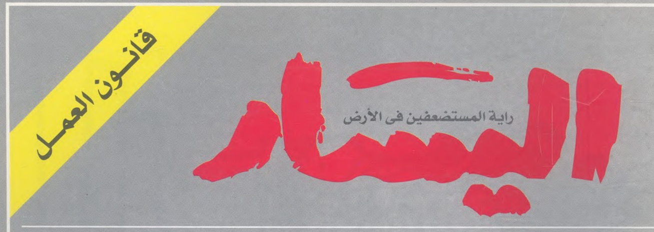


اليسار/العدد ١١٨ / أبريل ٢٠٠١ / محرم ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



٢٠ عاما من التعذيب الدين لله .. والسلطة للشرطة .. والقهر للجميع

سنوات مد اليسار المصرى .. وجذره

أزمة الحكومة والمعارضة فى السودان

الحركة الطلابية اليمنية فى مصر

بوش بين العراق وإسرائيل

خالد محيى الدين : التجمع دافع عن كل شئ متقدم فى مصر

زيارة الرئيس لأمريكا .. ورهانات خاسرة


الأعمار بيد الله صحيح
لكن الكراسى بايدينا
ع. المحب

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمة رفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين
د. خليل حسن خليل
اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..
ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT
الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٤٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .
الادارة والتحرير :١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ -٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١- فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨
٥٧٨٦٢٩٨ :FAX

للبسار در

وتستمر اليسار فى الصدور للعدد الرابع بعد توقفها الثانى. رغم المصاعب الكثيرة التى تعترض الطريق والأزمة المالية التى تعيشها وغياب دعم الاصدقاءنا.. ورغم كل العقبات تفجر اليسار العديد من الموضوعات الهامة على المستوى الداخلى والخارجى وعلى المستوى العربى.. ولكن يغيب عن اليسار - وربما للمرة الأولى منذ صدورها - رسالة واشنطن والتى دأب على كتابتها لنا دون ملل أو كلل الزميل سمير كرم لأسباب خارجه عن إرادته وإرادتنا.

وبعيداً عن غياب رسالة واشنطن فان اليسار تعرضت للعديد من القضايا الهامة على المستوى الداخلى يبدأها رئيس التحرير بتحليل مسبق لزيارة الرئيس والنتائج المتوقعة لها ويخلص انها فى النهاية لن تخرج عن اطار الكلمات المعسولة التى تتضمن التقرير والتى دائما ما تبدأ وتنتهى بعبارة أن مصر شريك فى صنع سياسة المنطقة.. وبمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تجربة التعددية الحزبية وتأسيس حزب التجمع أجرت اليسار حواراً مطولاً مع رئيس الحزب خالد محيى الدين عرضنا معه فيه للكثير من القضايا الهامة التى تعرض لها الحزب واعترضت مسيرته وموقف القوى الاخرى منه ومستقبل التجمع فى ظل التطورات العالمية. كما يتعرض الزميل خالد البلشى لواحدة من أهم القضايا التى شهدتها مصر طوال ولاية الرئيس حسنى مبارك وهى ظاهرة تعذيب المواطنين فى اقسام الشرطة والمعتقلات فى ظل قانون الطوارئ والذى نزح تحت وطأته منذ ٢٠ عاماً ايضا وهو موضوع يدين كل من شارك ويشارك فى تفشى التعذيب طوال العشرين عاماً الماضية.. وفى باب عماليات يناقش محمد جمال امام طريقه تعامل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والصحف مع قانون العمل الموحد ليكشف لنا أن القانون رغم أهميته الشديده لأنه يمس جموع العاملين فى الدولة لم ينل من الاهتمام ما نالته مباراة كرة القدم بين مصر وناميبيا فى تصفيات الصعود لكأس العالم القادمة.

ويناقش الزميل «مدحت الزاهد» قانون حماية الوثائق وهل كان الغرض منه حماية ذاكرة الأمة أم اغتصاب عقلها وحريتها بالنيل من حرية الصحافة.. ويقدم عريان نصيف دراسة عن النيل المصرى و المؤامرات الصهيونية والامريكية ضده ننشر الجزء الأول منها فى العدد الحالى وسننشر جزءها الثانى فى العدد القادم أما الصديق أحمد الحدينى فيتناول فى موضوع لم يتعرض له الكثيرون من قبل الاسباب الحقيقية لارتفاع اسعار اللحوم والالبان فى مصر، ويكشف د. أحمد محمد صالح فى همومه الذين يدارون على الفساد فى مصر ومن هم الذين كانوا السبب فى أن تصبح مصر واحدة من أكثر الدول التى ينتشر فيها الفساد فى العالم.. وفى دراسته الشيقة بمناسبة مرور ٥٥ عاماً على توهج اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ يحدثنا وليد عبد الناصر عن سنوات مد اليسار وجزره.

وعلى الساحة العربية، يكتب نظير مجلى عن رحلة شارون إلى امريكا ويناقش حنا عميره الأسباب الحقيقية التى أدت لسقوط حزب العمل وحقيقة الأزمة الداخلية فى إسرائيل، ويعرض صلاح يوسف للجدل العاصف الذى اثاره نشر قوائم المتهمين بالتطبيع فى الأردن وهى القضية العربية التى مازالت تحتاج للمزيد من النقاش، وتناقش أمينه النقاش التقرير الاستراتيجى السودانى الأول وأزمة الحكومه والمعارضه فى السودان.

كما يحتوى العدد على العديد من الموضوعات الاخرى على الساحتين العربية والدولية، ويكتب د. سمير حنا صادق فى رحيق السنين عن الوحوش التى تتعولم تحت قيادتها مستفيداً من تجربة شرق اسيا.. ولا يفوتنا ان نلقى الضوء علي مناضل بارز من أهم مناضلى اليسار المصرى وهو المناضل الشيوعى شحاته هارون خاصه بعد أن أثبت بعد مماته تمسكه بالدفاع عن قضايا أمته العربية حتى بعد رحيله عندما اعترض على ان يكون لاسرائيل اى دور فى تشيع جثمانه.

وبالعدد الكثير من الموضوعات الهامة التى نتمنى ان تكون عند حسن ظنكم .. فاتنا أن نقول اننا مازلنا نعانى من ظاهرة أوشكت ان تكون خطيرة وهى تأخر تسليم مادة الموضوعات وهو ما يهدد بتأخير موعد صدور العدد.

اليسار

موقفنا

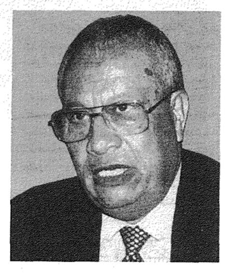
زيارة الرئيس .. ورهانات خاسرة

حسين عبد الرازق

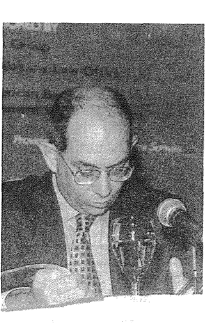
يبدأ الرئيس **حسنى مبارك** زيارته - السنوية - للولايات المتحدة الأمريكية يوم ٢ أبريل ٢٠٠١ بناء على دعوة من الرئيس الأمريكى **" جورج دبليو بوش ".**

وتتم هذه الزيارة الرئاسية فى ظل عدد من المتغيرات ، أهمها وجود إدارة أمريكية جديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالى احتمالات التغيير فى السياسة الأمريكية ، والتى يجرى فى الوقت الحاضر صياغتها فى صورتها النهائية .. وتولى شارون لرئاسة حكومة اسرائيلية تضم ائتلافا واسعا يشمل الليكود والعمل وشاس والأحزاب الدينية المتطرفة وحزب المهاجرين الروس، ويغلب عليه الصقور فى الحياة السياسية الإسرائيلية ، وبالتالى احتمال مزيد من التعثر والفشل لجهود التسوية السياسية.. وتصاعد انتفاضة الشعب الفلسطينى ، والعدوان الإسرائيلى ضده ومايسببه من ردود فعل شعبية ضد الولايات المتحدة .. واتضاح أبعاد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مصر. وتتم هذه الزيارة أيضا بعد القمة العربية فى عمان، وبالتالى اتضاح الموقف العربى من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى والعراق ، وتأثير الاتفاق العربى أو الاختلاف ، وقوة المواقف العربية أو ضعفها ، على الموقف المصرى.

وقد سبقت الزيارة مجموعة من اللقاءات المصرية الأمريكية والتحركات ارتبط بعضها مباشرة بهذه الزيارة ، وأثر البعض الآخر على الزيارة بشكل أو أخر. وتأتى فى المقدمة **زيارة وزير الخارجية الجديد " الجنرال كولين باول"** الذى يعرفه الحكام المصريـون (والعرب) جيدا ، من خلال موقعه كرئيس للأركان الأمريكى خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) ، **وزيارة وفد مجلس الشيوخ الأمريكى برئاسة السيناتور" ادوارد ستيفنسون"** رئيس لجنة الاعتمادات فى



د. عاطف عبيد



د. يوسف بطرس غالى

المجلس والمكون من ١٧ من أعضاء المجلس واجتماعه **بالرئيس مبارك ود. عاطف عبيد والمشير حسين طنطاوى والسيد عمرو موسى** ، وكذلك استقبال الرئيس مبارك لعضو مجلس النواب الأمريكى وعضو لجنتى الدفاع والموازنة فى المجلس **" جيم موران"** . ثم زيارة وفد " اللجنة الأمريكية للحريات الدينية" برئاسة" **إليوت إبرامز"** ، وهى اللجنة التى أنشئت عام ١٩٩٨ على أساس تشريع أصدره الكونجرس لحماية الأقليات الدينية ، وإعلان اللجنة أن هدفها من الزيارة" **جمع المعلومات عن أوضاع الأقباط فى مصر"** ، وهو ماأثار موجة من الغضب والرفض والاحتجاج من جانب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المصرى المدنية وشخصيات قبطية وإسلامية باعتباره تدخلا فظا فى الشئون الداخلية وفرضاً لوصاية أمريكية على الشعب المصرى ، واعتبره بعض المحللين السياسيين محاولة للضغط على الإدارة المصرية عشية أول لقاء بين مبارك والرئيس الأمريكى الجديد .

وطبقا لتصريحات المسئولين المصريين بدءا من الرئيس مبارك وعدد من الوزراء والمسئولين عن الشئون الأمريكية فى الخارجية المصرية ، فان الموضوعات المطروحة على مائدة المباحثات ، وأهداف الزيارة مصريا تتركز فى عدد من القضايا.

* **تطورات عملية التسوية السياسية (السلام) فى الشرق الأوسط.**
* **الأزمة العراقية.**
* **العلاقات الاقتصادية.**

ورغم أن إدارة بوش أوضحت منذ اللحظة الأولى أن منطقة الشرق الأوسط تحتل أولوية فى إطار السياسة الخارجية الأمريكية، وأكدت هذا الاهتمام بالمنطقة من خلال قيام وزير الخارجية الجديد **" كولين باول"** بزيارة المنطقة فى أول تحرك خارجى مهم له..**فقد عبرت الإدارة الأمريكية الجديدة عن ترتيب جديد للأولويات فى سياستها فى الشرق الأوسط . ويأتى فى المقدمة المصالح البترولية**

وضمان **الهيمنة الأمريكية على مناطق استخراج النفط** وتأمين تدفقه إلى أوربا وأمريكا من خلال السيطرة على خطوط نقله من مناطق انتاجه إلى مناطق استهلاكه . وبالتالى **احتلال قضية "أمن الخليج" أولوية مطلقة فى السياسة الأمريكية**، ومحاصرة الدول " المارقة" مثل إيران والعراق وتجنب أى أزمات محتملة فى هذا الجزء من الشرق الأوسط.

ويرتبط بهذا المنطق **احتلال قضية العراق أولوية ثانية** فى جدول الأولويات الأمريكية فى المنطقة . وتسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل التحالف الدولى العربى الذى ساندها بعد الغزو العراقى للكويت وخلال ضرب العراق وفرض العقوبات عليه ، وذلك بهدف احتواء العراق. وتدرك الإدارة الأمريكية الجديدة أن هناك عقبة أساسية تعترض هذا الهدف ، وهى تحول العالم العربى بنسبة ١٨٠ درجة خلال السنوات العشر الأخيرة ، بحيث أصبح رافضا لاستمرار العقوبات وللحصار المفروض على العراق . وأقدمت عدد من الدول العربية على خطوات تعد اختراقا للحصار ، مثل تنظيم رحلات جوية إلى بغداد للتضامن مع الشعب العراقى ، وتوقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع بغداد ، وإدانة الغارات الأمريكية البريطانية على مناطق بالقرب من العاصمة العراقية.

وفى محاولة للتغلب على هذه العقبة طرحت واشنطون ماأسمته بالعقوبات الذكية، وتقوم على تخفيف القيود على السلع المعنية ورفع الولايات المتحدة لبعض تحفظاتها عن ١٦٠٠ بند فى العقود التى قدمها العراق للجنة العقوبات ، بما يؤدى إلى دخول كل المواد والاحتياجات " التى من شأنها إعادة الحياة فى العراق إلى حالتها الطبيعية .. مقابل **اتخاذ موقف متشدد فى مراقبة برامج التسلح ومنع صدام من استيراد معدات قد تستعمل فى صنع الأسلحة** ، والتشدد فى مراقبة التهريب على الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة (وتركيا وإيران) وعدم تحويل عائدات النفط إلى الحكومة العراقية مباشرة وإنما إلى الحسابات المصرفية الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة ، **وتأييد توجيه ضربات عسكرية أمريكية للعراق فى إطار تنفيذ هذه السياسة.**

وتأتى قضية الصراع العربى الإسرائيلى كأولوية ثالثة، وفى إطار التزام الادارات الأمريكية الدائم بالأمن



د. فتحى سرور

الإسرائيلى والمصالح الاستراتيجية للدولة العبرية . ولاتريد إدارة بوش أن تلعب نفس الدور الذى قامت به إدارة كلينتون فى هذا الصراع وتورطها فى إدارة العملية السلمية (التسوية) بنفسها . وقد أعلن **كولن باول** عن هذا التوجه أمام الكونجرس قائلا" **على الأطراف ذاتهم أن يقيموا السلام معا . ونتعهد نحن أن نركز جهودنا على المنطقة ككل ولانقتصر على عملية السلام وحدها".**

وتترجم هذه السياسة فى الوقت الحاضر بمطالبة العرب بالتزام الهدوء والانتظار لحين انتهاء شارون - رئيس الوزراء الجديد - من الاستقرار وتحديد سياسته من الصراع العربى الإسرائيلى ، ووقف الفلسطينيين " للعنف" أى وقف الانتفاضة لتتمكن إسرائيل من رفع القيود عن الاقتصاد الفلسطينى ورفع الحصار عن الأراضى الفلسطينية وبناء بعض الثقة.

من هنا يبدو أن تحقيق الرئيس مبارك لأى إنجاز للسياسة المصرية فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى والقضية العراقية أمرا غير متوقع . فهناك تباين واضح بين السياسة المصرية والأولويات الأمريكية . فادارة الرئيس مبارك ترى أن استمرار الحصار لم يعد مقبولا وأن العقوبات الذكية (أو الغبية) لن تغير من حقيقة أن السياسة الأمريكية والحصار الذى فرضته طوال عشر سنوات فشل فى تحقيق الهدف الأمريكى المعلن - وهو إقصاء النظام الحاكم - وأدى إلى مايشبه القتل الجماعى للشعب العراقى ، وكل مقومات الحياة فى العراق . وأن الخطر فى المنطقة لايأتى من العراق التى لم يعد فى قدرتها تشكيل أى تهديد عسكرى لجيرانها، وإنما يأتى الخطر من استمرار العدوان الإسرائيلى والاحتلال للأراضى العربية ورفض تحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة على أساس " الأرض مقابل السلام" وقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة.

ونأتى إلى **الهدف الرئيسى والأساسى الذى تطمح الإدارة المصرية إلى تحقيق انجاز كبير فيه خلال هذه الزيارة وهو الدعم الأمريكى للاقتصاد المصرى والتنمية الاقتصادية فى مصر"** وهو ماأكدته تصريحات عديدة لمسئولين مصريين ، وكذلك الاجتماعات الرسمية التى عقدت من أجل إعداد " الملف الاقتصادى" فى مباحثات مبارك بوش ، مثل الاجتماع الوزارى الموسع الذى عقده الرئيس وحضره إلى جانب رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط والتعاون الدولى والدفاع والانتاج الحربى والإعلام والخارجية ، وممثلو المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى « **جمال مبارك - ابراهيم كامل - محمد منصور- جلال الزربا - شفيق جبر - أحمد عز** » .. واجتماع **د. عاطف عبيد** مع أعضاء غرفة التجارة الأمريكية « لاستعراض أوراق العمل الخاصة بالملف الاقتصادى للزيارة " وقيام مايسمى بـ" **بعثة طرق الأبواب"** التى تنظمها الغرفة التجارية الأمريكية بالسفر إلى الولايات المتحدة يوم ٢٥ مارس للتمهيد لزيارة الرئيس وعقد لقاءات مع رجال الأعمال وأعضاء الكونجرس الأمريكى " وأهم أهداف البعثة هو **تنمية التجارة والاستثمارات فى مصر وتشجيع منطقة التجارة الحرة بين مصر وأمريكا ، وتوضيح أهمية دور مصر فى المنطقة ككل من الناحية السياسية والاقتصادية** ، على حد قول **محمود منصور** رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بمصر . وعقدت البعثة قبل سفرها سلسلة من اللقاءات مع **د. فتحى سرور ود. أسامة الباز** ووزراء الكهرباء والاقتصاد والاتصالات ، ومحافظ البنك المركزى ورئيس هيئة سوق المال .. ونوقشت فى هذه اللقاءات " القوانين

الجديدة المعروضة أمام مجلس الشعب وأهمها مشروع التأجير التمويلى ، ومشروع قانون حماية الملكية الفردية ، ومشروع قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ، وكذلك موقف خصخصة شركات الكهرباء وإنشاء المحطات بنظام BOT، ومعدلات الأداء الاقتصادى لمصر والمؤشرات الاقتصادية الكلية .."

ويشمل الملف الاقتصادى ثلاثة موضوعات مهمة :

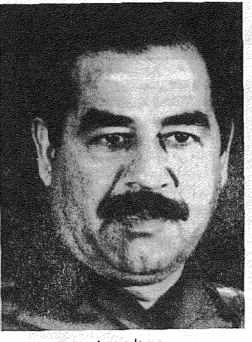
- **الحصول على مزايا تفضيلية للسلع المصرية فى السوق الأمريكية**
- **زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية فى مصر ونقل المعرفة على المستوى التكنولوجى.**
- **إعلان اقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين.**

وهى نفس الموضوعات المثارة فى زيارات الرئيس الدورية للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة ، خاصة زياراته فى مارس ١٩٩٧ ويونية ١٩٩٩ ومارس ٢٠٠٠ (راجع اليسار العدد ١١٤- أبريل ٢٠٠٠ صفحة ٤)

وتركز الإدارة المصرية على موضوع " إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين " وتؤكد أنه " سيتم الاعلان عن بدء إنشاء هذه المنطقة ، التى كان الحوار قد بدأ حولها منذ فترة ، وقطعت المفاوضات بشأنها شوطا كبيرا" ويضيف **د. أحمد الدرش** وزير التخطيط والتعاون الدولى .. " **مصر على قناعة بأهمية الإسراع بعقد اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة . ومن المتوقع خلال هذه الزيارة الاتفاق من حيث المبدأ على هذه الاتفاقية لتبدأ مرحلة وضعها موضع التنفيذ**".

وترى الحكومة المصرية أن هذه الاتفاقية ستؤدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة خاصة فى قطاع التصدير باعتبار أن السوق الأمريكية من أكبر الأسواق العالمية بما" يعظم من نمو الصادرات المصرية" وأن الدول التى حققت نموا ملحوظا فى حجم صادراتها اعتمدت على السوق الأمريكية . وتضع الاتفاقية مصر فى موقف متوازن مع الدول التى وقعت بالفعل اتفاقات تجارة حرة مماثلة مع الولايات المتحدة ، مثل دول تجمع النافتا(٩٤) وإسرائيل (٩٦) والأردن (٢٠٠٠). و" تقلل من تبعية الاقتصاد المصرى لدول الاتحاد الأوروبى خاصة أن ٤٠٪ من وارداتنا تأتى من دول الاتحاد" . وستشكل الاتفاقية قوة دفع جديدة - إلى جانب المشاركة مع الاتحاد الأوروبى فى إعادة هيكلة الدور المصرى على المستوى الاقليمى والدولى مما سيؤثر على جاذبية مصر استثماريا ، ويدعم قدرتها فى تطوير هياكلها الإنتاجية والتسويقية وإقامة الاستثمارات

تحقيق انجاز للسياسة المصرية فى قضية الصراع العرب الإسرائيلى والقضية العراقية أمر غير متوقع



صدام حسين

الموجهة للتصدير خاصة في المجالات التكنولوجية " **وتزداد أهمية هذه الاتفاقية فى ضوء غموض مستقبل مبادرة " مبارك - جور " التى وقعت عام ١٩٩٤ تحت اسم " اتفاق الشراكة للنمو الاقتصادى والتنمية " واحتمال تجاهل الولايات المتحدة لها.**

وحتى الآن لايبدو هذا الرهان على إعلان البدء فى إنشاء المنطقة الحرة خلال زيارة الرئيس رهانا واقعيا.

فهناك قائمة طويلة من المطالب الأمريكية تقدمت بها للحكومة المصرية كشروط مسبقة لتوقيع هذه الاتفاقية .. مثل ضرورة الأخذ بالتقييم الجمركى الأمريكى والاعتماد على الفواتير المصاحبة للمستورد وتنفيذ قوانين حقوق الملكية الفكرية وحماية البرامج وضبط المخالفين ، وضرورة أن تتماشى قوانين الاستثمار مع قواعد اتفاقية حماية الملكية الفكرية .(التربس) ومعالجة تشوهات التعريفة الجمركية المصرية.

كما توجه الإدارة الأمريكية انتقادات عديدة للسياسات المصرية مثل هبوط سير عملية الإصلاح الاقتصادى وتراجع الخصخصة أو القيود المفروضة على حرية التعبير وحقوق الانسان.

وعلى عكس التفاؤل المصرى **فقد استبعد السفير الأمريكى فى مصر " دانيال كيرتزر" صراحة الاعلان عن بدء انشاء منطقة التجارة الحرة خلال زيارة الرئيس ، أو حتى المباحثات بشأنها** قائلا .." إن الكونجرس يدرس الآن وضع إطار جديد لقيام أمريكا بتوقيع مثل هذه الاتفاقات ". وحدد أربعة أسباب لعدم اقدام المستثمرين الأمريكيين على الاستثمار فى مصر وهى .. " الجمارك والضرائب والبيروقراطية وعدم صدور قانون حماية الملكية الفكرية ".

وكما يبدو **فلن تسفر زيارة الرئيس مبارك عن إنجاز حقيقى فى الملف الاقتصادى .. وهو مايعنى أنها لن تحقق أياً من أهدافها السياسية أو الاقتصادية ، اللهم إلا كلمات من نوع ماأعلنه الكونجرس فى تقريره حول مصر والولايات المتحدة** وقال فيه .." إن مصر دولة قائدة فى المنطقة وعنصر للاعتدال ، بالإضافة إلى نفوذها فى العالم العربى وأفريقيا والدول الاسلامية والعالم الثالث ككل" .." وأهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادى والعسكرى ، مع مصر والمحافظة على اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل " والإشادة بالدور الذى يقوم به الرئيس مبارك فى عملية السلام .. وتشجيع خطوات الاصلاح الاقتصادى فى مصر" وإن كانت تختلف مع مصر حول عمق وسرعة تنفيذ عمليات الاصلاح"

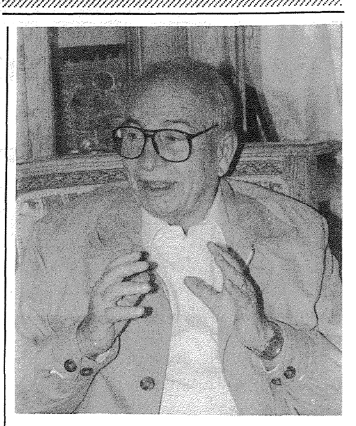
ويبدو أن قضية التسوية السياسية بالمفهوم الأمريكى الإسرائيلى ومايسمى بسرعة وعمق الإصلاح الاقتصادى هو ماتريده أمريكا من مصر .. مقابل وهم الاستثمارات الأمريكية واتفاقية التجارة الحرة.

حوار مع خالد محى الدين

الاشتراكية.. هدفنا البعيد الذى نسعى لتحقيقه



امتنعنا عن التصويت فى استفتاء الرئاسة لأننا نريد انتخابات حقيقية بين أكثر من مرشح



أشفق على مصر من أن يخرج فيها حزب يقول: الله غايتنا والقرآن دستورنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا.

فى ١٠ أبريل هذا العام يكمل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عامه الخامس والعشرين ، أى ربع قرن . خاض خلالها معارك الوطن على كافة المستويات . انحاز منذ تأسيسه للديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ، رافضا اعتبارها قضية ترتبط فقط بنمو النظام الرأسمالى والمجتمع البورجوازى فى الغرب مؤكدا أنها تراث للإنسانية جميعا ، ولها تراث نضالى فى مصر ممتد منذ القرن التاسع عشر دفاعا عن الدستور وحق الشعب المصرى فى ديمقراطية صحيحة . وكان حزب التجمع - ومايزال حزب التنمية الوطنية المستقلة المنحاز للاستقلال الاقتصادى والطبقات المنتجة من فلاحين وعمال ورأسمالية منتجة ، المتطلع إلى الاشتراكية . ووقف التجمع ضد كل الدعوات الظلامية التى حاولت تغييب العقل المصرى والقضاء على الدولة المدنية وإقامة دولة معادية للعقل ومنجزات الإنسانية فى العصر الحديث . وخاض الحزب معركة متصلة ضد الفساد . وبرز بحق كحزب الوطنية المصرية المدافع بصلابة عن الوطن والأمة المقاوم للاستعمار والصهيونية والغزو الإسرائيلى والتطبيع .

وككائن حى كانت للحزب نجاحاته وهزائمه ، إنجازاته وخطاياه.

وفى العيد الفضى كان لابد من حوار صريح مع مؤسس الحزب وقائده خالد محيى الدين ، الذى تحمل مع عدد محدود من قادة اليسار مهمة إنشاء أول حزب علنى لليسار المصرى بكافة مدارسه.

وعلى غير العادة اختارت " اليسار" أن يكون احتفالها بالعيد الفضى مختلفا ، فركزت فى حوارها مع خالد محيى الدين على الانتقادات التى تطرح هنا أو هناك لمسيرة التجمع ، وبصرف النظر عن حجم وقوة الذين يطرحونها ، وسواء وافقنا عليها أم اختلفنا معها.

وقد استقبل خالد محيى الدين الأسئلة التى طرحها عليه محاوره من اليسار " خالد داود - مدحت الزاهد - خالد البلشى - حسين عبد الرازق " برحابة صدر . لم تفارقه ابتسامته أبدا ، ولم يتبرم بأى تساؤل مهما بدا متجنيا أو ظالما ، بل كان يحرضنا على مزيد من الانتقادات ويحثنا على عدم التردد فى طرح كل الأسئلة التى نريدها . وعكس استقباله لأسئلتنا واجابته عليها ثقة عالية بالنفس وبالحزب وقدرة على تقبل الاختلاف والنقد ، وهو أحد أسرار نجاح حزب التجمع واستمراره رغم الأنواء والمصاعب التى أحاطت بمسيرته.

وعلى هذه الصفحات نص الحوار بلا تدخل من جانبنا .. نهديه إلى قرائنا فى هذه المناسبة المهمة ، سواء كانوا من أعضاء التجمع أم من خارجه .. عله يساعدنا ، سواء اتفقنا أو اختلفنا معه ، على فهم أدق للتجمع ولقائده التاريخى " خالد محيى الدين"

*** بعد مرور ٢٥ عاماً على تأسيس حزب التجمع وبداية تجربة التعددية الحزبية فى مصر ما تقييمك للتجمع ودوره خلال ربع قرن ؟**

- أهم دور لعبه التجمع خلال الفترة الماضية أنه **عمق لدى الناس القبول بـ " حزب اليسار"**. لقد دخلنا الساحة الحزبية واليسار يعنى بالنسبة للبعض الشيوعية والإلحاد والتبعية للسوفيت نتيجة للحملة الرسمية الطويلة ضده ولكن نضال حزب التجمع طوال هذه السنين أكد للناس أن حزب اليسار فى مصر له جذوره الشعبية

لابد من مساندة الإنتفاضة ومساعدة الشعب الفلسطينى اقتصاديا ومادياً

والوطنية وأنه يعبر عن هذه القوى الشعبية ، وأنه مغروز فى التربة المصرية.

الشئ الثانى أن **التجمع قدم نموذجاً مصرياً جديداً لحزب اليسار والاشتراكية وأنه** يرفض الالتزام بنموذج معين لبناء الاشتراكية الفكرة التى كانت سائدة أن الأحزاب الاشتراكية لابد أن تتفق مع الاتحاد السوفيتى فى كل شئ .. ولكن ممارسات التجمع ومواقفه المتعددة كشفت للناس أنه حزب مستقل وأن مواقفه ورؤيته نابعة من واقعنا المصرى والعربى مثلا كان موقفنا من قضية الصراع العربى الإسرائيلى متميزاً عن موقف السوفيت بل والأحزاب العربية .. فضلاً عن أن مواقفنا على الساحة الدولية كانت مواقف وطنية تنطلق من مصلحة الشعب المصرى.

ومن بين أهم الأدوار التى أداها التجمع خلال الفترة السابقة من حياته أيضا أنه **عمق البعد الاجتماعى فى الفهم الاقتصادى.** فمعركتنا ضد سياسة الانفتاح وضد الاصلاح الاقتصادى الذى طرحه الحكم ، لم يكن يعنى أننا ضد تخفيض التضخم وتقليل عجز الميزانية ولكنا كنا ضد أن يكون الإصلاح فى جوهره إصلاح ماليا وألا تكون هناك تنمية حقيقية وبالتالى تحميل الوطن بأعباء ومشاكل عديدة مثل ضعف التنمية والبطالة وكان أخر ماتحدثت عنه فى مجلس الشعب **أن البطالة لم تهبط علينا من السماء بل هى نتاج سياسات مستمرة هى سياسات الإصلاح الاقتصادى** والتى رغم كونها قللت الانفاق الجارى لم تتسبب فى زيادة الاستثمارات .. وكشفت أن الاستثمار بعد أن كان ٢٩٪ من الناتج القومى خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ أصبح ١٧٪ فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧ .. وبما أن الاستثمارات قلت فكيف تكون الدولة قادرة على خلق فرص عمل. لقد أدت السياسات إلى البطالة **والركود الذى نعانى منه وهو أيضا لم يهبط علينا من السماء ولكنه كان ركوداً مخططاً..** فالانفاق على الاستثمار فى المجتمع كله حكومة وقطاعاً خاصاً هبط بنسبة ١٢٪ بما يعنى أن القطاع الخاص لم يحل محل الدولة وبما يعنى أيضا أن القطاع العام هبط والقطاع الخاص أيضا حدث له نفس الشئ بسبب سياسات الاصلاح الاقتصادى.

عندما كنا نعلن معارضتنا للاصلاح الاقتصادى كانوا دائما يقولون لنا إنه لولا الاصلاح الاقتصادى لكان البديل حدوث تضخم كبير وبافتراض أن هذا صحيح **فان الاصلاح إذا كان قد أدى إلى تخفيض التضخم وعجز الميزانية وأصلح من العجز المالى فانه لم يؤد إلى جعل اقتصادنا ينطلق ..** لقد كنا دائما أفضل حزب ناقش سياسة الحكومة الاقتصادية وانتقد الاصلاح الاقتصادى وآخر مساهمة للحزب كانت **استجواب البدرى فرغلى وردودنا أخيرا على بيان الحكومة**

*** إذن ماالسبب فيما يقال عن هبوط العضوية خلال الفترة الأخيرة؟**

- قبل الحديث عن هبوط العضوية يجب أن نعرف ماذا حدث وسببه فحزب التجمع خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة تعرض لحملات مضادة ومعارك صعبة .. أولها **المعركة الكبرى التى خاضها نظام السادات ضده بعد إحداث ١٨ . ١٩ يناير ١٩٧٧ وبعد أقل من سنة من قيامه** قبل الأحداث كانت عضوية التجمع قد وصلت إلى **١٤٠ أو ١٥٠ ألف عضو** ولكن الحملة ضده واتهامه بأنه دبر **انتفاضة الحرامية"** كانت سببا فى تناقص العضوية بعد أن دفع عدد كبير من أعضائه للانسحاب من عضويته أو التوقف عن ممارسة العمل **بعد اغتيال السادات وبعد الرصاصات التى انطلقت فى أسيوط انتبه الحكم إلى أننا لانطلق الرصاص،** لكن الوقت كان قد أزف وكان الاخوان قد جمعوا شتاتهم وتكونت الجماعات الأخرى الارهابية.

فى المقابل فان حزب التجمع رفع لواء الدفاع عن كل شئ متقدم فى الحياة المصرية .. حقوق المرأة .. حق الزواج والطلاق وتبنى الدعوة لتغيير قانون الأحوال الشخصية .. والشئ المدهش أن **حزب التجمع كان يدافع عن موقف الحكومة من قانون الأحوال الشخصية الأخير الذى أقر للمرأة حق الخلع بينما كان هناك أعضاء من الوطنى ضده** وهذا يكشف الموقف التقدمى للحزب من القضايا العامة والقضايا الثقافية والفكرية.





لقد نجح حزب التجمع بامكانياته المادية المحدودة وموارده البسيطة في زرع نفسه في التربة المصرية **ويكفيه فخراً وجود قاضي على كل صندوق في الانتخابات الأخيرة** .. لقد كنا أول من دعا لذلك في مشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية والذى قدمناه لمجلس الشعب عام ١٩٩١ .. وطالبنا من خلاله بقاض على كل صندوق أو كل مجمع انتخابى ، وكنا الوحيدين أيضا الذين طالبنا باجراء الانتخابات على أكثر من مرحلة خاصة أننا كنا المعارضة الوحيدة داخل البرلمان وقتها .. وفى برلمان " ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ "وقعت الأحزاب الأخرى على المشروع معناواستبدلنا فى المشروع فى صيغته الأخيرة إشراف محكمة النقض على الانتخابات بلجنة قضائية مستقلة شبيهة بالهند فدائما كنا نسعى للتجديد بهدف تحقيق مشاركة سياسية فعالة .. ولذلك **فنحن أفضل من طرح برنامجاً للإصلاح السياسى ولاينافسنا أحد فى ذلك**

ونحن الحزب الوحيد الذى تكلم فى السياسات الاقتصادية بكفاءة .. وقادة كبار فى الحزب الوطنى يعترفون بذلك ويكررون أن " مطبخ التجمع أفضل مطبخ " وعندما كنت أطالب بأن نسلم مشاريع القوانين قبل مناقشتها بفترة كافية ، " علشان ماتتسلقش". فكانوا يردون على " انت خايف على ايه المطبخ بتاعك اللهم صلى على النبى".

وبالإضافة إلى ذلك أيضا **فنحن الحزب الوحيد على الساحة حتى الآن الذى يدافع عن دور الدولة فى الاستثمار والانتاج** .. نحن نقول إن الدولة لابد أن يكون لها دور فى الاستثمار والإنتاج لاحداث التوازن فى السوق الاقتصادى وهذا لايعنى أننا نرفض كلية آليات السوق ولكن علينا ألا نخضع لها بصورة كاملة وكل هذه معارك خاضها التجمع وكانت سببا فى الكثير من المعارك ضده.

*** ألم يكن موقف التجمع من الصراع العربى الإسرائيلى والمعاهدة له دور فى الصراع ضدكم؟**

- نحن أكثر حزب مصرى تمتع بسمعة عالية فى المنطقة العربية بعد زيارة السادات للقدس .. **لأننا عارضنا زيارة القدس معارضة سلامية** . وأعلنا أننا لسنا ضد تسوية سياسية ولكننا ضد أن نذهب إليهم ونسلم لهم مقدما وحاول السادات تأليب الناس علينا بمنطق أننا دعاة حرب وكان يقول .." معنى أننا مانروحش القدس أننا نحارب وولادنا نموت فى الحرب" .. واذكر فى هذه الفترة أن عددا كبيراً من سيدات الأسرة اتصلوا بى وقالولى " إيه ياأستاذ **خالد** انت عاوز ولادنا يموتوا ليه وعاوزنا نحارب؟ كنت أرد عليهم **"نحن لانريد الحرب ونريد السلام ولكن السلام لن يأتى بالتنازل مسبقا عن حقوقنا"** وكنت أقول لهم" أن **بيجين** قال **للسادات** أهلا بكم فى

إسرائيل لكن لاعودة لحدود ١٩٦٧ ولا لدولة فلسطينية بين الأردن وإسرائيل أى أنه رفض الأساسيات التى قال السادات إنه يسافر من أجلها ورغم ذلك سافر السادات للقدس . **أى أنه سافر على أرضية بيجين ومن هنا كان محكوماً على الزيارة بالفشل أو بالتفريط** ".

ومن يقرأ تاريخ كامب ديفيد ومفاوضات الاسماعيلية سيعرف أن غلطة إدارة الصراع الأولى أن السادات سلم لبيجين مقدماً عندما سافر إليه واعترف به . وعندما قلت هذا الكلام فى مجلس الشعب رد على **سيد مرعى** وقال" **طيب ما أنت ياأستاذ خالد قعدت مع رؤساء حركة السلام الإسرائيلية**" فقلت له " أنا جلست معهم كرئيس لحركة السلام المصرية لأنه ليس لى وضع داخل الدولة لكن **السادات رئيس الدولة وعندما يسافر إلى إسرائيل ويلقى كلمة فى الكنيست يكون اعترف باسرائيل لكن أنا لم أعترف بها** ".. نحن دائما لم نكن ضد التسوية السياسية لكننا كنا **ضد الحلول المدفوع ثمنها مقدماً** .. وموقفنا من كامب ديفيد اكسبنا احتراماً شديداً داخل مصر وخارجها.

*** يرى البعض أن موقف التجمع الاقتصادى والاجتماعى اختلف مع بدء سياسة الاصلاح الاقتصادى .. فانتقل من حزب ينادى بالاشتراكية إلى حزب معارض فى إطار القواعد الرأسمالية .. ماحقيقة موقف التجمع الاجتماعى؟**

- الاشتراكية هى هدفنا بعيد المدى الذى نسعى إلى تحقيقه .. ولكن الطريق لاشتراكية لابد أن يمر بمراحل عدة . الآن فى عصر العولمة ، عصر سيطرة القطب الواحد ، دورنا هو السعى لتقوية دور الدولة وبناء اقتصاد مستقل وبالاعتماد على النفس والذى بدونه لن نستطيع بناء الاشتراكية .. ولكن العولمة حقيقة لايمكن تجاهلها ولابد من التعامل والحرص على تجنب سلبياتها الكثيرة.

*** ولكن ما رؤية التجمع كحزب يسارى فى إطار العولمة وما أولوياته والطبقات التى يهتم بها ؟**

- نحن الآن نسير خطوة خطوة.. فمثلاً **الاقتصاد المصرى خاضع بنسبة كبيرة للاقتصاد الأمريكى والأوربى** ولذلك عندما تشارك مصر فى مجموعة الخمسة عشر أو الكوميسا نعتبر أن ذلك نوعاً من الاستقلالية ولكن نحن نسعى إلى ماهو أبعد من ذلك بكثير وهو مالايمكن تحقيقه **واقتصادنا محكوم برجال أعمال ودولة تميل للارتباط بالرأسمالية العالمية ، الأمريكية خاصة ولم يظهر حتى الآن رجال أعمال وطنيون مستقلون يعملون للاستقلال بالسوق المصرية** فالأخطار علينا تأتى من السوق الداخلية والخارجية والدليل على ذلك ماحدث فى أزمة السكر؟



هل ما زالت لصورة التجمع نفس البريق والفاعلية التى كانت عند ظهوره ؟

*** هل يعنى ذلك أن توجه التجمع مازال هو الدعوة فقط لقيام الدولة بدور فى حماية الطبقات الفقيرة والعمال فى مواجهة الاستغلال الاقتصادى ؟**

فى الوقت الحاضر نعم الدليل على ذلك آخر معركة لنا مع د. الجنزورى فى الندوة الأخيرة عن الإصلاح السياسى قلنا أن الاصلاح

السياسى الذى نريده هو حق تنظيم مسيرات وحق الاعتصام وحق الاضراب فانفعل د. كمال الجنزورى وقال مادام بنمنع الفصل يبقى مفيش لامسيرات ولا اعتصام ولا اضراب» فرد عليه رفعت السعيد قائلا «ألم يبلغك معاونوك ان الحكومة المصرية وقعت على اتفاقية دوليه تنص على حق الاضراب والاعتصام».

ولكن حزب التجمع تعرض لهجمه من التيار الدينى وقوى أخرى تتهمه بأنه تهاون مع الحكومة رغم أننا لو راجعنا مضابط مجلس الشعب من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ سنجد أنه لايوجد حزب عارض بيانات الحكومة وسياستها وقونيها وموازاناتها مثل حزب التجمع.

*** يطرح البعض أن الصدام مع تيار الاسلام السياسى جاء نتيجة لممارسات معينة للتجمع وأن أحد أولوياته فى فترة من الفترات أصبحت مهاجمة جماعات الاسلام السياسى ومساندة الحكومة؟**

- غير صحيح فالأصل أننا لنا موقف فكرى وسياسى ضد إدخال الدين فى السياسية وضدا الاحزاب الدينية، ولم نصبح ضدها نتيجة لصدام الحكومة معها. والصحيح أننا كنا ضدها فكريا وسياسيا والحكومة عملت فترة طويلة على تقويتهم، وهى - أى الحكومة - هى التى مهدت للتحالف الاسلامى ليصبح قوة وهى التى زدخلت التحالف الاسلامى إلى مجلس الشعب ليصبح المعارضة الرئيسية والرسمية عام ١٩٨٧.. الحكومة كانت تتصور أن ابراهيم شكرى سيأتى لهم بالاخوان المسلمين ويجعل المعارضة الإسلامية معارضة معتدلة ولكن ذلك لم يحدث ومنذ أن دخلوا المجلس بدأت حوادث الارهاب وبدأ ضرب الرصاص ومحاولات اغتيال مكرم محمد أحمد والنبوى إسماعيل وحسن ابو باشا.

*** كان هناك تيار فى داخل التجمع يرى أن الحكومه أهون الشرين و فى ظل صعود تيار الإسلام السياسى فالمطلوب تخفيف معارضتنا للحكم خصوصا فى ظل الرئيس مبارك؟**

- هذا الطرح لا أساس له من الصحة. فكما قلت فمعارضتنا للإسلام السياسى هى الأصل. وهذا لا يعنى أننا ضد الدين أو مع حرمان مجموعة من الناس أن تتخذ من الدين مرجعية وأساساً بالعكس. ومعارضتنا للتيار الدينى تأتى أساسا من أننى مشفق على مصر أن يخرج فيها حزب يقول «الله غايتنا والقرآن دستورنا والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا»

فكيف نناقش حزباً يقول ذلك. هناك فرق بين حزب يقدم برنامجاً سياسياً وحزباً يلبس عباءة الدين ويقول إنه يتحدث باسمه.. ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن نقبله هو برنامج «حزب الوسط» على أساس الشريعة.

أما الآخروين فانهم يقولون ان برنامجنا هو الشريعه الاخوان لا يفكرون علي أساس انهم جماعه من المسلمين ولكن على أنهم جماعة المسلمين ومن يخرج عليهم يخرج على الاسلام وهذا هو سبب موقفنا منهم وليس لاننا ضد مبادئ الشريعه لان الشريعة تخضع للكثير من التأويلات.. علي عبد الرازق مثلاً فسر فى كتابه «الأسلام وأصول الحكم» أن الاسلام ليست فيه خلافه

من وجهة نظرى فإن برنامج التجمع المطروح حاليا هو النظرة الاسلامية الحقيقية لمشاكل مصر وهذا هورأيى فالنظر الى الاسلام والاشتقاق منه يحتمل آراء متعارضة.

*** نعود مرة أخرى إلى قضية انتشار الحزب مقارنا بتواجد الاخوان المسلمين فى الشارع**

- أحد أسرار انتشار وزيادة شعبية الجماعات الدينيه هى أموالهم الكثيرة ومن لا يعرف ذلك «يبقى مش فاهم» أو يتجاهل حقائق واضحة.. فشعبية الجماعات الدينيه ليست فقط نتيجة نشاطها ولكن دعماً ماليا ساعدهم على ذلك .. فى فترات كمونهم أيام عبد الناصر كونوا ثروات طائلة ساعدتهم الأن.. فمثلاً تستطيع جماعة الاخوان المسلمين بسهولة شديدة أن تجمع ثلاثه أو أربع ملايين جنيه فى ساعات.. أما حزب التجمع فلا يقدر على ذلك فى أقل من أربع وخمس سننوات وهو ما أتاح لهم سرعة الحركة وبناء المستوصفات ومن هنا جاء تأييد الناس لهم وليس لمجرد شعار «الاسلام هو الحل» فاحد نقاط الضعف الأساسيه فى اليسار هى قلة الأموال..

*** ولكن هناك من يرى وخاصة من الطبقة الوسطى أن صورة التجمع لم يعد لها نفس البريق والفاعلية؟ وان هناك تراجعاً ليس لحساب الاسلاميين وحدهم ولكن لحساب قوى أخرى كالناصرين؟**

- الناصريون حزبهم ظهر فى الساحة حديثاً ولكن وجودهم فى الساحه السياسيه قديم أقدم من التجمع. ولكن هذا ليس تبريراً ولا يمنع من أن ندرس ما حدث بعنايه.. وربما يكون أحد أسبابها أن الطبقة الوسطى تميل للحزب الذى يهاجم بشدة باستمرار ولكن وضعنا اختلف بعد اغتيال السادات وتولى مبارك وحتى قبل تزوير الانتخابات كان وضعنا مع مبارك مختلفاً عن وضعنا فى ظل حكم السادات لان مبارك عندما تولى الحكم سمح لنا بعودة الآهالى.. بالاضافة ان العضو الذى كان يخرج من الحزب فى عهد السادات وهو يحمل ورقه كان يتم القبض عليه ولكن فى عهد مبارك لم يعد ذلك يحدث بما يعنى أن الوضع تغير ولذلك فطبيعى أن تتأثر شدة

حوار مع خالد محيى الدين

معارضتى.

*** وماذا عن موقف الحزب من أنتخابات الرئاسة الأخيرة؟**

- بالنسبة لانتخابات الرئيس فالتجمع صوت فى اعوام ١٩٨١، ١٩٨٧، ١٩٩٣ وامتنع عن التصويت عام ١٩٩٩، وذلك لاننا نريد انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح بما يضمن تداول السلطة. وفى الوقت الذى فعلنا فيه ذلك فإن الوفد انتخب مبارك رغم أعلانه انه حزب الليبرالية فى مصر، ومع ذلك فان الناس تركت الوفد وموقفه واتكلمت عن التجمع الذى امتنع عن التصويت وأعلن انه يريد انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح.

*** ننتقل إلى نقطة أخرى. بعد ٢٥ سنه ما تصور الاستاذ خالد محيى الدين لمستقبل التجمع ورؤاه على المدى البعيد؟**

- أنا أتصور أن حزب التجمع يجب أن يكون حزب اليسار الاشتراكى بين الجماهير العمالية والفلاحين.. خاصه أن قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية كشف أن الفلاحين عندهم طاقة ثوريه هائله .. ففى المؤتمر الذى عقده الحزب لمساندة الفلاحين كنت أخشى على مبنى الحزب من الانهيارمن كثرة اعداد الفلاحين الذين جاءوا لحضور المؤتمر.. والحزب اكتسب بعدها شعبية كبيرة و العضوية اتسعت بعدها ولم ينفض هؤلاء الفلاحون من حولنا بعد ذلك بل وقفوا معنا فى الانتخابات .. أما الفئه الثالثة التى يجب ان يتحدث الحزب باسمها ويتوجه إليها فهى فئه المثقفين الجدد لاننا نحتاج إلى مقاومة العولمه والمثقفون الجدد هم القوة الواعية بخطر العولمة

*** وكيف سيعبر التجمع عن العمال ويمثلهم وهو غير متواجد ماديا فى المناطق والمدن العمالية الجديدة فليس للتجمع مثلاً مقر فى كبرى المدن الصناعية الجديدة فى العاشر من رمضان رغم أن بها ١٠٠ الف عامل؟**

المقر يعنى ٤٠ أو ٥٠ الف جنيه أكبر عقبه تواجهنا الآن هى «الفلوس».. ولو أردت أن يكون لى نشاط فى مكان لابد أن يكون معى «فلوس» وهذه هى العقبة الرئيسية أمامنا.

*** بعيدا عن مشكلة التمويل كل الأحزاب فى مصر تعانى الانقسامات الداخلية.. ظاهريا التجمع على مدى الـ ٢٥ عاما الماضية لم يشهد مثل هذه الانقسامات ..فما تقييمك لعمق الخلافات فى التجمع؟.**

-نحن لدينا فى التجمع الكثير من الاختلافات فى وجهات النظر. فكل الآراء التى طرحتموها فى المناقشة موجودة فى الحزب ولكن ذلك يعتمد على الأعضاء أنفسهم ..لأن هناك أعضاء آراؤهم تكون مختلفة مع بعض الممارسات فى الحزب لكن ذلك لا يؤثر على نشاطهم ..وفيه أعضاء أراؤهم تؤثر على نشاطهم..فمثلا كثير من الانتقادات التى طرحت خلال هذا الحوار موجودة فى الحزب فى الوقت الذى تركنا عبد الغفار شكر مثلا.

* ونحن لا نخشى من اختلاف الآراء والاجتهادات لأنها شئ طبيعى ولكن لأننا نعالج خلافاتنا بطريقة ديمقراطية لاتحدث هذه الانقسامات لدينا.

*** أحد الاتهامات الموجهة للحزب أن د. رفعت هو الأمر الناهى فى حزب التجمع؟.**

-الموضوع أن د.رفعت هو الموجود فى الحزب وأنه هو الذى يتحمل المسئولية ولكنه لا يفرض رأيه على الحزب.

*** وماذا عن موقف الحزب من القضية الفلسطينية .ألم يحن الوقت لمراجعة الشعار الذى يرفعه الحزب وهو أن ما تقبله القيادة الفلسطينيةنتقبله وما ترفضه نرفضه. خصوصا والقضية لها بعد يتعلق بالأمن القومى المصرى والعربى صحيح نحن مع عدم التدخل فى الشئون الداخلية للشعب الفلسطينى ولكن من حقنا أن نختلف مع المنظمة فى أشياء معينة ما دام ينعكس ذلك علينا؟.**

- عن ماذا نختلف على اتفاق مثل أوسلو مثلا.

.. أوسلو جوهرها إن إسرائيل قبلت شيئين ..الاعتراف بمنظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير تعترف بإسرائيل وهذا حدث فى بيان المجلس الوطنى عام ١٩٨٨ .. نحن نقول إننا نحترم قرارات اللبنانيين وكل القيادات العربية فلماذا نختلف مع الفلسطينيين تحديدا ولا أحترم قراراتهم ..البعض يقول القضية الفلسطينية قضية عربية ومن حقنا أن نتساءل من يقرر ذلك جامعة الدول العربية أو مؤتمر القمة؟ كذلك القول إن فلسطين قضية مصرية تتعلق بالأمن المصرى .. كل القضايا العربية أمن مصرى فلماذا نفعل ذلك مع فلسطين فقط ومع أوسلوتحديداً.

لقد دخل نتنياهو انتخابات ١٩٩٦ تحت شعار إلغاء أوسلو وأنها كانت خطأ كبيراً أى أنها بكل عيوبها التى نعرفها إنجاز من وجهة نظر معينة .على الأقل ستعيد جزءاً من الأرض الفلسطينية ٨٠ أو ٩٠٪ منها ..

أنا أقول لمعارضى أوسلو إن حتى الانتفاضة الفلسطينية أصبحت فى وضع أفضل بعد أن دخلت السلطة إلى فلسطين

وأصبحت تديرها من الداخل بدلا من إدارتها من تونس، ولذلك أنا لست ضد قرار قبول ما تقبله المنظمة ورفض ما ترفضه فالشعب الفلسطينى حر فى اختيار قيادته ،وفى حالة خيانتها فعلى الشعب تغييرها وما دام لم يحدث ذلك فلابد من تأييدها ..وإلا لماذا قبلنا حزب الله فى لبنان رغم أنه يتم تمويله من إيران.

*** ولكن منذ عشر سنوات يتم توقيع اتفاقيات ولا يتم تنفيذها مما يعنى وجود خلل رئيسى؟.**

-هذا يعنى أن أوسلو كانت مهمة جدا وحاجة كبيرة لانهم تراجعوا عنها ..عدم تنفيذها بدأ منذ أيام بيريز ورابين فلم ينفذوا اتفاق الخليل وما قبله أيضا ..فلماذا يهاجمون أوسلو.

*** لأنها فشلت؟.**

-سبب فشلها هو الاسرائيليون

*** إذن والحل؟.**

-التمسك باوسلو ..فإذا كان الاسرائيليون يحاولون افشالها فلابد أن أعمل على إنجاحها لانها الاتفاق القانونى الوحيد ..

*** فى كل الأحوال أوسلو استنفذت دورها؟.**

-ما البديل ؟ أوسلو منحتك حقك فى الأرض ،والحكومة والدولة.

*** لا أحد يقترح التراجع عن الأرض لأنها مكتسبات فعلا؟.**

-يعنى أوسلو هى التى يريدون الغاءها .. كل من كان ضد أوسلو يحاول إثبات انه كان على صواب وهذا غير صحيح فالاسرائيليون الان أنفسهم يطالبون بعدم دخول الجيش الاسرائيلى للأرض التى أخذها الفلسطينيون فى الضفة وغزة .حتى فى ظل الانتفاضة .. أنا أود أن أعرفكم أن موقفى من أوسلو هو موقفى الأساسى منذ البداية فأنا أول واحد قبل ٢٤٢ مع عبد الناصر وكنت أدافع عنه ليس لأنه جيد ولكن لأنه لا يوجد بديل وقد قلت ذلك فى مؤتمر بوليفيا .. ونحن قبلنا هذا القرار ومن بعده أوسلو لانه البديل الوحيد حاليا وليس لأنه بديل جيد.

الناس ترى أن الانتفاضة جاءت كرد فلسطينى على عدم تنفيذ الاتفاقيات وأن إسرائيل لا تريد أن تجلو عن أية أراض جديدة وترغب فى تحويل الحل الانتقالى إلى حل نهائى ..وهو نفس موقف ورؤية من يهاجمون أوسلو؟.

- لا يوجد لدينا الآن غير أوسلو للتمسك به لأنهما الاتفاق القانونى الوحيد الموجود فى يدى .. وواجبنا مساندة الانتفاضة ومساعدة الشعب الفلسطينى اقتصاديا لأننا إن لم نساعدهم ستشفل الانتفاضة وهذا هو ما حدث مع الانتفاضة الأولى قبل أوسلو عندما اندلعت حرب الخليج الثانية وتم طرد الفلسطينيين فانخفضت عائداتهم وذلك لعب دوراً أساسياً فى وقف الانتفاضة - أنا أرى أن الحالة الاقتصادية الفلسطينية وصلت درجة من السوء لدرجة قد تؤدى للقضاء على الانتفاضة ..حتى ياسر عرفات يرفض حضور القمة العربية إلا بعد أن يمنحوه الأموال التى وعدوا بها فى مؤتمر القمة فى أكتوبر ..وهو بالفعل لم يحضر اجتماع وزراء الخارجية الأخير فكل ما وصل إلى السلطة من المليار جنيه التى قررتها القمة العربية الأخيرة لم يتجاوز ٨ ملايين دولار فقط.

*** ألا يوجد دور للأحزاب فى مخاطبة جامعة الدول العربية ورئيس لجنة المتابعة العربية لتنفيذ المقررات المتفق عليها؟.**

- طبعا هناك دور مهم والمكتب السياسى وجه رسالة بذلك إلى الجامعة وأصدر بياناً طالبت فيه لجان الحزب فى المحافظات أن تعمل مع كل القوى المختلفة لتكوين رأى عام ضاغط فى هذا الاتجاه على الحكومة المصرية.

*** فى الذكرى ال ٢٥ لحزب التجمع هل توجد حياة حزبية حقيقية فى مصر ، وما تقييمكم للعمل الحزبى فى ظل قيادة الرئيس مبارك؟**

- يوجد حياة حزبية شكلية غير قادرة على تغيير المسيرة السياسية.

بمعنى أننا ممنوعون من الوصول إلى الجموع الكبيرة من المواطنين وغير قادرين على الوصول إلى القواعد ..بما يعنى أيضا أنه لولا اننا« بنطلع جرائد وبندخل مجلس الشعب لم تكن الناس ستعرف اننا موجودون .. ولولا الأهالى والخمس ولا ستة أعضاء فى مجلس الشعب لكان الحزب قد أقفل عمليا منذ عام ١٩٩٠.

*** سؤال أخير لو حدث توريث سلطة فى مصر ماذا سيكون موقف الحزب منها.**

-سنكون ضده لأننا ضد توريث السلطة ونطالب فى برنامجنا أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.

*** وبعيدا عن الحزب أصدرت كتاب « الآن اتكلم »عن الفترة من ١٩٥٢ وحتى١٩٥٦ الم تقرر بعد اصدار بقية مذكراتك وترويفيها تجربتك مع الحزب خلال ٢٥ عاما.**الكتاب الثانى سأقوم بكتابته الصيف القادم وسيتضمن العديد من القضايا مثل العلاقات مع السوفيت ونضالى فى حركة السلام المصرية والصراع العربى الاسرائيلى وحتى قيام الحزب ومشاكلنا مع السادات.

مصر

٢٠ عاما من التعذيب

الدين لله .. والسلطة للشرطة .. والقهر للجميع

روى عن سفيان الثورى « إذا رأيتم شرطياً نائما عن صلاة فلا توقظوه لها فإنه يقوم يؤذى الناس»

إمتى الرجال الناشفة تنفض خوفها
تقف تكتل صفوفها
كفى.. أضمه لكفوفها
ونهد ونقيم من جديد
بلاد بلا سجن وبلا جلاد
بلاد بلا ساده وعبيد

الشاعر : محمد سيف



الرئيس
حسنى مبارك

خالد البلشى

لم يكن المواطن« **محمد بدر الدين جمعه إسماعيل** » يتخيل أن ممارسته لحقه الطبيعى بالإبلاغ عن اختفاء ابنته فى محاولة لإطفاء نيران قلبه المشتعلة قلقا عليها سوف يفتح عليه أبواب جهنم ..كان محمد البينايق البسيط بتجاربه اليومية مع رجال الشرطة فى كل مكان يتجنب المرور أمام كل قسم شرطة حرصاً على كرامته التى لم يترك الفقر له سواها ، لكن لوعة قلب الأب داخله وانشغاله على ابنته« الضائعة » دفعاه إلى المحظور.. لم يرد ببال **محمد** لحظة أن إبلاغه عن اختفاء ابنته سيقيم الدنيا ويقعدها بحثا عنها لكنه كان يبحث عن السلوى فى البلاغ فدفع ثمن خياله الجامح أن أصبح متهما بقتلها.. لم يكن لدى محمد وسط صراعه اليومى لإطعام أسرته وضمان بقائهم على هامش الحياة وقتاً يضيعه للتفكير فى أى شئ حتى ولو كانت دقائق قليلة لالتقاط أنفاسه . ولم تترك له محاولاته للفرار من الفقر وقتاً للسماع عن تقارير منظمات حقوق الإنسان، والتى تعبت من التأكيد على أن« التعذيب وإساءة معاملة المواطنين داخل أقسام الشرطة صارت أعمالا روتينية » و« أن التعذيب أصبح سياسة منهجية للحكم فى التعامل مع جميع المواطنين منذ بداية حكم الرئيس مبارك فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ لكنه عرف ذلك أخيرا خير معرفة وخيره خير خير.

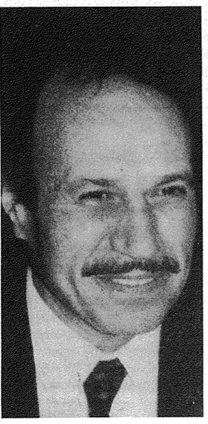
فمع آخر أيام شهرفبراير الماضى صدر تقرير منظمة العفو الدولية عن مصر يحمل عنوان « **تفشى التعذيب ولا أحد يكترث بصرخات المطالبين بالعدالة** » ليعيد التأكيد على ما تعب الجميع من التأكيد عليه والمطالبة بالقضاء عليه ، مضيفا اسم« محمد بدر الدين جمعه» إلى قائمة طويلة من مواطنين امتهنت كرامتهم وآدميتهم داخل أقسام الشرطة خلال العشرين عاماً الأخيرة..وعلى الرغم من أن التقرير اعتبر حالة « **محمد بدر الدين** » حالة مثالية ليؤكد على حقيقة طالما كررتها تقارير منظمات حقوق الإنسان تقول:« أن التعذيب تحول إلى سياسة منهجية للحكم فى عهد الرئيس مبارك ».**ومع أن أحدا لم يتوقف لدراسة الدلالة الحقيقية لكلمة منهجية بكل ما تعنيه وما تحتاجه من تدريبات وتعليمات عليا للوصول إليها** ..إلا أن حالة محمد لم تكن

الوحيدة التى حملت نفس التفاصيل المؤلمة وكذلك لم تكن الأولى وليس منتظراً فى ظل الوضع الحالى أن تكون الأخيرة ..فقد أحتوى التقرير **على العديد من حالات التعذيب التى طالت نساء وشيوخاً وأطفالاً ورجالاً وشهدتها أقسام الشرطة والمعتقلات خلال عشرين عاماً من حكم الطوارئ هى كل سنوات حكم الرئيس مبارك.**

وطبقا لتقرير منظمة العفو الدولية فإن ابنه **محمد بدر جمعه إسماعيل** وهو سائق حافلة مدرسية عمر٣٩ عاماً ومقيم فى الاسكندرية اختفت فى أغسطس عام١٩٩٦ وعندما مرت عليها فترة طويلة دون أن يتمكن من العثور عليها اضطر لابلاغ قسم شرطة المنتزة بالاسكندرية بعد أيام وفى ١ سبتمبر من نفس العام تم استدعاؤه إلى قسم الشرطة.

وكان يتوقع أن ابنته قد عثر عليها أحد أو فى أقصى التقديرات أنهم يريدونه لاستيفاء بعض البيانات عنها كى تساعدهم فى العثور عليها ولكنه فوجئ برجال الشرطة يتهمونه بقتل ابنته بعد أن عثروا على جثة فتاة صغيرة لم يتمكنوا من الوصول إلى قاتلها فزعموا أنها ابنته.. وأنه قاتلها وفى اليوم التالى ٢ سبتمبر ١٩٩٦ اعتقلت الشرطة أيضا زوجته السابقة **وأم الطفلة انتصار عبد الجليل جاد وبدأوا فى تعذيبهما.. ووصف محمد بدر الدين جمعه إسماعيل لمندوبى منظمة العفو الدولية كيف تم تعذيبه وكيف علقه رجال الشرطة فى أحد الأبواب فى وضع الصلب وكيف ضربوه وأضاف أن التعذيب شمل الصعق بالكهرباء فى أجزاء حساسة من جسده .. وهو ما حدث مع زوجته السابقة أيضا** ..وتحت وطأة التعذيب اعترف محمد بدر الدين بقتل ابنته المفقودة فتم الإفراج عن زوجته .. ولكن قبل تحويله إلى النيابة أبلغت عائلة **محمد** قسم الشرطة أن ابنته الهاربة قد عادت ..فما كان من رجال الشرطة إلا أن اعتقلوا الابنة وأمها مرة ثانية لمدة وصلت إلى١٣ يوماً وفى محاولة للتستر على عمليات التعذيب التى تعرض لها ظل محمد بدر الدين محتجزاً حتى موعد تجديد حبسه.

والغريب أنه رغم عودة الفتاة فان محمد فى١١ ديسمبر ١٩٩٦ تم تجديد حبسه مدة٤٥ يوماً أخرى بتهمة قتل الفتاة التى عثرت الشرطة عليها وتم نقله إلى قسم شرطة المصانع بالقرب من مطار الاسكندرية حيث بقى هناك طوال ثلاثة أسابيع وتعرض للتعذيب كى يعترف هذه المرة بقتل الفتاة



اللواء حبيب العادلى

الصغيرة المجهولة.. ولكن يبدو أن ضباط قسم شرطة المصانع وقتها لم يكونوا قد تدربوا بشكل جيد على التعذيب ولم يكونوا قد اتقنوه كما ينبغى ويبدو أن محمد قد عاد إليه الأمل فى الحياة بعودة ابنته فلم يعترف بقتل الفتاة رغم وطأة التعذيب وشدته وفى١٨ فبراير ١٩٩٧ صدر أمر بالافراج عنه لكنه ظل محتجزاً فى قسم شرطة المنتزة لأكثر من شهرين حتى تشفي جراحه **فى محاولة ثانية للتستر على تعذيبه ..وأخيرا وفى١٩ أبريل ١٩٩٧ تم الإفراج عنه.**

وفى١٧ أكتوبر١٩٩٨ برأت محكمة جنايات الاسكندرية محمد بدر الدين من تهمة قتل الفتاة فى«القضية رقم٤٣٨٠٦/١٩٩٧ ».**ولاحظت المحكمة أن استمرار حبس ابنته وزوجته السابقة شكل جريمة قصد بها تضليل العدالة».. على الرغم من أن المحكمة تبين لها من خلال المستندات** أن استعمال التعذيب والقسوة مع المتهم وزوجته بلغت درجة من الجسامة لأن يعترف المتهم بجريمة لم يرتكبها » وعلى الرغم من أن المحكمة أحالت إلى النيابة العامة وهى هيئة الادعاء التابعة للدولة التحقيق فى تورط ١٣ شرطيا فى تعذيب محمد جمعه إسماعيل إلا أنه وبعد مرور أكثر من عامين وحتى نهاية

عام٢٠٠٠ لم يظهر أى مؤشر على إجراء أى تحقيق .. ليضيع حق محمد مثل آلاف المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب وانتهكت آدميتهم وضاعت حقوقهم خلال العشرين عاماً الأخيرة

وبعيد اعن حكاية محمد **فإن التقرير يؤكد أن المعلومات التى جمعتها منظمة العفو الدولية على مدى العقدين الماضيين فضلا عن غيرها من المنظمات المصرية والدولية لحقوق الإنسان، والكشوف الطبية على الضحايا وأقاربهم والاحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية والمدنية المصرية نفسها تشكل كما من الأدلة الدامغة على الطبيعة الراسخة لنمط التعذيب السائد فى مصر ..وهو ما خلصت** إليه أيضا **لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة** والتى أكدت أيضا أن التعذيب يمارس بصورة منهجية فى مصر وأن وسائل التعذيب الأكثر شيوعا داخل السجون وأقسام الشرطة والمعتقلات المصرية هى الصعق بالصدمات الكهربائية وعمليات الضرب والجلد والتعليق من المعصمين أو الكاحلين والتعليق من عمود أفقى فى أوضاع تنطوى على لى الجسم ..فضلا عن ضروب التعذيب النفسى ومن بينها التهديد بالقتل والاغتصاب أو إلحاق الأذى الجنسى بالمعتقلين أو قريباتهم .. ويتم عادة عصب أعين الضحايا لمنعهم من التعرف على من يمارسون التعذيب ضدهم .. ولكن رغم الأدلة الدامغة على انتشار التعذيب على نطاق واسع فإن السلطات المصرية لا تعترف إلا بحالات فردية لانتهاكات حقوق الإنسان.

ويؤكد ما ورد فى تقرير منظمة العفو الأخير بخلاف الحالات التى حرص التقرير على كشفها وما توصلت إليه منظمات حقوق الإنسان المختلفة ،آلاف حالات التعذيب وعشرات القضايا التى أقرت فيها المحاكم بوقوع التعذيب منذ إعلان حالة الطوارئ مع مقتل الرئيس السادات وتولى الرئيس مبارك للحكم فى السادس من أكتوبر ١٩٨١.

وهكذا وإذا كانت كتب التراث قد نقلت لنا عن **سفيان الثورى** قوله« إذا رأيتم شرطيا نائما عن صلاة فلا توقظوه لها فإنه يقوم يؤذى الناس.. » **فإن ما يفعله رجال الشرطة المصرية بالمواطنين، وما يتعرض له من يسوقه قدره إلى أقسام الشرطة خلال العشرين عاماً الأخيرة حتى ولو كان لتقديم بلاغ مثل حالة محمد بدر الدين جعل عدداً كبيراً من المواطنين يؤمنون بكلام سفيان الثورى حتى ولو لم يقرأوه بل ولجأ عدد من أعضاء الجماعات الإسلامية والتى كان التعذيب موجها إليهم فى الأساس إلى المزايدة عليه**

وصياغة مقولات أكثر جرماً وهو ما تسبب فى جنوح أسباب العنف داخل المجتمع خاصة ضد رجال الشرطة بعدها بسنوات.

فعقب اغتيال الرئيس السادات ومع تولى الرئيس مبارك للحكم أصيبت أجهزة الأمن والتى أصابها قصورها فى حماية الرئيس السابق بالسعار وانطلقت فى حملات محمومة ليتم القبض ليس فقط على عناصر تنظيم الجهاد الذى نفذ العملية ومن بعدها عملية أسيوط ولكن على كل من تحوم حوله أية شبهات خاصة أنها اكتشفت أنها لا تملك معلومات كافية عن التنظيم ، **ويلغ عدد المعتقلين أكثر من ٥ آلاف زج بهم فى السجون واختلط الحابل بالنابل والمتهم بالبرئ وتحولت السجون والمعتقلات إلى مسالخ للمعتقلين الجدد معلنة بدء سياسة جديدة- أو بالأحرى عودة سياسة قديمة- فى طريقة تعامل الداخلية مع المواطنين والمعتقلين.**

وطال التعذيب أيضا مجموعة من اليساريين فى سجن المرج ضمت **«حمدى عبد الحافظ- حمدى عيد-رضا مبروك-محمد عبد المحسن خليل- سيد عبد العال -أحمد فتحى أحمد- الحسينى أحمد قاسم»** كانوا قد نقلوا من ليمان طره بعد اعتقالهم فى١٨ أكتوبر ١٩٨١ إلى سجن المرج وتعرضوا هناك للتعذيب بالضرب بالسياط والعصى والكابلات الكهربائية وبالصدمات الكهربائية وسجلوا جميعا وقائع التعذيب بعد عودتهم إلى ليمان طره فى« ١١ ديسمبر ١٩٨١» فى محضرين حملا رقمى ٤٦، ٤٧ لسنة ١٩٨١ إدارى المعادى.

ويروى **حسين عبد الرازق فى كتابه« صحيفة تحت الحصار»** أنه كان شاهداً من داخل سجنه فى ملحق مزرعة طره على تعذيب الجماعات الإسلامية فى سجن الاستقبال و«**ليمان طره**» ويضيف **«ورغم ثقتى أن التعذيب الذى انفجر فى السجون والمعتقلات المصرية فى ذلك الحين لم يكن سياسة لفرد أو لجهاز الشرطة، ولكنه كان قراراً لرئيس الجمهورية شخصيا فقد كنت وكثير من الزملاء نشعر بمسئولية فضح هذه الجريمة وإعلام الكافة بمن فيهم المسئولون حتى لا يقولوا يوماً «كنت أجهل»**

وبالفعل كانت الأهالى هى أول« من فجر قضية التعذيب فى السجون والمعتقلات المصرية فى سبتمبر ١٩٨٢ وبعد صدورها بأقل من أربعة شهور فى صورة ثلاث بلاغات تحكى تفاصيل التعذيب البشع الذى تعرض له ثلاث معتقلين كنموذج لما عاناه مئات وآلاف المعتقلين ..وكانت المرة الأولى التى يتم فيها نشر أخبار عن التعذيب وهو ما زال يمارس والمسئولون عنه ما زالوا فى مواقعهم .. ولكن ما نشرته الأهالى كان مجرد مؤشر والبداية لسيل من عمليات وقضايا ووقائع التعذيب خاصة أن وزارة الداخلية دأبت على حماية زبانية التعذيب بها وهو ما تكرر فى العديد من وقائع التعذيب والتى جرت بعد ذلك حيث كانت جميع التحقيقات التى تدور حول وقائع التعذيب يتم حفظها بعد أن تهدأ القضية استناداً إلى مواد القانون التى تجرم المجنى عليه من مقاضاة الجانى إذا كان موظفا عاما أو مستخدما عاماً أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وهكذا فإن جرائم التعذيب واستعمال القسوة المنصوص عليها فى المادتين ١٢٦، ١٢٩ من قانون العقوبات لا يجوز لضحاياها الطعن على أمر النيابة فى حالة رفضها لإقامة الدعوى -إذا كان المتهم بالتعذيب من رجال الشرطة.. وهو ما مارسته النيابة بقلب بارد فى الكثير من القضايا التى انتهك رجال الشرطة فيها آدمية المواطنين و قاموا بتعذيبهم.

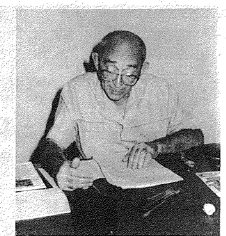
والأكثر من ذلك .. وطبقا لتقرير منشور لمركز النديم لعلاج العنف فإن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية تسمح للمجنى عليه بوصفه مدعيا بالحق المدنى أن يرفع الدعوى للمحكمة مباشرة ولكنها تستثنى من ذلك نفس الفئات المستثناة فى المادتين السابقتين فى إصرار غريب على حماية زبانية التعذيب ولهذا ذهبت صرخات آلاف المواطنين أدراج الرياح ولم يجدوا منصفا من قانون أو محاكمة عادلة.

وهكذا وفى ظل هذه الحماية القانونية وفى ظل سلطة الرئيس محمد حسنى مبارك وتحديداً منذ الساعة الرابعة من مساء ٦ أكتوبر أصبح التعذيب سياسة منهجية ومستمرة للحكم القائم فأصبح له رجاله وأدواته ونظمه وقوانينه وأصبح شائعا بصورة غير مسبوقة يتعرض له المتهمون فى قضايا الارهاب والمشتبه فى تعاطفهم مع جماعات الإسلام السياسى والإخوان المسلمين وكل من يتم القبض عليه فى أى نشاط سياسى أو عمل جماهيرى سلمى سواء كانوا سياسيين أم عمالاً وفلاحين أو طلاباً وكذلك يتعرض له المواطنون العاديون المتهمون فى قضايا جنائية عادية أو الذين تقودهم أقدامهم -لسبب أو لآخر- لأحد أقسام الشرطة- دون أن يكونوا ذوى حيثية فى المجتمع- أو حتى للتعامل مع بعض ضباط وجنود الشرطة ، وهو ما كشفت عنه العديد من أحكام القضايا وتقارير منظمات حقوق الإنسان وتقارير الصحف المصرية خاصة الأهالى التى كانت حريصة على مطاردة زبانية التعذيب منذ صدورها الثانى.

وفى ظل حالة الطوارئ المفروضة على البلاد والتى بدأت مع بداية حكم الرئيس مبارك ولم تنته حتى الان لم تتوقف موجة التعذيب رغم أن الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٧ لم تشهد إلا أحداث عنف محدودة ولكن التعذيب كان قد أصبح سياسة متبعة وأساسية للحكم فى مصر وأكدته تصريحات المسئولين أنفسهم ففى عام ١٩٨٦ صرح وزير الداخلية لمجلة أكتوبر بان« **لكل جريمة وسيلة لمعالجتها فهل يعامل ضباط الشرطة مثلا مرتكب جريمة القتل على أنه مواطن شريف محترم، أم أن الواجب والعرف والعدالة نفسها فمن التحقيق يقتضى من المحقق أن يستعمل مع هذا «المتهم» شيئا من الاهانة كصفعة على وجه أو توجيه بعض الفاظ السباب إليه» وعاود تأكيد نفس المعنى اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية الحالى فى حواره مع أحد محاورى التلفزيون فى برامجه المعروف مؤخراً .**

ولكن حالة الطوارئ والتعذيب الذى تم تطبيقه على الجميع بدون تفرقة لم يقف حائلا دون تفجر أحداث العنف من جديد والتى بدأت بمحاولات لاغتيال العديد من مسئولى الحكومة خاصة قياداتها الأمنية والمفكرين والصحفيين كان أولها محاولة لاغتيال اللواء **حسن أبو باشا** فى٦ مايو ١٩٨٧ وتلتها محاولة اغتيال **النبوى إسماعيل** فى١٢ أغسطس من نفس العام وكلاهما وزيرداخلية سابق و ثالثة اتجهت إلى **مكرم محمد أحمد** رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور فى ٣٠ يونيو من نفس العام.

ولم يدرك الحكم أن السلام الاجتماعى ليس مسألة نص قانونى يغلظ العقوبات على مخالفة مواده ولم يدرك أن التعذيب لا يصنع السلام الاجتماعى ولكنه مشروط بمدى مشروعية السلطة ومدى الحرية المتاحة فى المجتمع وأن مواجهة الارهاب لا تكون بالطوارئ والتعذيب ولكن بمعالجة أسباب الخلل فى المجتمع فى كل المجالات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية والأهم فى مجال الحريات ، لم يدرك الحكم كل ذلك ورد بمزيد من العنف والاعتقال لتصل أعداد المعتقلين إلى ٢٥٠٠٠ معتقل عام١٩٨٧ وتصعيد التعذيب كأمر اعتيادى مرافق للاعتقالات ..وأضافت الشرطة لأساليبها المعتادة أساليب جديدة لم تكن معروفة فى مصر ، مثل اختطاف الرهائن من أهالى المطلوب اعتقالهم ،واقتحام المساجد وتجمعات الجماعات الإسلامية بإطلاق القنابل والأسلحة النارية عليهم« اقتحمت أجهزة الأمن فى الفترة من١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أكثر من مسجد مستخدمة أكبر قدر ممكن من العنف فقتل فى واقعة واحدة- اقتحام مسجد السايح- أربعة



نبيل الهلالى

على الأقل وكانت النهاية هى ممارسة الاغتيال المنظم وهو أسلوب مقتبس من أمريكا اللاتينية، فاغتيل «ماجد العطيفى» من قيادات الصف الأول للجهاد فى شارع الاسعاف عام١٩٨٩ واغتيل« أحمد كامل» المسئول عن الجماعة الإسلامية بعين شمس فى مطلع عام١٩٩٠ ،وفى ٣ سبتمبر من نفس العام تم اغتيال «د. علاء محيى الدين» أحد أهم قيادات الجماعة الإسلامية والمتحدث الرسمى بإسمها ،وكان الاغتيال الأخيرة نقطة تحول مهمة فى ازدياد عنف وإرهاب «الجماعة الإسلامية».

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شهدت هذه الفترة أيضا تصاعد الاعتقالات وظاهرة الاعتقال المتكرر لتفادى تنفيذ قرار القضاء الاداري بالافراج عن المعتقلين .. وطبقا لمنظمات حقوق الإنسان فإن أعداد المعتقلين فى ظل قانون الطوارئ وحتى منتصف التسعينات بلغت ٧٠ ألف معتقل ، وكانت سنتى١٩٨٨ ،١٩٨٩و همـا سنتـا الذروة وبلغت أعداد المعتقلين فى كل منهما «٨٠٠٠»معتقل وهو ما دفع أكثر من ٢٧ ألف و٢٠٠ مواطن للتقدم بتظلمات من أوامر اعتقالهم لمكتب النائب العام خلال شهر نوفمبر ١٩٩٣ وحده.

ولم يقف عنف السلطة والتعذيب عند حدود ما تدعيه من مواجهة تيارات الإرهاب المتستر بالدين، بل امتد إلى معارضين سياسين (عمال -مثقفين- فلاحين) ،وكما حدث فى أغسطس ١٩٨٩ عقب إضراب عمال الحديد والصلب واقتحام الشرطة للمجمع وقتلها لأحد العمال ،فقد تعرض العمال المعتقلون للتعذيب وخاصة العامل محمد مصطفى عضو مجلس إدارة مصنع الحديد والصلب المنتخب ممثلا للعمال ، وأيضا تعذيب المقبوض عليهم بادعاء انتمائهم لحزب العمال الشيوعى المصرى المحظور (د. محمد السيد سعيد-كمال خليل -أمير سالم- هشام مبارك) وقد تعرض هشام مبارك نتيجة للتعذيب -طبقا لما أثبته الطب الشرعى- لنزيف دموى بالاذن اليمنى وفقدان (مؤقت) للسمع ، إلى جانب آثار ضرب على الظهر وتجمعات دموية بمؤخرة الرأس مع عدم القدرة على تحريك ساقه اليمنى بسبب ضرب على العمود الفقرى.

وهناك وقائع تعذيب تعرض لها سياسيون وصحفيون وشعراء، **(الصحفى خالد الشريف- الشاعر عفيفى مطر- المحامى عيد الصغير - د. طبيب محمد مندور).**

وامتد التعذيب كذلك إلى المواطنين العاديين فى أقسام الشرطة وبصور متصاعدة منذ منتصف الثمانينات ، وتراوحت أساليب التعذيب بين الأساليب الروتينية إلى صفع على الوجه والتوبيخ والتحقير والسب ،واللكم والضرب بالأقدام ،وبين الضرب بالسيور الجلدية والتعليق بمصاحبة الضرب (على الفلكة -التعليق العكسى) والضرب بأجسام صلبة والصعق بالكهرباء.

وخلال نفس الفترة وفى ظل عمليات التعذيب الواسعة التى شهدتها السجون المصرية أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أول تقرير مصرى حول «التعذيب فى مصر» ثم بدأت حملة تحت عنوان «أوقفوا التعذيب من اليوم وليس غدا اعتبارا من١٠ ديسمبر ١٩٩١ ولمدة عام كامل .. وتوالت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والعالمية ،وكلها تكشف كيف أصبح التعذيب فى مصر سياسة منهجية ثابتة للحكم. وكان من بين هذه التقارير تقرير منظمة العفو الدولية فى أكتوبر عام ١٩٩١ تحت عنوان« ١٠ سنوات من التعذيب فى مصر» وتقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان خلال أعوام ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٠ وتقرير منظمة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط« ميديل ايست وتش» حول أحوال السجون المصرية والتقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان فى العالم أول فبراير ١٩٩٥ وتقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب فى مايو ١٩٩٦ وانصب اهتمام كل هذه التقارير على ممارسات الدولة وانتهاكها لحقوق الإنسان والحريات العامة وفى الوقت نفسه أفرد مساحات واسعة لرصد العمليات الاجرامية والإرهاب الذى تمارسه الجماعات الإسلامية.

وأكدت وقائع التعذيب خلال الفترة ذاتها سلسلة من الأحكام النهائية التى أصدرتها محاكم أمن الدولة المصرية العليا أدانت فيها أجهزة الأمن بارتكاب جرائم التعذيب وبرأت المحكمة العشرات بل والمئات فى هذه الأحكام : ومن هذه القضايا **قضية تنظيم الجهاد عام٨٣ حرق نوادى الفيديو واحداث عين شمس ٨٩ «اسلاميون -قضية التنظيم الناصرى المسلح عام٩٠» «ناصريون »-قضية إضراب عمال السكك الحديدة ٨٦ «نقابيون- قضية إضرب عمال الحديد والصلب عام٨٩» «نقابيون -قضية حزب العمال الشيوعى٨٩» «صحفيون وأعضاء فى منظمة حقوق الإنسان وشيوعيون» قضية تنظيم الاخوان المسلمين الأول سلسنبيل «٩٢» -قضية تنظيم الاخوان الثانية٩٣ قضية التنظيم الشيعى عام٩٦ «مواطنون عاديون» والقضية المعروفة اعلاميا بعبدة الشيطان والمتهم فيها شباب ضائع.**

وحتى منتصف التسعينات نالت الاعتقالات جميع القوى السياسية والنقابيين .كما لازمت كل انتخابات سواء لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية وحتى الانتخابات الطلابية حملات واسعة من الاعتقالات لجميع قوى المعارضة فمثلا فى يونيو ١٩٨٩ اعتقل ١٥٠٠ شخص عند إجراء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ألقى القبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص طبقا لتقارير المنظمات الدولية وذلك للتأثير على مجرى العملية الانتخابية ولتسهيل عمليات تزوير الانتخابات . بل إنه عقب تمديد حالة الطوارئ أخيرا وعلى الرغم من التأكيد على أنه لن يستخدم إلا ضد الإرهابيين .فإنه قد تم اعتقال عدد من أعضاء الحزب الناصرى فى الغربية لمنعهم من الاشتراك فى الانتخابات المحلية .

وقد رصدت المنظمات الدولية العامة فى مجال حقوق الإنسان مئات من حالات اعتقال آباء وأخوات وأبناء وزوجات المطلوب القبض عليهم ولقد صاحب كل هذه الاعتقالات عمليات تعذيب واسعة تنوعت بين الصعق بالكهرباء والتعليق من القدمين فى وضع الذبيحة وإطفاء السجائر فى الأجسام وهتك العرض والتهديد بالاعتداءات الجنسية والاغتصاب ونالت هذه العمليات كل الأعمار ابتداء من الأطفال والبنات من١٠ سنوات وحتى العجائز والمرضى والسيدات.

كما طالت الاعتقالات مواطنين أبرياء لخدمة ذوى النفوذ ونموذج على ذلك الحالة التى عرض لها مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف عن أرملة ترك لها زوجها خمسة من الأولاد وقطعة من الأرض فى إحدى قرى الصعيد ولكن عم الأولاد طمع فى قطعة الأرض. فتم القبض عليها وتعذيبها وتهديدها بالاعتداء الجنسى عليها واغتصابها أو إيداعها فى سجن الرجال عارية وذلك بعد أن تعرضت لكافة صنوف التعذيب .كما عرض المركز لحالة طفلة عمرها ١٣ سنة والتى احتجزت وهى عارية تماما لمدة ساعتين وتم إدخال اقاربها وجيرانها عليها وهى منهكة من آثار التعذيب وملقاة على الأرض عارية.

وطالت الاعتقالات مشجعي كرة القدم ففي مباراة الزمالك والسويس في ١٢ نوفمبر ١٩٨٨ تم اعتقال ٢٤ متفرجاً بعد إفراج النيابة عنهم لانهم قاموا بأحداث شغب ويجب تأديبهم.

وأعطى قانون الطوارئ صلاحيات لرئيس الجمهورية تجيز إحالة المواطنين إلى المحاكم العسكرية أو إلى محاكم الطوارئ والتي يجوز لرئيس الجمهورية التدخل في عملها بالمصادقة على احكامها أو بإصدار أوامر بإعادة المحاكمة. ولقد وضح جليا أن رئيس الجمهورية لم يستخدم سلطته في إعادة المحاكمة إلا بغرض تغليظ العقوبة حيث لم يستخدم هذا الحق إلا بالنسبة للمواطنين الذين صدرت لهم أحكام بالبراءة . ولعل أبرز مثال على ذلك كان قضية إضراب عمال السكك الحديدية في٨٦ والمتهم فيها٣٧ من عمال السكك الحديدية والنقابيين والذين برأتهم محكمة أمن الدولة العليا في أبريل ١٩٨٧ من جميع التهم الموجهة اليهم فيما يتعلق باضراب السكك الحديدية الذي وقع في يوليو ١٩٨٦ .ووفقا لتشريعات حالة الطوارئ أصدر الرئيس مبارك أمراً بإعادة المحاكمة بعد النظر في الحكم .وهو ما تكرر تماما بالنسبة لأحد المتهمين في قضية الاخوان الثانية في٩٣.

وعموما فلقد رصدت المنظمات الدولية أن المحاكم العسكرية أصدرت منذ بداية نشاطها في أواخر ٩٢ وحتى منتصف عام١٩٩٧ ٧٤ حكما بالاعدام في٢٦ قضية ،كما توسعت محاكم أمن الدولة العليا طوارئ خلال عام١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ في إصدار أحكام الإعدام ضد عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة حيث أصدرت ١٠ أحكام إعدام في سبع قضايا.

واستخدمت السلطات وسائل العقاب الجماعي ضد الكثير من قرى مصر ومدنها والتي تراوحت بين منع الخدمات الأساسية عن بعض القرى المحاصرة. وحظر التجوال لفترات طويلة وحظيت مدينة ملوى وقراها بشكل خاص على أعلى نصيب من هذه الإجراءات حيث قامت قوات الأمن ومباحث أمن الدولة بإزالة ما يقرب من ١٥٠ محلاً من المحلات الصغيرة التي تشكل مورد الرزق الوحيد لبعض المواطنين وذلك عقب الاعتداء على مأمور مركز ملوى في نوفمبر ١٩٩٤ .كما قام الأمن بهدم قرية كاملة في الفيوم بالبلدوزارت عقب مقتل أحد ضباط أمن الدولة عام ١٩٩٢ بل وصل الأمر إلى حد إزالة قرى كاملة لخدمة نفوذ رجال الأعمال أو كبار الملاك مثل ما حدث في محافظة كفر الشيخ عام ١٩٩٦.

واستخدمت الشرطة أيضا القوة بصورة مفرطة سواء باستخدام القنابل المسيلة للدموع أو الرصاص المطاطي مع وسائل الاحتجاج السلمي والمسيرات السلمية .كما حدث في أحداث سوق القاهرة ١٩٨٦ ومظاهرات الطلاب في نفس العام وإبان الاحتجاج على احداث حرب الخليج وفي المسيرات السلمية احتجاجا علي مذبحة الحرم الابراهيمي ..وخلال هذه الأحداث تم اعتقال المئات من الطلاب والمواطنين الأبرياء ..وكذلك استخدمت السلطات العنف ضد العمال في جميع مواقعهم من حلوان وحتى كفر الدوار أثناء اعتصام عمال الغزل والنسيج هناك في١٩٩٤ ..وهو ما حدث أيضا مع النقابات المهنية وخصوصا أثناء الاحداث التي شهدتها نقابة المحامين احتجاجا على تقاعس السلطات في التحقيق في ملابسات وفاة المحامي عبد الحارث مدني.

ولم يختلف الوضع في النصف الثاني من التسعينيات عنه طوال فترة حكم الرئيس مبارك.. ففي دولة محكومة بنظام فردي لا يمكن للسياسات العامة أن تتغير الا بتغيير الرئيس نفسه أما الوزراء والمساعدون فهم في أفضل الأحوال مجرد أدوات يستخدمها لتنفيذ هذه السياسة.

وكشف تقرير منظمة العفو الدولية الأخير بعنوان **«تفشي التعذيب ولا أحد يكترث بصرخات المطالبين بالعدالة»** أن لجنة مناهضة التعذيب في مايو١٩٩٦ خلصت إلى أن التعذيب ما زال يمارس بصورة منهجية في مصر من جانب قوات الأمن وبخاصة مباحث أمن الدولة والتي أطلق عليها التقرير اسم **جهاز المخابرات الداخلية في مصر** ..وفي مايو ٩٩٩ لاحظت لجنة مناهضة التعذيب حدوث بعض التطورات الايجابية مثل الافراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين الاداريين المحتجزين بموجب قانون الطوارئ ولكنها ظلت تشعر بالقلق إزاء **الأعداد الكبيرة من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب ووفاة عدد كبير منهم وإساءة معاملة المعتقلات والتي تضمنت أحيانا الأذى الجنسي أو التهديد بالحاقه.**

وأدانت المنظمة بشدة ظاهرة افلات الجناة في عمليات التعذيب من العقاب وكشفت أن التحقيقات التي تجريها الحكومة غالبا لا تكون غير فعالة وكشف التقرير عن أن آلاف الضحايا وأقاربهم ومحاموهم ومنظمات حقوق الإنسان قدموا إلى السلطات طوال العقدين مئات أن لم يكن آلاف الشكاوى المتعلقة بالتعذيب دون أن يتم التحقيق فيها ،كما قدمت المنظمات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة توصيات وتقارير تفصيلية وشاملة إلى السلطات المصرية التي أرتأت تجاهلها ..**وكشفت التقرير أن الحالات النادرة التي تجري فيها فعلا تحقيقات في شكاوى التعذيب يستغرق التحقيق فيها سنوات ونادراً ما تنتهي بتقديم الجناة للعدالة وهي بعض الحالات التي تكشف التحقيقات فيها أن التعذيب قد سبب وفاة المعتقل أو أسهم في حدوثها** ..

وعلى مدى الأعوام الماضية جرت عدة محاكمات لرجال شرطة متهمين بتعذيب معتقلين وقتلهم وفي جميع الحالات كان هؤلاء المعتقلون محبوسين بتهم جنائية ..وعلى حد علم منظمة العفو الدولية فليس هناك قضية تتعلق بتعذيب أو قتل معتقل سياسي أدين فيها أي من رجال مباحث أمن الدولة ..**على الرغم من أن المحاكم المدنية أقرت بحدوث**



الشرطة.. في خدمة الشعب!

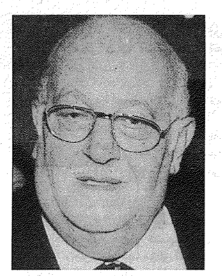
التعذيب فى عدد كبير من هذه الحالات ومنحت تعويضات إلى المئات من ضحايا التعذيب .. وبحسب الأرقام الرسمية فقد منحت المحاكم المدنية بين يناير ١٩٩٣ ومنتصف عام ١٩٩٨ تعويضات تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ جنيه و٥٠ ألف جنيه فى٦٤٨ حالة أقرت فيها المحاكم بالتعذيب ..وما أرخص المواطن المصرى.

وأكد ما ورد فى تقرير منظمة العفو الأخير العديد من قضايا التعذيب التى رصدتها المنظمة والصحف المصرية ..فخلال السنوات الثلاث الأخيرة **امتلأ الملف الأسود للشرطة بعدد كبير من الانتهاكات الجماعية للمواطنين من القرنة ..فطنان ..فمنشأة ناصر وحتى بلقاس والحامول .. ولم يكن ما حدث فى الكشح** هو النهاية وإن كنا ما زلنا نعانى توابعه وآثاره السيئة حتى الآن.. بعد أن بات العنف هو الأسلوب المعتاد فى تعامل رجال الشرطة مع المواطنين سواء داخل أقسام ومراكز الشرطة أو خارجها.

فعقب حادثة الأقصر فى العام الماضى شهدت قرية القرنة بمدينة الأقصر أحداث عنف مروعة راح ضحيتها خمسة مواطنين أبرياء فأثناء توجه عدد من الضباط لتنفيذ بعض قرارات الازالة فى القرنة تجمع عدد من المواطنين طالبين من الضباط التمهل وإعطائهم فرصة لجمع متعلقاتهم إلا أن الضباط اعتبروا ذلكتذمراً وأصدروا الأوامر بالضرب فى المليان بعد أن فوجئوا بالأهالى يقذفونهم بالحجارة **لتصل رصاصات الشرطة المندفعة إلى صدور الأهالى لتعلن للجميع عن شكل العلاقة الجديدة بين الشرطة والشعب** الذى تعقب الارهابيين الذين ارتكبوا حادث الأقصر الارهابى.

نفس الشئ تقريبا حدث فى منطقة **الفواخرية** التابعة لحى مصر القديمة عندما أصرت الحكومة على إزالة احدى المناطق التى اعتبرتها عشوائية فى يوم٤/١/١٩٩٨ ،وعندما أعلن الأهالى اعتراضهم هجمت عليهم قوات الشرطة وأعملت فيهم فى الضرب والقبض وسقط عشرات النساء والأطفال والرجال ليتم اعتقال **١٠٠ مواطن ثم قامت البلدوزرات** بعد ذلك بهدم المنازل **،وهكذا أثبتت رصاصات الشرطة أنها لا تفرق بين صعيدى ووجه بحرى ولا تفرق بين المواطنين اقباطا ومسلمين.**

لم تكد تمر فترة طويلة حتى سيطرت أحداث **مدينة بلقاس** على اهتمام الجميع حيث شهدت المدينة أحداثا دامية بعد مقتل أحد المواطنين هو **وحيد السيد أحمد** على يد أحد



حسن أبو باشا

ضباط الشرطة أثناء عمليات التعذيب ،وهو ما أدى لاشتعال غضب المواطنين ،حيث اتضح أنه تم ضرب هذا المواطن بالعصى وتعليقه وصعقه بالكهرباء ، ولما توفى نقلوه إلى منزله وأخبروا أهله أنه مات بأزمة قلبية.

ولما أشيع ما جرى **لوحيد** تجمهر الأهالى المحتجون أمام المركز، وحدثت مصادمات استخدمت فيها الشرطة القنابل المسيلة للدموع وتم اعتقال العشرات وانتهى الأمر أن تم إيقاف الضابط إيهاب شبانه الذى تسبب فى الأحداث ، **وإن كانت بعض الشائعات خرجت لتؤكد أن نفس الضابط عاد للخدمة ثانية بعد أن هدأت الأحداث لتؤكد عدم ثقة المواطنين فى إجراءات وزارة الداخلية وتعكس ما ترسخ لدى المواطنين من أن التعذيب أصبح سلوك حكم وليس سلوك أفراد.**

وخرجت تقارير منظمة **العفو الدولية** لتؤكد أن التعذيب أصبح سياسة رسمية محكومة ضد المواطنين من خلال رصدها للعديد من الأحداث ،وجاءت أحداث **«دمرو»** فى كفر الشيخ فى ٢٥ يوليو ١٩٩٨ لتؤكد ما أعلنته المنظمة وذلك عندما قرر ٢٥ مواطنا فى البلدة الاضراب عن الطعام اعتراضا على عدم وصول مياه الشرب إليهم، وتوجه وفد من الأهالى لمحافظة كفر الشيخ لتوصيل شكواهم بينما تجمع العشرات من المواطنين على الطريق انتظارا للنتيجة .

وعندما تجمهر الأهالى أطلقت الشرطة الرصاص عليهم مباشرة مما أدى إلى إصابة ٥٧ مواطنا بالاضافة لاعتقال عشرات من الأهالى بدون وجه حق.

وتحت وطأة التعذيب تتغير الحقائق وتستقر حقائق أخرى . فقد يحدث فى بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب جريمة لم يرتكبها وهو ما حدث بالفعل مع المواطن زينهم **محمد** بدر الذى تم القبض عليه يوم ٣٠ يوليو الماضى بتهمة اختطاف احدى الفتيات وتدعى **إيمان فرج** ، ليتم تعذيب زينهم داخل مركز شرطة **« زاوية غزال»** حتى اعترف **بخطف واغتصاب وقتل ودفن الفتاة** بمشاركة بعض أفراد الأسرة الذين تم القبض عليهم وتعذيبهم أيضا.. وبعد أيام ظهرت الفتاة مرة أخرى فى القرية واتضح أنها كانت هاربة فى الاسكندرية من قسوة أسرتها.

وفى مركز شرطة الحامول بكفر الشيخ وبعد أن تشاجر **حسام سمير رمضان** مع أحد جيرانه يوم٢ أغسطس الماضى توجه لتقديم بلاغ لمركز الشرطة ،وتحرير محضر بالواقعة فاعتدى الضابط **محمد خليل** عليه .وعندما ذهب والده للسؤال عليه استدعاه الضابط وجرت مشادة كلامية أمر الضابط بعدها باحتجازه **ورغم الافراج عن الأبن ظل والده فى الحبس ليخرج فى اليوم التالى من المركز ميتاً بسبب التعذيب والاعتداء عليه** فرفض أهالى المقتول تسلم جثته وتجمهر الأهالى واجتاح الغضب المدينة ليتم [illegible] من ٢٥ سيارة شرطة و١٢ سيارة [illegible] **اعتقال ٤٢ مواطنا من أهالى الحامول فى إصرار غريب من جانب وزارة الداخلية على حماية زبانية التعذيب بها.**

وجاءت حادثة الكشح فى نهاية عام ١٩٩٨ لتصيب الوطن كله فى مقتل وتفجر خلافات قديمة لم نكن فى حاجة إليها بعد أن ساهمت ممارسات عدد من رجال الشرطة وتعذيبهم الذى طال مئات المواطنين فى تحويل جريمة قتل عادية إلى حادثة اضطهاد أقباط وفتنة طائفية على يد الصحافة الأجنبية وبالمخالفة للحقيقة [illegible] من جانب المسئولين المصريين والذين وصلت إليهم شكاوى التعذيب بدءاً من أصغر مسئول فى الداخلية وحتى الوزير ورئيس الجمهورية حول القضية إلى فتنة طائفية حقيقية عندما اندلعت **أحداث الكشح الثانية فى يناير ٢٠٠٠ والتى قتل فيها ٢٠ قبطيا ومسلم واحد وما زلنا نعانى آثارها السيئة حتى الآن.**

وهكذا أثبت زبانية التعذيب انهم لا يفرقون بين مصرى مسلم وآخر مسيحى ولا يرحمون ضعف امرأة أو طفل ولا شيخ مسن ولكن الأساس الوحيد للتفرقة هو درجة الحظوة والنفوذ أو القرب والبعد عنهم .. بل واستخدام رجال الشرطة وسائل وأساليب التعذيب لمجاملة المقربين منهم وأصحاب السطوة والنفوذ. فى يوم٦ سبتمبر ١٩٩٨ قام ضباط قسم شرطة قصر النيل بالقبض على١٢ مواطنا لإجبارهم على الاعتراف بقيام أحد أفراد الأسرة بسرقة منزل إحدى المواطنات التى تتمتع بصلات قوية مع

ضباط الشرطة.

وكشف تقرير منظمة العفو الدولية عن حالات مماثلة طالت بعض النساء وأسر كاملة.

ففي ٣ مارس ٢٠٠٠ اقتاد رجلا أمن يرتديان ملابس مدنية **صالحة سيد قاسم** ،وهي خادمة عمرها ٣٧ عاما وأم لأربعة أطفال ،من منزل أحد مخدوميها إلى مقر قيادة الشرطة في الجيزة، للاشتباه بأنها سرقت منزله .وفي نوفمبر ٢٠٠٠ ، وصفت صالحة ، التي كانت لا تزال تعاني الصدمة ،محنتها لمندوبي منظمة العفو الدولية بقولها:« نزع الشرطي غطاء رأسي وعصب عيني» ،وقيد يدي وأمرني بأن أخلع خفي وأن أدخل ،وعندما دخلت ، لم أعرف أين أنا أو ماذا يجري لي . وأدركت أن أشخاصا ينهالون علي بالضرب ..وكانوا يضربونني بعصا ويصفعونني على وجهي ،ويجلدوني ،ويوجهون إلي شتائم بذيئة ..وأخذوني إلى الخارج وبعد أقل من خمس دقائق أعادوني مجدداً ،واستمرت الشتائم والسباب نفسه .**وأجبروني على الاستلقاء ورفعوا ساقي وشرعوا في ضربي بالعصا .وأمسكني شرطي ووقف على ساقي .وبالطبع كان فخدي وجسمي مكشوفا .** وضربني ضربا مبرحاً . ثم فعل الشئ ذاته بالسوط ..فعلوا كل ذلك وأنا معصوبة العينين .وأخذوني إلى الخارج .. وطلب مني أن أضع قدمي في الماء، ففعلت . ثم أجبرني على الدخول مرة أخرى وطلب مني خلع ملابسي .وعذراً إذا قلت إنه جعلني أقف بملابسي الداخلية. ثم طلب مني أن أستدير أمامه ،فقلت ،عار عليك، لم تفعل بي هذا ؟ وانحنيت كي أقبل قدمه ،فضربني ودفعني بعيداً عنه بحذائه ،فوقعت .وألححت عليه أن يشفق علي. فتناول السوط ،وضربني على ظهري ثم أمرني أن أرتدي ملابسي».

وهدد الشرطي **صالحة سيد قاسم** بمزيد من الأذى الجنسي ، **بما في ذلك اغتصابها جماعيا من جانب رجال الشرطة** . وأمرت **صالحة سيد قاسم** بأن تزيل عصابة العينين وأن تغادر الغرفة التي ما لبثت أن استدعيت إليها بعد دقائق ليتكرر المشهد مرة أخرى ولكن بشكل مختلف وتروي **صالحة** ما حدث لها في المرة الثانية وتقول:« ..عصبوا عيني مرة أخري ،وقيدوني وأجبروني على الاستلقاء على الأرض ،**ووصلوا آلة الصدمات الكهربائية بإصبع قدمي الصغير وبأسفل ساقي** .وأجبروني على الاستلقاء على الأرض وعذبوني وضربوني بالعصا والسوط،وجعلوني أستدير على بطني وضربوني على ظهري وساقي ورأسي .وفيما بعد ،جلب شرطي كرسياً وعلقني من ذراعي اللتين كان قد قيدهما ورفعهما خلف ظهري ..**وكنت أصرخ : عار عليكم أنزلوني ! إنني لم أسرق شيئا. عار عليكم ! إنني أخرج للعمل من أجل أطفالي» ،وأمرني أن أهدأ وشتمني ،وقال إنه لن يتزلني حتى أعترف».**

وبعد حوالي ثلاث ساعات من التعذيب ، قضت **صالحة سيد قاسم** ليلتها في زنزانة مع سجين ذكر .وكانت يداها مكبلتين بالأصفاد ، وزودت ببطانيتين واستدعيت لمقابلة الضابط المسئول في صباح اليوم التالي . وطلب منها مرة أخرى أن تعترف ،وعندما أصرت على أنها لم تقترف أي ذنب ، أعادها إلى الغرفة التي تعرضت فيها للتعذيب في اليوم السابق.

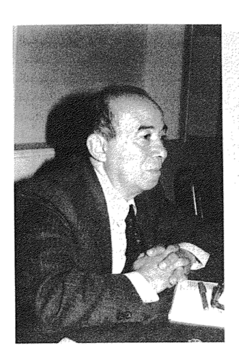
وتواصل صالحة رواية ما حدث لها وتضيف « أخذوا آلة الصعق بالصدمات الكهربائية والسوط والعصا ورافقني أربعة رجال شرطة إلى الغرفة الكائنة في الدور الأعلى .. وقيدوني إلى الكرسي ..وكبلوا يدي خلف **ظهري وكبلوا ساقي وعصبوا عيني ،ربطوا قطبا كهربائيا بإصبعي ،وصبوا الماء علي وزادوا من حدة التيار الذي مر عبر جسدي ،وضربوني بالعصا على رأسي وجسمي وذراعي .ولم أعرف كيف كنت أضرب وكان يقول لي اعترفي يا صالحة». وكنت أجيب لم آخذ شيئا .واستمر هذا التعذيب مدة ساعة كاملة».**

تم إطلاق سراح **صالحة سيد قاسم** في ٤ مارس ٢٠٠٠ من دون تهمة .وأجري عليها كشف طبي ،تلقت علاجا في مركز النديم في القاهرة لمعالجة وتأهيل ضحايا العنف .وكشف أطباء المركز على الرضوض التي أصيب بها ومعظمها في ساقيها وظهرها ،وتبين لهم أنها تتوافق مع الآثار المترتبة على الضرب والجلد .وفي ١٣ مارس ٢٠٠٠ تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشكوى لدى النيابة العامة تتعلق بتعذيب **صالحة سيد قاسم.**

وبحلول نهاية العام ٢٠٠٠ لم تكن **صالحة سيد قاسم** ، التي كانت علامات التعذيب لا تزال بادية على جسدها في نوفمبر ٢٠٠٠ ،قد أحيلت على طبيب شرعي للكشف عليها.

وتكرر ما حدث مع صالحة بشكل موسع مع عائلة أحد الخبازين فقد ورد أن **عصام السيد البكري** ،وهو خباز ، وزوجته **نظيرة زينهم النادي ،وشقيقه قاسم السيد البكري ووالدته عليه يوسف سعيد** تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة بعد القبض عليهم في منزلهم في٢١ نوفمبر ١٩٩٩ عند حوالي الساعة العاشرة ليلا من جانب رجال الشرطة يرتدون الملابس المدنية ،واقتيدوا إلى قسم شرطة الزاوية الحمراء بالقاهرة للاشتباه بارتكابهم سرقة.

وصفت **نظيرة زينهم النادي** ،وعمرها ٣٢ عاما، لمندوبي منظمة العفو الدولية كيف تعرضت هي وزوجها للتعذيب في قسم الشرطة ، بما فيها ذلك للضرب بسوط وللتعليق في وضع يلوي



حسين عبد الرازق

جسمها مع تكبيل يديها خلف ظهرها .وتعرض **قاسم السيد البكري** ووالدته **علية يوسف سعيد** للضرب خلال القبض عليهما واعتقالهما . وقالت نظيرة زينهم لمنظمة العفو الدولية

« أولا فرّق رجال الشرطة زوجي عني .وبعد قرابة الساعين ، أنزلوني إلى الغرفة التي كان زوجي محتجزاً فيها وهو مكبل اليدين .وكان الضابط الذي ألقى القبض علينا موجودا في المكتب . وأدلي بملاحظات مهينة، وسحب غطاء رأسي وألقى بي على الأرض . ثم أمر شرطيا آخر بتقييد ذراعي .فربط الشرطي ذراعي خلف ظهري مستخدما غطاء رأسي . وشدني الضابط من شعري . إلى الأعلى وأجبرني على الركوع . ثم طلب من زوجي أن يشاهد ما يفعلونه بي . وأخذ يشدني من شعري وكان ذلك مؤلما جدا وكنت أصيح وأبكي .واستمر على هذا المنوال قرابة ١٠ دقائق .وأخرجوا زوجي من الغرفة واستجوبوني . وطلبوا مني تأكيد عنواننا ومكان عمل زوجي . ثم أصعدوني مجدداً إلى الغرفة الكائنة في الدور الأعلى».

وقال **عصام السيد البكري** إنه اقتيد إلى غرفة أخرى في الطابق العلوي حيث جرى تكبيل يديه إلى القضبان الحديدية للنافذة بينما كان معصوب العينين .وترك في الغرفة حتى ظهر اليوم التالي عندما اقتيد هو وزوجته إلى منزلهما حتى يكونا حاضرين أثناء تفتيش الشرطة عن السلع المسروقة .وبعد أعادتهما إلى قسم الشرطة ،فصلت نظيرة زينهم النادي وزوجها بعضهما عن بعض مرة أخرى ،وتعرض **عصام السيد البكري** للتعذيب .وفي عشية ذلك اليوم ،جلبت زوجته إلى الغرفة ذاتها».

وعما حدث تضيف **نظيرة زينهم** «رأيت زوجي ممدا على الأرض بينما كان شرطي ممسكاً به. وكان سبعة أو ثمانية رجال شرطة يقفون حوله ووضعوا كرسيا قرب الباب وأجبروني أن أقف عليه . **ورفع شرطيان أحدهم يقف إلى يميني والآخر إلى يساري ذراعي وسحبوهما فوق الباب .فصرخت من شدة الألم** . وشعرت كما لو أن ذراعي قد انتزعتا. ثم دفعوا الكرسي بعيداً بأقدامهم وتركوني معلقة من الباب. وتعالت صيحاتي أكثر فأكثر .ولم أعد أطيق الألم. وشعرت كما لو أن أجزاء من جسدي تنزع .**وأشفق على أحدهم وطلب من الضابط أن ينزلوني .وفي البداية رفض الضابط ، لكن بعد برهة أمرهم بإنزالي.**

« ثم أجبروني على الاستلقاء على الأرض ، ورفع أحدهم ثوبي ،وجلبوا عصا وقيدوا ساقي بها. وعندما ذهبت لإجراء الكشف الطبي ، قال لي الطبيب إن علامات العصا ما زالت بادية ، وشدوا وثاق ساقي بإحكام . وأمسك شرطيان بالعصا من كل جانب .وكان الشرطي الذي يحمل السوط ضخم الجثة .. ورفعوا ساقي .وكنت أصرخ ،لذا أغلقوا الباب والنوافذ . ثم ضربني الشرطي بقوة .وكنت أصرخ من الألم ،وكان زوجي يصرخ أيضا بسبب ما يفعلوه بي ، لذا انهالوا عليه بالضرب .وبعد برهة ،فكوا وثاقي وأجبروني على المشي على أرضية مبللة بالماء لتخفيف الورم في قدمي الناجم عن الضرب.

وبعد ذلك تضيف **نظيرة** أحضروا زوجي إلى جانبي. وأعطى الضابط أمراً بتعليقي .واعتقدت أنه أراد تهديدي .وكان هذا أمراً لا يصدق بعد كل ما عانيته تواً .**وفي تلك اللحظة تلقى الضابط مخابرة هاتفية ،وانتظر سائر رجال الشرطة في الغرفة لايدرون ماذا يفعلون .وعندما عاد الضابط ،سألهم ماذا ينتظرون وأمرهم أن يعلقوني مرة أخرى** . وأراد زوجي أن ينقذني فصرخ وقبل قدمي الضابط ، لكنه لم يستطع منعهم. ورفعوا ثوبي فوق رأسي فيما كانت يداي مكبلتين خلف ظهري .وكنت أقف بملابسي الداخلية ، وأمرهم الضابط بأن يجردوني من المزيد من الملابس .ولم أعرف كيف أحمي نفسي ويداي مكبلتان خلف ظهري، وخشيت من أن يعلقوني مرة أخرى .ولم أصدق أن ما يحصل لي حقيقي .ولم أستطع الكلام أو حتى البكاء .وبعد برهة أنزلوا ردائي وأقلعوا عن تعذيبي.

وصفت نظيرة شعورها بالعجز عندما شاهدت زوجها يتعرض للتعذيب :« ثم شاهدت ما فعلوه بزوجي ، بما في ذلك ضربه وصعقه بالصدمات الكهربائية .وكنت أشاهد وأنا عاجزة عن قول أي شئ ،فقد استسلمت بعدما فعلوه ».

وأفرج عن **نظيرة النادي ووالدة زوجها علية يوسف سعيد** في٢٣ نوفمبر ١٩٩٩ عند حوالي الساعة الواحدة صباحا .وفي اليوم التالي قامت بمساعدة **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان** بتقديم شكوى لدى النيابة العامة ويبدو أن التحريات التي أجرتها النيابة العامة في قسم الشرطة أدت إلى نقل **عصام السيد البكري** إلى مواقع مختلفة ، في خطوة متعمدة على ما يبدو لإخفاء مكان وجوده وتفادي حصول تحقيق في القضية . وورد أنه اقتيد أولا إلى غرفة التخزين في دكان مجاور ، ونقل في فترة لاحقة من تلك الليلة إلى قسم شرطة شبرا .وبعد نقله أقلعوا عن تعذيبه وتلقى علاجا طبيا في عيادة خاصة قريبة .وقبل الإفراج عنه في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩ ، حذروه من التحدث إلى أحد عن المحنة التي مر بها.

وقام الأطباء في مركز النديم لمعالجة وتأهيل ضحايا العنف بالكشف على نظيرة زينهم النادي وعصام السيد البكري وأصدروا تقارير طبية في٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ .وأظهر الكشف الذي أجري على **نظيرة** زينهم النادي وجود آثار لجروح في أسفل ساقيها ، بدأت تشفى وندب على ذراعيها .كما عثر على آثار للضرب على ساقيها وأعلى ظهرها .وأظهر الكشف الذي أجري على عصام السيد البكري وجود« ١٠ جروح على الساق اليمنى،طول كل منها حوالي٥ سنتيمترات وعرضه سنتيمتران (٠٠) وآثار سحج طويل ملوث بالعدوى يمكن أن يكون ناتجاً عن الضرب بسوط أو أداة مشابهة، وجرح طويل في طريقة إلى الشفاء على معصمه الأيمن ،وجرح طوله حوالي٣ سنتيمترات وعره نصف سنتيمتر على مفصل معصمه الأيسر».

وفي٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ ،بعثت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برسالة إلى النيابة العامة في الزاوية الحمراء حول تعذيب وإساءة معاملة نظيرة زينهم النادي وعصام السيد البكري وقاسم السيد البكري وعلية يوسف سعيد .وفي١ ديسمبر ١٩٩٩ ،بعثت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بتقرير آخر إلى النيابة العامة في القاهرة، وبحلول نهاية العام..٢٠٠٠ ، لم تبلغ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ولا الضحايا بإجراء أي تحقيق.

وما خفي كان أعظم.

التعذيب تحول إلى سياسة منهجية فجرت أسباب العنف والإرهاب في المجتمع

وهكذا تحول التعذيب طوال العشرين عاما الأخيرة إلى حالة عامة ضد المجتمع كله وهو ما يؤكد أنها ليست جريمة فرد أو مجموعة من الافراد ولكنها جريمة مؤسسة ونظام حكم يتحمل مسئوليتها كل من سكت عنها بدءاً من رئيس الجمهورية ورؤساء الوزراء ووزراء الداخلية وأعضاء مجلس الوزراء وقيادات الحزب الحاكم الذي أغتصب السلطات طوال السنوات الماضية بالتزوير.

نفس الكلام تؤكده القوانين ففي مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعليقاً على ما ورد بورقة **حسين عبد الرازق** حول التعذيب في مصر أكد محامي الحريات المعروف **أحمد نبيل الهلالي** أن رئيس الجمهورية- بحكم الدستور هو المسئول الأعلى عن جرائم الشرطة في حق المواطنين لأن المادة من ١٨٤ من الدستور تنص على أن الشرطة هيئة مدنية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ..ولأن المادة ٧٣ من الدستور تعهد إلى رئيس الجمهورية مسئولية.. السهر على احترام الدستور وسيادة القانون».

وأخيرا يشير **أحمد نبيل الهلالي** أنه في ظل ذلك فإن هناك انحيازا تشريعيا واضحا للجلادين وأن المشرع المصري حريص على حماية جلادي التعذيب أكثر من حرصه على حماية حق المواطن في سلامة بدنه لذلك يكفل التشريع المصري مخارج لافلات الجلادين من العقاب الصارم فالمادة ٦٣ عقوبات مثلا تنص على أن « لاجريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا ما ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت طاعته أو إذا احسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقده أن إجراءه من اختصاصها » وهو ما يتعارض مع نصوص الدستور ونصوص الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان.

وفي ظل هذا الوضع وفي ظل قانون الطوارئ الذي امتد لما يقرب من عشرين عاما هي فترة حكم الرئيس مبارك وفي ظل الحماية القانونية التي تسبغها السلطة على الجلادين لم يكن غريبا أن يتحول التعذيب إلى ظاهرة عامة وسياسة منهجية تمارسها الشرطة ضد المجتمع كله معلناً للجميع أن السلطة للشرطة والقهر والتعذيب للمواطنين جميعاً.

إنها حقا ٢٠ عاما من التعذيب .

مصر

عودة الاهتمام بقانون العمل الجديد :

هل تكفى بيانات الشجب لمناهضة قانون مرفوض



★ اتحاد العمال يمارس التعتيم على المشروع وسط الجماهير العمالية

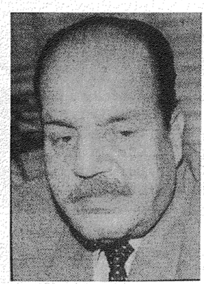
★ ماكتبته الصحافة عن مباراة مصر وناميبيا اكثر مما تم نشره عن مشروع قانون العمل

عاد الحديث يتكرر مجددا فى أروقة مجلس الوزراء ، ومن ثم بين ثنايا الأخبار التى تنشر عن أنشطة المجلس فى الصحف اليومية ، عن مشروع قانون العمل الجديد، وعن ضرورة إصداره من مجلس الشعب فى دورته الحالية ، بعد أن ظل مطروحا كمشروع لأكثر من خمسة عشر عاما. ولكى لايخطئ أحد فيتصور أن ذلك يأتى فى إطار حرص حكومة الحزب الوطنى على مصالح العمال ورغبتها فى إعادة تنظيم أوضاعهم بما يحافظ على حقوقهم ، نقول إن **مشروع هذا القانون وضع من منطلق ضرورة إيجاد قواعد للعمل والعمال تتناسب مع التوجه نحو اقتصاد السوق والعمل بآلياته بدلا من تشريعات العمل التى وضعت من منطلقات اشتراكية** ، وأن العمل على وضعه جاء بمبادرة قبل أكثر من خمسة عشر عاما من منظمة العمل الدولية وبتمويل من منظمات دولية أخرى ، فمنظمة العمل الدولية تعمل منذ سنوات طويلة ، كما هو معروف لمن يتابعون أنشطتها ، كمنفذ لمشاريع المنظمات الدولية الأخرى ، وفى مقدمتها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ،

عماليات

محمد جمال إمام

أو كوكيل لها . ولذلك فاننا نعتقد أن من العملى والأفضل أن يناقش المشروع فى هذا السياق ، **أى فى سياق كونه قانون عمل لبيئة آليات السوق ، وليس من منطلقات اشتراكية أو ناصرية أو من منظور ماكان يجرى فى المجتمع المصرى فى الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات من القرن المنقضى.** فليس من الفطنة أن نترك الحمار جانبا ونمسك بالبردعة ، كما يقول المثل الشعبى ، فاما أن نرفض نظام آليات السوق برمته ونناضل لإسقاطه بكل أدواته ، أو نتعامل معه كواقع مرير لامفر لنا منه ونحاول أن نهذب أدواته ونقلل من شرورها بكل مانستطيع من قوة ،



السيد راشد وأحمد العماوى .. تأييد مشروع القانون !

وهو أضعف الإيمان.

قانون للمستثمرين الأجانب

وتجدد اهتمام الحكومة بمشروع القانون يجئ فى إطار سعيها المحموم لاجتذاب الاستثمار الأجنبى لعله ينقذها من ورطتها الاقتصادية المتأزمة التى لاتريد أن تنفك . ولايخفى أن من بين الشروط الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبى ضرورة التخلص من القيود القاسية التى تفرضها ترسانة تشريعات العمل الحالية على حرية رأس المال فى التصرف مع القوى العاملة لديه سواء من حيث التشغيل أو الفصل بما يتناسب مع مصالحه الاقتصادية أولا وأخيرا ، وهو مايحققه له إلى حد كبير مشروع قانون العمل المطروح للإصدار. **وقد ترددت الحكومات المتعاقبة للحزب الوطنى فى استصدار القانون ، على الرغم من وضعه فى صورته النهائية قبل عدة سنوات ، خوفا من ردة فعل عمالية عنيفة متصورة** ، رغم أن اتحاد العمال ، قمة التنظيم النقابى المسئول عن حماية مصالح العمال ، لاينفك يعلن على لسان رئيسه عن تأييده المطلق للمشروع وعن تبنيه له على أساس أنه أحد نواتج نشاطه وليس مفروضا عليه وأنه يحقق أفضل مصالح العمال(**أبوها راضى وأنا راضى ، وانت مالك بقة يامعارض).** ولقد سبق أن أشرنا فى مقالات سابقة إلى زيف هذا التخوف والتوجس ، مثلما حدث من قبل فى قانون الإيجارات الزراعية وغيره . **فالحكومة وحزبها ، من واقع انفصالهما عن نبض الشارع المصرى ، لاتستطيع أن تتأكد عن يقين بمدى استئناس القوى الشعبية وتفكك أوصالها التنظيمية بما يجعل أى ردة فعل مسألة موقوتة وغير ذات تأثير عريض وقوى** ، بمثل ماحدث لردة الفعل الشعبية لعملية مقتل الصبى الفلسطينى **محمد** الدرة أمام كاميرات التلفزيون ، وما صاحبها من دعاوى للمقاطعة الاقتصادية للمصالح الغربية المناصرة لإسرائيل ، والتى لم يستمر تأثيرها طويلا، **بمثلما خبا التأييد الشعبى الملتهب للإنتفاضة الفلسطينية التى لاتزال متواصلة بدون أى مساندة شعبية عربية فعالة.**

تغييب الجماهير العمالية

وتعالوا ، قبل أن نناقش مواد القانون نفسه ، ننظر إلى موقف الجماهير العمالية وجماهير الشعب والقوى المؤيدة لها من هذا القانون.

مشروع القانون بدأ التفكير فيه كما ذكرنا آنفا قبل أكثر من خمسة عشر عاما ، وتم تشكيل لجنة ثلاثية لهذا الغرض ضمت ممثلين عن وزارة القوى العاملة واتحاد الصناعات واتحاد العمال وأوكل إلى **مركز دراسات تشريع العمل** تابع **لكلية الحقوق بجامعة القاهرة** مهمة القيام بأعمال أمانة المشروع ، كل ذلك باشراف **منظمة العمل الدولية** التى أوفدت أحد خبرائها فى بداية العمل بالمشروع لتقديم المشورة الفنية له ، بل واستقبلت أعضاء اللجنة فى مقرها فى جنيف فى مرحلة من مراحل العمل لمناقشة التقدم المحقق ولتعريفهم بتجارب أخرى" رائدة" فى هذا الصدد. **كما ناقشت المنظمة بالتفصيل مسودات المشروع المتتالية إلى أن استقر الرأى على مسودة نهائية ، وإن كانت المنظمة لايزال لديها تحفظاتها عليها إذ ترى أنها لا تتماشى كلية مع أساسيات آليات السوق.**

فالمسألة إذن لم تتم فى طى الكتمان ، ولم يكن ظهورها مباغتا للمهتمين بالأمر، ولكن جماع القول إن **النشاط العمالى لايحظى من وسائل الإعلام ، حتى الثورى منها، بما يستحقه من اهتمام ، أو بنفس القدر الذى تحظى به مسلسلات رمضان التلفزيونية.** ولو أن المشروع واجه مقاومة مبكرة ومستمرة من القوى التقدمية الحريصة على مصالح العمال لأمكن أن يخرج فى صورة غير تلك التى انتهى إليها والتى تضعنا جميعا فى مأزق خطير.

غير أن المؤسف بأكثر من ذلك أن مشاركة الجانب العمالى فى هذه العملية كانت ، كالمعتاد ، مشاركة مخزية رغم أن الأمر يمسه فى الأساس . واذكر أن المستشار القانونى لاتحاد العمال ، **الأستاذ جاد رضوان رحمه الله** كان يشكو مر الشكوى فى ذلك الحين من أنه كان يجد نفسه فى كثير من اجتماعات اللجنة وحيدا بعد أن تخلف ممثلو الاتحاد الآخرين من كبار القيادات النقابية عن الحضور ، فيجد أنه يواجه وحده تكتلا محترما من ممثلى أصحاب العمل وحياد موظفى وزارة القوى العاملة الذين يعرفون حدودهم وتوازن القوى القائم فى المجتمع. **وعندما كان المستشار القانونى للاتحاد يطلب رأى الحركة النقابية فى المقترحات المتوالية التى يطرحها ممثلو أصحاب العمل ، فانه لم يكن يجد أية استجابة فعلية واسعة المدى تؤازر مواقفه المدافعة عن حقوق العمال داخل اللجنة ، وتعينه على التقدم بمجموعة متكاملة من المقترحات المضادة التى تمثل موقف الحركة العمالية المنظمة.**

زمان غير الزمان

فى عام ١٩٧٢ عندما كانت هناك بعض الاتجاهات لتعديل بعض التشريعات العمالية القائمة فى ذلك الحين ، بادر الاتحاد العام للعمال ، وقت أن كان **أحمد الرفاعى** رحمه الله نائبا لرئيسه و**عبد العظيم المغربى** أمينا عاما له ، بعقد مؤتمر

لتشريعات العمل فى الإسكندرية شارك فيه ممثلون عن جميع النقابات العمالية وعدد لابأس به من كبار المهتمين بتشريعات العمل وممثلى أجهزة الإعلام ، وانتهى المؤتمر إلى توصيات مهمة فى هذا الشأن طبعها الاتحاد فى كتاب كان يوزعه على كل مهتم بهذا الأمر .

فماذا فعل اتحاد العمال الحالى طوال الوقت الذى كان مطروحا فيه مشروع القانون ، والذى ظل يقال طوال السنوات الخمس الماضية إنه سيتم إصداره خلال دورة مجلس الشعب فى هذه السنة أو تلك؟

لاشئ أكثر من بيانات التأييد للمشروع (أو على الأقل هذا ماكانت تنشره الصحف منها) وهى بيانات ليست موجهة إلى القواعد العمالية بقدر ماهى موجهة إلى السلطة الحاكمة إعرابا عن الولاء والطاعة . بل إن اتحاد العمال لم يهتم بتعبئة تأييد جماهيرى لموقفه من مشروع القانون بين قواعده حتى تؤازره ضد الأصوات المناهضة للمشروع والتى تتهم الاتحاد أنه باع مصالح جماهيره خدمة لمصالح القيادات النقابية المرتمية فى أحضان السلطة والمتنعمة بمغانمها وامتيازاتها نتيجة لذلك .

وفى وقت يتغنى العالم كله بمصطلح " الشفافية" يتم التعتيم على المشروع وسط الجماهير العمالية ، ويتقاعس التنظيم النقابى عن القيام بدوره الأساسى فى تعريف تلك الجماهير بحقوقها وواجباتها التى يتضمنها المشروع. والتى ستمثل الأس التى ستعمل عليها لسنوات طويلة . وعندما يصدر القانون ، وهو صادر لامحالة انصياعا لضغوط المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والمنظمات الدولية المروجة لاقتصاد السوق وآلياته ، وتقع الفأس فى الرأس ، كما يقولون ، **لن يجد العمال من يحميهم ، فالقانون لايحمى المغفلين والغافلين،** ولن تجدى البيانات المستخذية التى تصدرها بعض الهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الجماهير الكادحة.

النضال بالمنشورات

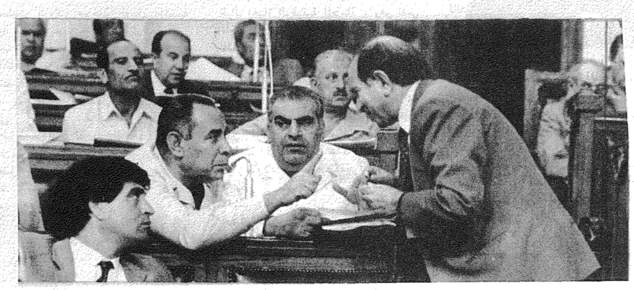
نعم ، هى **بيانات مستخذية"** فالمشروع كما ذكرنا مطروح منذ سنوات عديدة ، واذكر أننى حضرت ندوة بشأنه ، بدعوة كريمة من الأستاذ **حسين عبد الرازق** رئيس تحرير اليسار ، عقدها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان منذ أكثر من خمس سنوات ، ووقتها كان الحديث حارا بشأن استصدار القانون . ولما خفت حدة الدعوة لاستصدار القانون ، مات الاهتمام به . سنوات طويلة ضاعت كان يمكن فيها تجبية القوى العمالية ضد مشروع القانون الذى يقضى على الكثير من مكاسبها وحقوقها المكتسبة ويعيدها إلى الوراء سنوات طويلة . وكان يمكن القيام ، بالنيابة عن التنظيم النقابى ، بحملات لتعريف العمال بما فى القانون من إيجابيات وسلبيات وثغرات ومثالب ، ولكن شيئا من ذلك لم يتم **بل إن ماحظى به قانون الجمعيات الأهلية ، مثلا ، من اهتمام المثقفين وأصحاب القلم وقادة الرأى فى مصر يفوق بكثير ماحظى به مشروع قانون العمل طوال هذه السنوات المنصرمة ، رغم أن قانون العمل أهم بكثير من قانون الجمعيات الأهلية ، إذ أنه يمس عصب حياة العمال الحاليين والمستقبليين وأسرهم ، ذوى الياقات الزرقاء والبيضاء منهم على حد سواء.**

وقبل عدة سنوات عندما ضاق الحصار حول الأحزاب السياسية المعارضة فى مصر ، فانها تكتلت على اختلاف توجهاتها وعقدت مؤتمرات متعددة لنصرة الديمقراطية والتعريف بالأخطار التى تحيق بها . ومنذ عدة سنوات يتهدد مستقبل الجماهير العمالية فى مصر الخطر من قانون يخضعهم لرحمة أصحاب العمل ، ويعرف الجميع أنه لايوجد تنظيم فعال يحميهم ، **ويدرك القادة السياسيون ، على الأقل أصحاب الفكر التقدمى منهم ، بأن الجماهير العمالية تشكل رصيدا ضخما للعمل السياسى يمكن أن يدفع بمن تثق فيه وفى تبنيه لمصالحها إلى الصدارة،** ورغم ذلك فان أحدا فى هذه الأحزاب لم يفكر فى عقد مؤتمر ، أو مؤتمرات جماهيرية مشتركة مع الأحزاب الأخرى لتوعية الجماهير العمالية بمثالب هذا المشروع وحشد القوى الشعبية لمناهضته ووأده ، أو على الأقل التقليل مما يحتويه من مخاطر على مصالح العمال.

لقد كتبت كثيرا أذكر الأحزاب السياسية بمسئوليتها قبل **عمال هذا البلد** فى ضوء الواقع الأليم المخزى للحركة النقابية ، وضربت المثل أكثر من مرة بما فعله القائد الوطنى خالد الذكر **محمد فريد** من أجل العمال ، والدور الذى قامت به مدارس العمال الليلية التى أنشأها الحزب الوطنى بمبادرة منه فى دعم مسيرة الحركة النقابية المصرية الناشئة . ولكنها دعوة ضاعت هباء منثورا ، إما عن عدم اهتمام ، أو تأثر بأفكار بالية عن وحدة التنظيم النقابى . إن أحزابنا لاتزال مدعوة إلى مد يد العوان إلى الجماهير العمالية بشكل أو بآخر فى ضوء القيود القانونية المفروضة على تشكيل المنظمات النقابية فى مصر ، ولايكفى أن يضم كل منها" أمانة للعمال" ، فماذا فعلت تلك الأمانات (المنشأة على غرار أمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى مع الفارق الكبير بين إمكانات ونفوذ هذه وتلك) لنصرة قضايا العمال المتعددة ولاستنفارهم ضد خطر داهم يوشك أن يحيق بهم.

العمال وغراميات أهل الفن

والأغرب من ذلك موقف الصحافة الحزبية وغيرها من الصحف المعارضة الثورية المستقلة من الحركة العمالية . أذكر أننى تعرفت على الحركة العمالية المصرية ونشاطها وأنا طالب بالجامعة فى الخمسينيات من **ركن العمال الأسبوعى** الذى كان يحرره الأستاذ **محمد الليثى** رحمه الله فى صحيفة أخبار اليوم المملوكة **لمصطفى وعلى أمين** ،ومما كان يكتبه الأستاذ **عبد العليم المهدى** رحمه الله فى صحيفة الأهرام ، وأن هذا التعرف كان من بين ماحفزنى إلى التقدم للعمل فى اتحاد العمال بعد تخرجى عندما أعلن فى ذلك الوقت عن حاجته إلى مترجمين . بل إن الأستاذ **إبراهيم عبد اللطيف** ، متعة الله بالصحة، فاز بالمركز الأول فى آخر انتخابات نقابية ديمقراطية أجريت فى مصر ، تلك التى أجريت فى عام ١٩٦٤ ، متقدما على قادة نقابيين مرموقين فى ذلك الحين مثل **أحمد فهيم وعبد اللطيف بلطية** رحمهما الله وغيرهما ، نتيجة لارتباط الجماهير العمالية بالباب العمالى الذى كان يحرره فى صحيفة المساء فى ذلك الحين ، أين ذلك مما يحدث الآن.**فليدلنى أحد على باب دائم عن الشئون العمالية فى إحدى صحفنا ، القومية أو المعارضة على حد سواء ، ولنقارن بين مساحة ماتنشره " الأهالى " أو" العربى" عن الرياضة وأخبار الإذاعة والتلفزيون وغراميات نجوم الفن ، بمساحة ماتنشرانه عن القضايا العمالية الساخنة ، بل إن ماكتب**



تمرير مشروع القانون

عن مباراة كرة القدم بين مصر وناميبيا أكثر مما كتب حتى الآن عن مشروع قانون العمل ، رغم أن أخبار نية الحكومة على إصداره قريبا تتردد فى الصحف منذ قرابة شهر.

فاذا كان اتحاد العمال يعتم على مشروع القانون ويكتفى باصدار بيانات التأييد له ويتقاعس عن القيام بحملات جماهيرية للتعريف بمحتوياته ، والصحف لاتنشر الكثير عنه بالتفصيل وبالحاح ، **فكيف تعرف الجماهير العمالية بما يخبأ لها ، وكيف تستعد لمواجهته ، وكيف تنتفض للنضال ضده؟**

وهل تكفى البيانات التى تصدرها بعض هيئات حقوق الإنسان ، ولاتنشرها معظم أجهزة الإعلام ، لاستنفار الجماهير العمالية للقيام بواجبها فى هذا الصدد؟ وفضلا عن ذلك ، فلمن توجه هذه البيانات ، إلى القيادات الحكومية وأصحاب الحل والعقد ، أم إلى الجماهير العمالية ؟ وإذا كانت موجهة إلى الجماهير فكيف ستصل إليها ، عن طريق توزيع المنشورات مثلا أمام بوابات المصانع وأبواب المساجد وهل سيسمح الأمن بذلك؟ **أم أن المسألة لاتزيد عن إبراء للذمة؟**

تعارض المصالح

على كل حال ، لنكف عن نكأ جراح أصحاب القلم وقادة الرأى ، ولنحاول أن نلقى بنظرة سريعة على بعض الانتقادات الموجهة إلى مواد مشروع القانون الجديد .

الدراسة التى أعدتها" **دار الخدمات النقابية والعمالية**" بشأن هذا المشروع ونشرت" **اليسار**" ملخصا لها فى عددها الماضى ، تضع خطوطا مهمة تحت أبرز مثالب القانون، **وإن كان يؤخذ عليها أنها قامت أساسا على منظور عفا عليه الزمن ، وهو منظور دور الدولة كراعية لمصالح السواد الأعظم من الشعب وكحامية لهم من تطاول أصحاب المطامع المريبة على حقوقهم وامتيازاتهم ، وهو دور لم يعد له وجود فى نظام اقتصاد السوق وآلياته.** ويكفى أن نشير إلى أن الدولة فى بريطانيا ، التى شهدت مولد المحاولات الأولى لإقامة التشكيلات النقابية ، هى التى ضربت المثل للآخرين فى تكبيل الحركة النقابية لصالح أصحاب العمل فى زمن السيدة الحديدية **مارجريت تاتشر،** ثم سار على نفس الدوب **تونى بلير** رئيس وزراء ، حزب العمال الذى ساهمت فى إنشائه نقابات العمال البريطانية التى لاتزال تتمتع داخله بثقل تصويتى مهم . فالدولة ، ممثلة فى الحكومة والهيئات التشريعية ، تعكس كما هو معلوم مصالح القوى التى أتت بها إلى مواقعها ، وهى اليوم قوى المصالح المالية التى قد تساند أحزابا محافظة إذا رأت فى ذلك مصلحة لها ، ثم قد تميل بتأييدها إلى أحزاب عمالية عندما يحقق ذلك مصالحها المتغيرة . **ولايمكن أن تكون الحكومة فى مصر نموذجا مغايرا طالما أنها تعمل فى بيئة اقتصاد السوق وآلياته .** وبينما يصر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى باعتبارهما رأس الحربة فى معركة الاقتصاد الحر على أنه ينبغى للدولة أن تقصر خطوطها وأن تقلص انغماسها فى الأنشطة العامة بما فى ذلك أنشطة الصرف الصحى ومياه الشرب ، فما بالك بأمور العمل والعمال . **وعلى ذلك فقد يكون من الأفضل للمصالح العمالية أن تلتزم الدولة الحياد ، الذى تأخذه عليها الدراسة ، بدلا من أن تميل بكل ثقلها إلى جانب أصحاب العمل.**

الأم شجاعة

والعلاقة بين العامل وصاحب العمل فى بيئة اقتصاد السوق هى علاقة تعاقدية فى المقام الأول ، على الرغم من اعتراض الدراسة على ذلك ، وبالطبع فان ميل هذه العلاقة فى هذا الاتجاه أو ذلك إنما يعتمد على القوة التفاوضية لكل طرف ، فاذا كان العامل يتحرك بمعزل عن حركة نقابية قوية تسانده ، أو يفتقد إلى وجود مثل هذه الحركة ، فهو خاسر لامحالة ، لأن صاحب العمل يكون الطرف الأقوى فى هذه الحالة خاصة إذا ماكانت سوق العمل فضفاضة ومعدل البطالة مرتفعا بحيث يكون العرض من القوى العاملة أكثر من الطلب عليها ، ومن ثم يفرض الطالب شروطه على المتكالبين على فرص العمل المحدودة . **وحتى لو أن مواد القانون المقترحة لم تكن بمثل هذا الجور على حقوق العمال ، فان التحايل على القوانين سهل ، حتى فى ظل مناخ تقدمى ، اشتراكى أو ناصرى ، محاب للعمال وللجماهير الكادحة،** وقد رأينا ذلك فى عز العهد الناصرى وسبق أن أشرنا إلى نماذج له عدة مرات فى مقالات سابقة ، ونراه اليوم ، وقبل صدور القانون الجديد ، عندما يفرض أصحاب العمل على العمال المستجدين الباحثين عن أى فرصة عمل أن يوقعوا على استقالاتهم على بياض أو يوقعوا على استمارة ٦ تأمينات الشهيرة قبل أن يوقعوا على عقد العمل.

وقد يقول قائل إن العامل فى هذه الحالة مضطر لكى يظفر بالوظيفة الذى هو فى أمس الحاجة إليها ، ولكنه قول هابط ومتدن ، فهل يمكن أن يغفر للعاملة فى هذا المناخ إن هى

استسلمت لنزوات صاحب العمل الجنسية خوفا من أن يفصلها فتفقد وظيفتها التى تعتمد أسرتها على أجرها منها؟ **وماالفارق بين العامل الذى يقبل أن يحيط رقبته بأنشوطة حبل طرفها فى يد صاحب العمل وبين العاملة التى تخلع ملابسها الداخلية لإرضاء نزوات نفس صاحب العمل؟** الذى يفرط فى حقوقه يتحمل النتائج ، والذى يناضل من أجل حقوقه يستحق التقدير، والحديث النبوى الشريف يقول **إن من مات دفاعا عن ماله أو عرضه (وبالتالى حقوقه) فهو شهيد** ، والمبدأ القانونى يقول إن القانون لايحمى المغفلين.

كما تأخذ الدراسة على مشروع القانون غموض طرحه لمسألة عقود العمل الجماعية وعدم جعلها إلزامية . ومرة ثانية نقول إن **نصوص القانون وحدها لايمكن أن تفرض حقا لايحظى بقبول من أحد الطرفين ، وإنما تفرضه القوة التفاوضية للطرف الآخر.** وفى ألمانيا التى تعتبر من أشهر البلدان الغربية أخذا بمسألة عقود العمل الجماعية ، فان هذه العقود لاتبرم بالشكل الذى يحقق الحد الأدنى من المطالب العمالية إلا فى ظل التهديد بالقيام باضرابات عمالية أو بضغوط من إضرابات قائمة ، مما يجبر أصحاب العمل على التفاوض بجدية مع الطرف النقابى . أما مسألة الاحتكام إلى نصوص القانون وحده ، فان العملية التفاوضية يمكن أن تطول ، ويمكن للطرف الآخر الرافض لها أن يدخل فى سلسلة متصلة من الألاعيب التسويفية أو الاقتراحات التى لايمكن للطرف العمالى أن يقبلها ، وهلم جرا.

فى ٢٢ فبراير الماضى نشرت صحيفة " **الأهرام**" فى صفحة الأخبار الخارجية صورة لمظاهرة قامت بها أمهات العمال المسرحين فى كوريا الجنوبية ضمن برامج تصحيح أوضاع الشركات الخاسرة ، وهى صورة معبرة كل التعبير عن الغضب لانتهاك الحقوق المكتسبة والمتعارف عليها وإمتهان آدمية العمال واعتبارهم كما مهملا يضحى به أول مايضحى لإنقاذ مصالح صاحب العمل . فاذا كانت الأمهات المسنات يدافعن عن حقوق أبنائهن بهذه الضراوة والشجاعة ، فماذا يمكن أن يقال عن العامل الذى يتخلى عن جميع حقوقه مسبقا طلبا لفرصة عمل ثمنها أن يظل طوع هوى صاحب العمل مطيعا لأوامره مهما كانت طبيعة هذه الأوامر وتنافيها مع أخلاقيات العمل وكرامة العامل؟

وتأخذ الدراسة على مشروع القانون أنه **خفض إجازة الوضع إلى مرتين فقط** طوال الحياة الوظيفية للعاملة ، وهو نفس المأخذ الذى تشير إليه دراسة للمجلس القومى للمرأة ، فضلا عن اشتراطه أن تكون العاملة قد أمضت فى العمل عشرة أشهر على الأقل قبل أن يحق لها المطالبة بتلك الإجازة . **هل تخفيض عدد الإجازات من ثلاثة إلى اثنين مسألة خطيرة يمثل فرض قيد بالأساس على حرية العاملة فى تحديد عدد من تنجبهم من الأولاد ؟** وبالإضافة إلى ذلك ، لاينبغى أن ننسى أن منظومة الأمم المتحدة والبنك والصندوق تروج بالأساس لقضية تحديد النسل ، وطالما أنها صاحبة المبادرة والممول لها فمن الطبيعى أن يستجيب المشروع لما تريده خاصة وأنه يحقق مصلحة لصاحب العمل . أما مسألة العشرة أشهر فهى مسألة طبيعية فصاحب العمل ليس مصلحا اجتماعيا ولم يؤسس منشأته لأغراض خيرية ، ولايمكن أن نتصور صاحب عمل يعطى لعاملة التحقت بالعمل لديه قبل شهرين أو ثلاثة إجازة وضع مدفوعة الأجر مضطرا إلى استئجار بديلة لها تقوم بعملها الذى لايمكن أن يوكل إلى زميلة لها مثلما يحدث فى دواوين الحكومة ، على الأقل تحمل بعد التحاقها بالعمل . الحكومة والقطاع العام تكايا للتنابلة والكسالى ومؤسسات للتكافل الاجتماعى . ولكن المنشآت الرأسمالية تهدف أساسا إلى تحقيق الربح لأصحابها.

افتقاد المنظور النقابى

دراسة المجلس القومى للمرأة فى الوقت الذى تطالب فيه بزيادة عدد مرات إجازة الوضع للعاملة ، تعود فتطالب بالسماح لها بالعمل ليلا أو على الأقل حتى الساعة التاسعة مساء بدلا من إنهاء وقت عملها فى السابعة مساء ، بدعوى أن ذلك يزيد من قدرتها التنافسية على فرص العمل . وهو طرح متناقض.

فالعاملة التى تأخذ ثلاث إجازات وضع خلال حياتها الوظيفية لايمكن أن تكون فى سوق عمل رأسمالية على نفس الدرجة من القوة التنافسية مع العامل الذى لايحمل ولايلد. فضلا أن عدم عمل المرأة ليلا يعتبر من أحد المكتسبات العمالية على الصعيد العمالى ، وقد تم ترسيخه بعد معارك نضالية طويلة وتم تأمينه بعدد من الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية . ثم يجئ المجلس القومى للمرأة فيطالب بالتنازل عن هذا الحق المكتسب الذى يهدف أساسا إلى حماية المرأة من التعرض للأذى وكفالة الوقت اللازم لها لرعاية أسرتها وأطفالها.

ويتناسى المطالبون بذلك مايحدث للفتيات العاملات فى الوقت الحالى فى المحلات التجارية فى مصر الجديدة ومدينة نصر والدقى والمهندسين ووسط القاهرة التى تظل مفتوحة إلى ساعات متأخرة من الليل بالمخالفة للقانون ثم يبدأن بعد ذلك فى العودة إلى منازلهن فى أطراف القاهرة والجيزة وضواحيهما حيث يتعرضن للاختطاف والاغتصاب والمضايقات بكافة أنواعها . فهل يراد للعاملات فى المصانع القائمة فى حلوان وشبرا الخيمة ومناطق نائية أخرى أن يتعرض لذلك أيضا . **فضلا عن أن منع عمل النساء ليلا فى المصانع يهدف كذلك إلى حمايتهن داخل المنشآت نفسها التى تقل فيها الحركة والإضاءة ليلا مما يسهل من تعرضهن للمخاطر الأخلاقية.**

تلك بعض ملاحظات قليلة من الكثير الذى يمكن أن يقال عن الدراسات المطروحة حول مشروع القانون . والمشكلة فى هذه الدراسات أن معظمها كتبه رجال قانون أو اجتماع أو مثقفون معنيون بالأمر ولكن ينقص معظمهم الخلفية النقابية بحيث يمكن لهم أن يسبروا غور المسألة إلى مايتجاوز بعدها القانونى . والمؤلم فى هذا الصدد أننا نخوض هذه المعركة بعد أن خسرنا بالوفاة عدداً من قادة الفكر العمالى الذين كان يمكن أن يثروها بأفكارهم الخلاقة ، **مثل الدكتور عبد الرؤوف أبو علم** والأستاذين **أمين عز الدين وعبد المغنى سعيد** ، وبعد أن خسرنا بالوفاة أيضا عدداً من القادة النقابيين المناضلين مثل **أحمد الرفاعى وفتحى محمود**، وكذلك بعد أن تقاعد عدد آخر من القادة النقابيين أصحاب الخبرة وفضل بعضهم الانزواء إيثارا للسلامة ، وغاب البعض الآخر عن اهتمام وسائل الإعلام عند تناولها لمثل تلك القضايا ، وبعد أن توقف عدد من كبار الصحفيين والكتاب العماليين عن الاهتمام بهذا المجال فاختفى قلم **حامد زيدان،** وتحولت **أمينة شفيق** باهتماماتها إلى متابعة نشاط الكنيسة المعمدانية فى الولايات المتحدة الأمريكية والأنشطة التطوعية للجمعيات الأهلية فى أوروبا الغربية ، فخسرنا خبرات هائلة فى مجال العمل والعمال ، ولم يعد للحركة العمالية من نصير ذى خبرة يدافع عنها ببصيرة عمالية نافذة.

وبعد ، ألا يزال هناك فرصة من الوقت تسمح بأن يكون ثمة أمل فى أن تتحرك القوى المناصرة للجماهير الكادحة فتنظم صفوفها وتحشد تلك الجماهير دفاعا عن حقوقها ونضالا ضد خطر تعرف أبعاده وخباياه كل المعرفة ، وليس خلف شعارات خطابية فضفاضة ؟ ربما!

مصر

قانون حماية الوثائق لحماية ذاكرة الأمة .. ام لاغتصاب عقلها وضميرها ؟!



عاطف عبيد

تحت ضغوط المعارضة، تراجعت الحكومة فى اللحظات الأخيرة عن طرح مشروع القانون المشبوه المعروف **بقانون حماية الوثائق** ، على الدورة البرلمانية الحالية لمجلسى الشعب والشورى.

وكان من المقرر أن تبدأ مناقشة مواد المشروع الجديد فى لجنة الثقافة والاعلام بمجلس الشورى يوم الأحد ١١ مارس الماضى ، غير أن د. **مصطفى كمال حلمى** ، رئيس مجلس الشورى ، أعلن قبل بدء الجلسة بساعات ، أن الشورى لن يناقش مشروع القانون فى هذه الدورة ، و صدرت عن د. **فتحى سرور** رئيس مجلس الشعب تصريحات مماثلة.

وكانت أنباء عرض مشروع القانون على الدورة البرلمانية الحالية قد ظهرت فجأة أثناء عطلة العيد ، وقفز سريعا إلى جدول الأعمال ، **وبدا واضحا أن الحكومة تحاول أن تمرر قانونها المشبوه بسرعة قبل أن ينتبه الرأى العام ، وأنها قد احتاطت هذه المرة باسم جديد لايثير شبهة العدوان على حرية الرأى والتعبير وتداول المعلومات** ، وهو اسم قانون" حماية الوثائق" دفاعا عن الذاكرة الوطنية ، وحفظا لثروة مصر القومية من الوثائق الرسمية.. وياله من هدف نبيل ! خصوصا عندما يصدر عن حكومة تبدى كل هذا الحرص على الدفاع عن الثروة القومية من المعلومات - **التى لم ينهبها مسئولوها** - حتى تتاح هذه الثروة المعلوماتية للصحفيين والكتاب والعلماء والباحثين ، ولكل الشعب.

مناورة مكشوفة

وهكذا ناورت الحكومة ، التى استيقظ ضميرها فجأة على عملية النهب المنظم لثروة مصر المعلوماتية اتساقا مع موقفها العام ضد كل نهب واغتصاب لثروات البلاد..فمن كان يمكن أن يرفض شعارات الطهارة المقدسة ، التى رفعت رايات " **الذاكرة القومية**" و"حق العلم والمعرفة" كحق لكل الأجيال عدا الأجيال الحالية.

لكن الرياح لم تأت بما تشتهى السفن لأن المناورة ، رغم شعاراتها المقدسة ، كانت ساذجة وعبيطة ، ولأنه لازال المجتمع ينبض ببقية من عقل طرح السؤال البسيط : **ماالذى أدخل حماية الوثائق فى حظر الاطلاع عليها ونشرها لمدد تتراوح بين ثلث ونصف قرن من الزمان ، ومنح الجهات المصدرة لها رخصة تحديد درجات السرية " سرى" و"سرى للغاية"**؟ ومن الذى غلظ عقوبة النشر سواء بالسجن أو الغرامة على هذه المستندات ؟ ومن الذى ادخل تلك التعبيرات الفضفاضة المطاطة على دواعى الحظر من نوع: أسرار السياسات العليا ، وضرورات الأمن القومى ، وكل ما من شأنه الاضرار بالمركز السياسى والاقتصادى والدبلوماسى للبلاد ؟

ولأن قوى المجتمع الحية لازالت تنبض ببقية من عقل فقد توالت الأسئلة : وهل تخلو التشريعات الحالية من ضمانات سرية المعلومات حتى لو لم تكن هناك أى دواع للسرية؟ وهل لازلنا بعد عصر ثورة الاتصالات والمعلومات نعيش بعقلية " **ممنوع الاقتراب والتصوير** "؟! وهل تقيد هذه القيود الجديدة مهنة الصحافة .. وأجهزة الرقابة .. ومراكز البحث العلمى .. وكتاب الرأى .. والمواطن العادى صاحب الحق فى المعرفة ؟

مدحت الزاهد

حركة احتجاج

وكان الجواب أن وراء الأكمة ماوراءها..

ولأن الرياح لم تأتى بما تشتهى السفن ، فقد اثار مشروع القانون المشبوه ، الذى ظهر إلى النور خلسة فى أجازة العيد ، حملة احتجاجات ، فقد عاجلته **جريدة الوفد** بحملة مركزة ، ودعا مجلس **نقابة الصحفيين** إلى اجتماع طارئ عقد بدار نقابتهم يوم الاثنين ١٢ مارس ، وعقد رؤساء تحرير الصحف الحزبية والمستقلة اجتماعا بمقر جريدة الوفد يوم الثلاثاء ١٣ مارس : **ولم تكن المعارضة أقل حدة فى الصحف القومية المملوكة لمجلس الشورى** ، ودعا مجلس نقابة المحامين إلى اجتماع طارئ لنفس الغرض ، وبدأت دوائر المعارضة تتسع ، منذرة باشتعال المقاومة على طول خطوط المواجهة ، فى مشهد مماثل لمشهد الانتفاضة الجماعية للصحفيين فى مواجهة القانون **٩٣ لسنة ٩٥** بمساندة فعالة من الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية .. والرأى العام بأسره.

ولم يكن هذا المشهد غريبا عام ٩٥ ، كما لم يكن هذا التطور المحتمل غريبا عن عام ٢٠٠١ باعتبار أن كل مايتعلق بقضايا النشر، وحرية المعلومات والأراء يمثل قضية رأى عام ، لاتهم فقط جماعة الصحفيين ، وكل باحث عن الحقيقة ، وكل مفكر ، وصاحب رأى بل أيضا كل مواطن على أرض مصر ، له الحق فى المعرفة والحصول على المعلومات .. وقضايا النشر **لم تكن يوما قضايا مهنية ضيقة ، خاصة بجماعة الصحفيين وحدهم، وإن كانت هذه الجماعة بالذات ، التى تعمل ليل نهار ، فى**

مجال البحث عن المعلومات، وتكتوى بنار القيود الغليظة لمحظورات منع الاطلاع والنشر، تلعب دائما دور الشرارة فى مواجهة صور العدوان على حرية الصحافة، كترمومتر يعبر عن الضمير الوطنى العام.

الذاكرة .. والضمير

ولم يكن قانون الوثائق استثناءً عن هذه القاعدة، رغم هدفه الظاهر، البرئ، المعلن عنه حماية ذاكرة الأمة من العدوان على عقلها وضميرها ؟!

أننا نحمى الذاكرة من أجل العلم والمعرفة وتواصل التجارب، لا لكى نحفظها فى مخازن الأرشيف، تحظر الاطلاع عليها لأجيال، وندفع إلى غياهب السجن بكل آثم لعين تسول له نفسه الاطلاع أو النشر.

ومن الصحيح أن الدول تفرض سرية على بعض الوثائق المتعلقة بأدق أسرارها، لكن **القانون الحالى فى مصر يكفل هذه السرية بالفعل، بل ويتوسع فيها إلى مجالات لاعلاقة لها بالسرية، بينما يمنح مشروع القانون الجديد رخصة السرية لكل الجهات التى تصدر الوثائق،** الأمر الذى يؤدى إلى خطر فرض الحظر على كل المعلومات المتعلقة بانحرافات فى نشاط هذه الأجهزة وسياساتها بدواعى المصلحة الوطنية والأمن القومى والحفاظ على مركز مصر السياسى والاقتصادى والدبلوماسى.

وليس لذلك من معنى سوى **تحويل هذه الأجهزة إلى رقيب عام دائم على الصحف**، ومنحها سلطة دائمة لحظر النشر، بأكثر مما كانت تتمتع به النيابة العامة، رغم كل الملاحظات التى أثيرت حول توسع النيابة العامة فى قرارات الحظر، بغير مقتضى.

نشرات رسمية

وليس لذلك من معنى أيضا سوى تحويل الصحف إلى نشرات رسمية، لأن المعلومات الوحيدة المتاحة، من الأجهزة التنفيذية للدولة، هى المعلومات المتعلقة بالانجازات التى تحقق فيها أرقام أعلى، مما كان مقدرا فى الخطة !

وليس لذلك من معنى أيضا سوى إسباغ الحماية القانونية على صور الانحراف والفساد، فى أداء هذه الأجهزة، وتعطيل دور أجهزة الرقابة عن ملاحقة المفسدين، وتعويق دور الصحفيين والكتاب والباحثين فى كشف الحقيقة، وتقييد قدرة العلماء والمؤرخين على دراسة الأحداث فى مصادرها الأصلية لاستنتاج العبر والدروس، **وتسريح المواطن المصرى إلى أقرب محطة فضائية، أو اذاعة أجنبية**، أو مواقع على شبكات الانترنت لتلقى المعلومات عما يدور فى بلاده، فقد أصبحت هذه المعلومات تبث على الهواء مباشرة .. **لكن ترزية القوانين، الذين لم يعرفوا شيئاً عن القرية الكونية الصغيرة نسوا أن يضمنوا مواد القانون مادة تجرم مشاهدة التليفزيون، وحيازة الدش، وملكية الكمبيوتر، وكل وسائل الاتصال الحديثة، باعتبارها جريمة**

نقيب الصحفيين : صناع القانون لم يعيشوا ثورة الاتصالات

حدد **إبراهيم نافع** نقيب الصحفيين ثمانية أسباب لرفض الصحفيين للقيود الواردة فى مشروع قانون حماية الوثائق بشأن تداول المعلومات.

١- إن ثورة الاتصالات قد أحدثت طفرة هائلة، فيما يتعلق بتدفق المعلومات والأراء، والتى أصبحت متاحة للجميع على شبكات الانترنت، من ذلك كل المعلومات الخاصة بالاقتصاد المصرى، كما فتحت القنوات

إبراهيم نافع



الفضائية مجالا واسعا لتداول المعلومات والأراء، على الهواء مباشرة وقال نافع إنه يبدو أن الذين صاغوا مشروع القانون لم يعيشوا ثورة الاتصالات.

٢- أن تعريف الوثيقة، فى مواد مشروع القانون جاء مطاطا، وكذلك تعريف مصادر التهديد لمركز مصر السياسى والاقتصادى والدبلوماسى وأسرار سياساتها العليا، وأمنها القومى، بصورة قد تفتح الباب لحجب معلومات وأراء لاتنطوى على أى تهديد لمركز البلاد، بل قد يكون فى نشرها وتبادل الرأى حولها، فائدة كبرى، للمؤسسات العلمية، ولصانع القرار.

٣- إن الجهة المنوط بها تحديد درجة السرية، وهى الجهات التى تصدر الوثائق، قد ترى لمصالح خاصة، تتعلق بانحرافات فى أدائها لوظائفها العامة، حظر الاطلاع والنشر، وهناك فرق بين مصالح الأمن القومى وضروراته، ومصالح جهات تنفيذية تخطئ وتصيب.

٤- إن القانون يضع الصحفى فى مأزق بالغ، فهو إذا نشر بغير دليل تم عقابه، وإذا لجأ إلى الدليل كانت العقوبة مشددة!

فعقوبة السب والقذف سنتان، وعقوبة النشر بمستند ٥ سنوات!!

٥- ان فى القانون الحالى، مايمنع المساس بالأسرار العسكرية، والمسائل الحساسة الخاصة بقضايا الأمن القومى، كما أن هناك اجماعاً وطنياً عاماً على عدم المساس بهذه الأسرار.

٦- إن الفترة الزمنية لحظر الاطلاع والنشر طويلة جدا، وتصل إلى نصف قرن فى الوثائق المصنفة درجة " سرى جدا" وثلث قرن فى الوثائق المصنفة "بسرى"، وهى فترة تشمل عدة أجيال، ولاتوفر الفرصة للبحث والدراسة فى الوثائق، بما يعود بالنفع على الأمن القومى للبلاد.

٧- أن مشروع القانون لايوثر فقط على عمل الصحفى والكاتب، بل أيضا الباحث والمؤرخ، والدارس للعلوم الانسانية والاجتماعية، بصورة تتعارض مع الدعوة لتحقيق العلاقة فى مجال العلم، كأحد أهم مقومات الانطلاق فى مجال العلوم.

٨- أن حظر الاطلاع والنشر وتبادل الأراء عن معلومات لاتتصف بصفة السرية يفتح الباب لمناخ الشائعات، ويعرقل عمل الأجهزة الرقابية، والصحافة، وكلها صمامات أمن للمجتمع وللنظام السياسى.

الحكومة تواجه " الحظر " الملاكى للوثائق بحظر عمومى فى المخازن والأرشيف

مواد القانون تحاول الالتفاف على انتفاضة الصحفيين والرأى العام ضد القانون ٩٣ لسنة ٩٥

القانون حول السلطة التنفيذية إلى رقيب عام دائم على نشرات رسمية

ترقى إلى مرتبة الخيانة العظمى!

الحيازة الملاكى

ولم يشغل أنصار القانون المشبوه أنفسهم بالإجابة عن هذه الأسئلة ، ودخلوا بنا فى جدل عقيم حول الحيازة " الملاكى" لهذه الوثائق ، دون أن يوضحوا أبداً ، هذه الصلة التى أتى بها القانون بين تجريم الحيازة الملاكى ، وتجريم الاطلاع والنشر ، مع أن الهدف من تجريم الحيازة الملاكى هو إتاحة ، وليس حظر ، هذه الثروة الوثائقية لكل الباحثين ، كما أنهم لم يشغلوا أنفسهم أبداً بمراجعة القيود الغليظة على حرية تداول المعلومات والأراء فى القانون الحالى ، بما يوجب تنقية القوانين الحالية من هذه القيود ، وليس إضافة قيود أشد قسوة **إذ يكفى أن عقوبة الخبر الكاذب كانت سنة سجن ، وعقوبة السب والقذف فى القانون الحالى كانت سنتين، والآن فان عقوبة النشر بناء على الوثائق والمستندات أصبحت ٥ سنوات كاملة !**

وبينما كانت نقابة الصحفيين نقترح أن تتضمن التعديلات على التشريعات الصحفية الخاصة بقضايا النشر ، عقوبة لمن يحظر المعلومات عن الصحفى ، نص مشروع قانون الوثائق على عقوبة مشددة قاسية تصل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة لمن يسهل للصحفى الاطلاع على هذه الوثائق.

مركز البلاد

ومعنى هذا القانون الذى يدعى حماية الذاكرة القومية أن **أى مستند يكشف عن التلاعب بأموال المودعين فى البنوك ، وأى انحرافات خاصة بتجاهل الشروط الائتمانية الخاصة بالقروض ، وأى مستند يكشف عن فساد الصندوق الاجتماعى ، أو التلاعب فى عمليات الخصخصة ومضاربات البورصة ، يمكن أن يفرض عليه الحظر** لأنه باختصار " قد يضر بالمركز الاقتصادى للبلاد " و" قد يحبط مناخ الاستثمار" و" الثقة الواجب توافرها فى معاملات البنوك" ، وقد يؤدى إلى عزوف هيئات التمويل والدول المانحة ، عن تقديم الدعم الضرورى للمؤسسات التى تتلقى هذا الدعم ، وتحيط بها شبهات الفساد.

وبالفعل فقد عبر رئيس الوزراء **د. عاطف عبيد** ، عن تبرمه من حملة الأهالى ، فيما يخص " **مخالفات البنوك**" وحملة **الوفد** عن **فساد الصندوق الاجتماعى** بمثل هذه الحجج سالفة الذكر.

د. فتحى سرور



حصانة للفساد

لكن انصار القانون يجتهدون فى الإشارة إلى أن مشروع القانون سابق على هذه الحملات ، وأنه قد دفع به إلى مجلس الدولة عام ٩٧ ، قبل هذه الحملات ، وهذا الادعاء باطل لأن **محاولة تحصين الفساد من النقد المباح سابقة أيضا على هذا التاريخ** ، والدليل عليها القانون ٩٣ لسنة ٩٥ ، والذى أطلق عليه الصحفيون والرأى العام(قانون حماية الفساد) كان يستهدف نفس الغرض ، وقد امتدت المعركة ضده على مدى شهور ، وعندما أصابت مقاومة الصحفيين القانون السابق المشبوه بضربات موثرة ، بدأت عملية الالتفاف من خلال تضمين قانون حماية الوثائق ، مواداً أكثر غلظة ، مما كان يتضمنها المشبوه السابق ، الذى أسقطت ارادة الصحفيين دون أن تسقط كل القيود الثقيلة لحرية تداول الأراء والمعلومات.

الأمر واضح .. وبسيط فلو كانت المشكلة الحيازة الملاكى للوثائق الرسمية لاقتصر القانون على تجريم هذه الحيازة.

ولو كان الهدف من تجريم هذه الحيازة ، حماية الوثائق كحق للمواطنين كما منح القانون للأجهزة التنفيذية سلطة الرقيب والمفتش وحاظر النشر. وحتى فى مسألة الحيازة ، فان ترزية القانون يعلمون قبل غيرهم أن ماتم نهبه من الوثائق الرسمية للدولة كان من فعل مسئولين كبار فى مواقع السلطة ، وبالقرب منها ، منهم رؤساء وزارات ، وزراء داخلية ، وخارجية ، وسفراء ، ومحافظون ، وقد نزح هؤلاء معظم مافى حوزتهم إلى الخارج ، فهم لايمضون بها فى الطرقات وهى فى جيوبهم ، كما لايحتفظون بها ، فى بيوتهم ، بغرض توافر النية لملاحقة هؤلاء المسئولين الكبار ، الذين نهب معظمهم الوثائق لأغراض تتصل بلعبة السلطة وصراعاتها ، أو كاجراء أمان للمستقبل!

ومعنى هذا أن مواد القانون سوف تكون فعالة جدا فى المجال الذى وضعت فعلا من أجله ، أى تقيد قدرة الصحافة والمجتمع على ملاحقة الفساد، ومحدودة جدا فى المجال المعلن عنه..

ومع هذا فنعم لكل قانون يجرم **خصخصة الوثائق الرسمية ، وتحويلها إلى " ملاكى"** ، ولكن لا لأى قانون يضع قيودا على حرية تدفق المعلومات وتبادل الأراء ، فالهدف من تنظيم الحيازة هو الاشاعة والنشر ، وليس استبدال احتكار الحظر الملاكى بالحظر العمومى من خلال المخازن والأرشيف.

مصر

النيل المصرى يكتسح المؤامرات الصهيونية والأمريكية (١-٢)

●●

وسيظل يجرى حاملا الخير والنماء

عريان نصيف



د. محمود أبو زيد

كم كان الوطنى الشهيد **عبد العظيم أبو العطا** دقيقا رقيقا شامل النظرة- فى آن واحد- وهو يحدد -بكلمات دالة وجيزة - العلاقة بين نهر النيل ومصر، بقوله: «نهر النيل بالنسبة لمصر والمصريين ،ليس مجرد مجرى مائى عابر فى طريقه إلى منتهاه ، شئ ما يمكن أن تستمر الحياة به أو بدونه ، إنه مصر .. الوجود المصرى أرضا وحياة. هو الذى كان الملتقى حيث تجمع الناس حوله ليستقروا وليبتكروا الزراعة واستئناس الحيوان وتشييد أول منزل وأول قرية .هو الذى أوجد هذا الرباط القوى الذى لا ينفصم بين سكانه ليغدوا شعبا متماسكا متحضرا يسبق العالم ويذهله ..نهر يتفاعل مع أهله فيعطيهم الخير فى سخاء ليمنحوه الحب والولاء إلى حد القداسة عرفانا بالجميل» .

ويضيف العالم الكبير الراحل **جمال حمدان** ، بعداً آخر شديد الأهمية فى مجال دور النيل بالنسبة لمصر ،وهو البعد الخارجى حيث يرى -بحق-أنه «**لأن مصر هى النيل أو أن النيل هو مصر ،فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ،وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من التى يربطها بها النيل**».

ومن هنا ،ونتيجة هذه الأهمية للنيل تجاه مصر ، بل نتيجة التوحد بين النيل ومصر على جميع المحاور الداخلية والخارجية، ظهرت المقولة الحقة التى يراد بها الباطل «**إن من يملك السيطرة على ماء النيل ، يمكنه التحكم فى مقدرات مصر**».

ومن هنا- أيضا- كانت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية -القديمة الجديدة- المتواصلة -وبمختلف الوسائل- على النيل المصرى.

ومن هنا -**للمرة الثالثة**-كانت قدرة النيل المصرى والشعب المصرى على اكتساح هذه المؤامرات ،وعلى أن تظل تلك المياه الخيرة - تشق أرض مصر- بتواصل وبعمق وبحساب أيضا- حاملة معها النماء والغذاء ،مدعمة للوجدان المصرى بالمزيد من روح الإباء والاستقلالية.

مطامع الصهيونية فى مياه النيل

ليس من قبيل المصادفة أن تكون مياه النيل مطمحا- ومطمعا- صهيونيا متواصلا فالمشكلة الإسرائيلية -فى أحد محاورها المهمة- مشكلة سكانية ،بمعنى عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الأساسية لتوسعاتها السكانية /التهجيرية ، نتيجة الاحتياج المائى اللازم للزراعة وللحياة اليومية.

هيرتزل .. يطلب سيناء ومياه النيل!

ففكرة مشروع تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء، لتوطين اليهود فيها تعود إلى عام ١٩٠٣ ،من خلال المشروع الذى أعده «**تيودور هرتزل**» (الأب الروحى للصهيونية والقائد الأول -فكريا وحركيا- لقيام «وطن قومى» لليهود) ،والذى أجرى المفاوضات حوله مع القائمين على حكم مصر آنذاك وهما **اللورد كرومر وبطرس غالى باشا**، مدعوما من أصحاب كبار البنوك العالمية الاستعمارية

/الصهيونية.

وكان هذا المشروع يقوم على أساس قيام مصر بتوجيه جزء من المياه التى كانت تصب أثناء الشتاء فى البحر الأبيض المتوسط إلى سيناء -عبر ترعة الإسماعيلية وقناة السويس- خاصة أن مصر لم يكن لديها آنذاك خزانات على نهر النيل كافية لتخزين كميات كبيرة من المياه.

ولم يقدر النجاح لهذا المشروع ،نظرا لطبيعة العلاقات بين دولتى الانتداب (فرنسا وانجلترا) فى المنطقة التى لم تسمح بذلك من ناحية، وللتناقضات الاستعمارية بين الاحتلال الانجليزى -الراسخ أيامها فى مصر -وبين القوة الصهيونية الوليدة التى تمثل لمصالحه خطرا كبيرا حالا ومستقبلا من جهة أخرى ، ولبعض الأسباب الفنية كصعوبة تنفيذ فكرة إعداد الأنفاق تحت قناة السويس (فى ذلك الوقت) ،أو ما هو متعلق بكميات مياه النيل التى طلبتها الصهيونية لرى سيناء (وطنها القومى المأمول !!) من زاوية ثالثة .

وكان قيام الحرب العالمية الأولى نهاية فعلية لهذا المشروع.

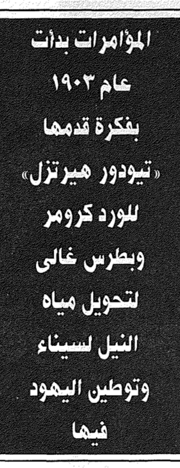
..ولكن المطامع الصهيونية فى مياه النيل ،ما كان لها أن تنتهى.

السادات يريد إهداء ماء النيل للصهاينة (تنازل من لا يملك ،لمن لا يستحق)

١-طرح **«اليشع كالى»**-المهندس في شركة «تاحال» وقريب الصلة بالأوساط الإسرائيلية الحاكمة- فى عام١٩٧٤ مشروعه الخاص بنقل **٨٠ مليون متر مكعب من مياه النيل المصرية إلى إسرائيل سنويا بواسطة أنابيب تحت قناة السويس وتمر فى قناة الاسماعيلية إلى خان يونس ويبلغ طولها ٢٥٠ كيلو متراً.**

وقد عرض فى مقاله المنشور آنذاك فى جريدة« **أوت**» تحت عنوان «**مياه السلام**» ، رؤيته -التى تعبر عن التوجه الصهيونى فى هذا الشأن -بأن« حل مشكلة المياه فى إسرائيل- التى ستضطر إسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة -يوجد فى إحضار مياه من نهر النيل إلى النقب الشمالى».

٢- نشرت صحيفة« **معاريف**» الاسرائيلية فى **٢٧ سبتمبر ١٩٧٨** ،ما نصه «كتبت الصحف الأمريكية منذ بضعة أشهر أن **هناك اقتراحا إسرائيليا بأ تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل إلى إسرائيل**» ، وأضافت الصحيفة «إن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية سبق أن قدمها المهندس «**اليشع كالى**».. وقدم تصورا اقتصاديا للمشروع».



٣- نشرت مجلة « **أكتوبر** » المصرية فى أكتوبر ١٩٧٩ ، موضوعا عن هذا الشأن تحت مسمى «**مشروع زمزم**» ،حاولت فيه أن تحيط عملية تحويل مياه النيل إلى إسرائيل بإطار من التسامح والتراحم الدينى.

٤- وكان ذلك بعد إعلان الرئيس **أنور السادات** وهو فى حيفا- فى٦ سبتمبر ١٩٧٩ أنه يعتزم توصيل مياه النيل- التى سترو ى سيناء -إلى صحراء النقب فى إطار التعاون مع إسرائيل وكدليل على حسن الجوار، وأن ذلك سوف يتم بالفعل بعد عام ١٩٨٠ ،عندما ينتهى العمل من إنشاء السحارة التى ستحمل مياه النيل تحت قناة السويس.

٥- فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٩ أعلن **السادات** أنه أعطى إشارة البدء فى حفر ترعة السلام .. وطلب من المختصين عمل دراسة ميدانية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس **لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى!.**

.. وعندما تظاهر **بيجين** برفض أو عدم الاهتمام بهذا التنازل الخطير (كمجرد« تقل» !! للحصول على المزيد من المكاسب) حرص، **السادات** على استرضائه مؤكدا له أنه لا يطالبه -مقابل مياه النيل -بما يتعارض مع« التطلعات الوطنية» الاسرائيلية »! ، وأعلن ذلك فى رسالته إلى **بيجين** فى١٣ أغسطس ١٩٨٠ ..«**إننى عرضت أن أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنات فى أرضكم ،ولكنكم أسأتم فهم الفكرة وراء افتراضى وقلت إن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع ،وفى الواقع فلم يدر هذا بخلدى»**».

شعب وادى النيل يسقط مشروع السادات

*رفض الشعب الأثيوبى **ومنجستو هيلاميريام** ، محاولة السادات توصيل مياه النيل إلى إسرائيل وأعلن **منجستو** أنه- للحيلولة دون ذلك- سيقيم عددا من المشروعات والخزانات على بحيرة تانا والنيل الأزرق .وعندما أعلن **السادات** أن مصر سوف تحارب من أجل حقوقها المكتسبة فى مياه النيل، أكد الرئيس الأثيوبى **أنه لا يحارب مصر، بل يحارب مؤامرات إسرائيل** والسادات.

كذلك كان للسودان موقف حازم ضد دعم الكيان الصهيونى بمياه النيل.

* ما إن حاول الرئيس السادات تحويل الحلم الصهيونى القديم تجاه مياه النيل إلى واقع معاش يعنى لإسرائيل المزيد من استجلاب المهاجرين اليهود، والمزيد من إقامة المستوطنات ، والمزيد من التعسف العنصرى الاستعمارى ضد أبناء فلسطين والشعب العربى عامة، حتى كان للشعب المصرى وقفة حازمة ضمت كل قوى الوطن:
* **جماهير الشعب المصرى عامة والفلاحين على وجه الخصوص.**
* **الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية.**
* **الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية.**
* **عقل مصر ووجدانها المتمثل فى مفكريها وكتابها ومثقفيها وفنانيها.**
* **العلماء والخبراء فى المياه و الرى -من داخل وزارة الموارد المائية ومن خارجها- كأبناء مخلصين لمدرسة الرى الوطنية المصرية.**
* **الروح الوطنية المقاتلة فى القوات المسلحة المصرية**، والتى تم إبلاغ السادات- سواء من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، أو من الفريق عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع آنذاك-أنها ترفض هذا التصرف وقد يكون لها- إزاء حدوثه -تصرف عكس شديد.

..وانهزمت المؤامرة.

..وظل النيل يجرى حاملا لمصر الخير والنماء ، دون أن تذهب قطرة منه إلى العدو الصهيوني حتى لا يحيلها إلى أسلحة دمار في مواجهة شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

مؤامرات الاستعمار على النيل من خلال الوقيعة بين دول حوض النهر وبين مصر

حاول الاستعمار دائما الوقيعة بين مصر من ناحية والأقطار الجنوبية التى تشترك معها فى مياه نهر النيل واستخدام هذه المياه كسلاح سياسى ضد مصر.

*** مع السودان**

انتهز الاستعمار فرصة الأزمة المفتعلة التى قامت بين مصر والسودان فى فبراير١٩٥٨- بعد أن أدخلت حكومة السودان جزءا من الأراضى المصرية فى عملية تقسيمها للدوائر الانتخابية السودانية -للدس بين البلدين الشقيقين وللإضرار المائى بمصر . وبالفعل قام السودان فى يوليو من ذلك العام بتجاوز الحدود التى كانت قائمة آنذاك للتخزين فى خزان «سنار».

وواجهت مصر تلك الأزمة على محورين:

-التمسك بحقوقها المكتسبة وفق الاتفاقيات القائمة.

-الحرص فى نفس الآن على تحجيم- وتجاوز-الأزمة.

وبالفعل ، انتهى الأمر بتراجع السودان وتوقيع اتفاقية عام١٩٥٩«**اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل**» ، التى نصت على اتفاق مصر على إنشاء السد العالى كحلقة أولى من سلسلة مشروعات التخزين المستمر-لكلا القطرين-لمياه النيل، وكذلك مشروعات ضبط مياه النيل وزيادة إيراده لصالح التوسع الزراعى فى البلدين، ولعل مشروع **قناة جونجلى** هو من أهم بدايات مشاريع تقليل الفاقد من مياه النيل لصالح شعبى البلدين.

*** مع أوغندا**

لعل أخطر أزمة مصرية- أوغندية بشأن مياه النيل ، هى التى قامت عام **١٩٩١** - وحاولت الدوائر الاستعمارية استثمارها فى مواجهة مصر -حيث فوجئت مصر فى أوائل ذلك العام بأن أوغندا تقيم- بالمخالفة للاتفاقيات -مشروعات جديدة على نهر النيل دون التنسيق مع باقى حوض النهر ، وأن هذه المشروعات تضر بمصالح مصر باعتبارها دولة المصب بالنسبة لنهر النيل.

وكان لسرعة إدراك مصر لأبعاد التصرف- والمستهدف منه- وتعاملها الفورى والحازم مع بنك التنمية الأفريقى الممول لهذه المشروعات ، ولحرصها فى الوقت نفسه على عدم اتساع شقة الخلاف، أثره الفاعل فى حسم الموضوع بتعهد أوغندا «**بعدم تنفيذ مشروعات على النيل إلا بموافقة مصر» ،وإعلان مصر» أنها لا تمانع فى إقامة أوغندا لمشروعات مائية بشرط عدم تأثير ذلك على حصة مصر».**

الرئيس أنور السادات

أثيوبيا ..حالة خاصة

ألغت أثيوبيا- من طرف واحد- اتفاقيات **١٩٠٢** ، ورفضت الاعتراف بشرعية اتفاقيات **١٩٢٩** ،واعتبرت اتفاقيات **١٩٥٩** باطلة وكأنها لم تكن.

وقد قام ذلك الموقف الأثيوبى المتعنت على محورين:

١-عدم الاعتراف بوضع النيل كنهر دولى.

٢- رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر.

وإذا كان الموقف الأثيوبى فى٧٩/ ١٩٨٠ ، مبررا -أو مفسرا- برفض مد مصر لإسرائيل بمياه النيل كتصرف منفرد من مصر.فإن ما سبقه -وما لحقه -من مواقف ،ليس له من تبرير أو تفسير سوى باعتباره وسيلة رئيسية وحيوية للضغط الأمريكى على مصر خاصة مع ادراكنا أن المياه **الواردة إلى مصر من أثيوبيا تبلغ- وحدها- ٨٥٪ من إجمالى حصة مصر من مياه النيل.**

-فالمكتب الأمريكى لاستصلاح الأراضى الزراعية يقدم عام١٩٥٩ ، أول دراسة متكاملة حول ما أسماه «**الاستغلال الرشيد**» لمياه النيل الأزرق ،ويقترح فيها إقامة **٢٦ سدا**، تحت دعوى تمكين أثيوبيا من التوسع الزراعى وإضافة ٩١ ألف هكتار فى حوض النيل الأزرق ،و٢٨ ألف هكتار فى حوض

بارو، بينما الهدف الحقيقي هو **استهلاك أثيوبيا لحوالى٥ر٥ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا ، بما كان يمكن معه- لو لم تعوق الأزمات الاقتصادية والسياسية أثيوبيا من إقامة أغلب هذه السدود- وقوع كارثة حقيقة للمصالح المائية المصرية.**

-وتوالى الإصرار الأمريكي على تنفيذ المؤامرة من خلال دراسة «**دالى وايتنجتون**» عام١٩٨٥ ،والبعثة الأمريكية للبحث الميداني لأخدود النيل الأزرق عام١٩٩٠ ، بالاضافة إلى دراسات مكاتب الخبرة الأمريكية -المدعومة بمعونة فنية إسرائيلية -والخاصة بأربعة مشروعات (**سد فنشا ، الليبرد، سينت ،وخور الغاشى**) ،والتى بامكانها أن تؤثر -حال قيامها -بمقدار ٧ مليار متر مكعب تخصم سنويا من حصة مصر من مياه النيل.

المخاطر الأخيرة من ناحية أثيوبيا

ثم كان أخيرا ما نشر على صفحات مجلة« **الجغرافيا الدولية**» الأمريكية المتخصصة واسعة الانتشار فى ديسمبر ٢٠٠٠ ،عن تجديد أثيوبيا لإعلانها- أو تهديدها -بإقامة السدود المهدرة لمياه النيل المصرية على النيل الأزرق.

أبعاد المؤامرة الأمريكية على النيل المصرى

ويتواصل التآمر على النيل المصرى ، ولا يقتصر على محاولة الإمداد المباشر لإسرائيل بمياه النيل ، أو بالتهديدات الأثيوبية التى هى فى جوهرها ضغوط أمريكية ، بل يتخذ صورا ووسائل وآليات وضغوط أخرى مختلفة، لعل أهمها محاولة قيام معاهدات دولية جديدة تتفق مع هذا المخطط ومحاولة أن يفرض على مصر ما يسمى« **تسعير المياه**» وبيعها للفلاحين ولدول الجوار ،وخصخصة إدارة مياه النيل ، تركها للقطاع الخاص والشركات العالمية.

١-**البروفسور «ج. أنتونى آلن»** -الخبير المائى العالمى وثيق الصلة بالصندوق والبنك الدوليين، يحاول أن يطرح - ويمرر- فى الندوة الدولية عن« **الحبوب والماء والقرار السياسى**» التى عقدها « **مركز الدراسات العربية فى لندن**» فى مارس ١٩٩٦ ، قضية «**تحرير وتسويق المياه**»، مغلفاً إياها بالأطر العلمية واعتبارات كفاءة وعدالة توزيع المياه.

٢- **تكثيف الضغوط على مصر**، من كل من البنك والصندوق الدوليين وهيئة التنمية الأمريكية ، لتعديل الاتفاقيات المائية الدولية ،من خلال الثقل الأمريكى فى الأمم المتحدة ،ولقد تمثل ذلك بوضوح فى:

* المشروع الأمريكى ، المقدم عام١٩٩٦ إلى الأمم المتحدة بطلب تغيير اتفاقيات

السادات أراد إهداء مياه النيل للصهاينة

ليسهل بناء أحياء جديدة للمستوطنات

الأنهار الدولية «لضمان حق بعض الأطراف فى مياه أطراف أخرى تلقى بمياهها الفائضة فى البحر».

* الاتفاقية المعنونة« الاتفاقية الدولية الإطارية للاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية»، التى قدمتها إحدى اللجان الفنية بالأمم المتحدة-بتوجيهات أمريكية -عام ١٩٩٧.

٣-عقد المؤتمر الدولى للرى والصرف بالقاهرة -برعاية البنك الدولى -وبمشاركة مندوبى ٥٦ دولة من آسيا وأفريقيا، وطرح «**اسماعيل سراج الدين**» ممثل البنك الدولى- لمحاور مخططات البنك بوضوح ،والتى تتحدد فيما يلى:

* **تعديل أسلوب توزيع المياه بين الدول، حيث إنه يتم« بطريقة ونسب غير عادلة».**

* **لم يعد من المناسب أن تدار المياه- فى الدول النامية -من خلال حكوماتها** ، ويجب أن تدار فى كل دولة منها من خلال مؤسسات أهلية غير حكومية ذات خبرة فنية دولية ، ومن المهم الأخذ بالنموذج المكسيكى فى هذا الشأن.

* **خطأ تقديم المياه للفلاحين لرى أراضيهم بالمجان ، وضرورة تسعير هذه المياه**.وإذا كانت« العقوبة» التى ستوقع على الدولة غير الملتزمة بهذا البرنامج ، معروفة دون إعلان ،وهى الحرمان من«نعيم» البنك الدولى وجنة المعونات الأمريكية،فإن المكافأة« للدول الشاطرة والمطيعة»!! التى ستلتزم بهذه التوجهات ، أعلنها السيد سراج الدين فى هذا المؤتمر وأمام مندوبى أغلب الدول الفقيرة فى العالم..وهى «رعاية البنك الدولى» لهذه الدول ودعم معدلات استثمارها فى المجال المائى».

٤- الإلحاح -بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الدولية وخاصة المائية منها- على مصر -تحت دعاوى استكمال برامج تحريرها الاقتصادى وتشرفها بالالتحاق بركب العولمة والسوق العالمية الموحدة- بخصخصة عملية إدارة المياه وتركها للخبرة الدولية الخاصة بعيداً عن« **بيروقراطية وفساد وتخلف**» الإدارات لحكومية.

وتواصل هذا الضغط -فى ذلك الاتجاه- وتعاظم بروزه فى المؤتمر الخاص بالمجلس العالمى للمياه المنعقد فى مارس عام٢٠٠٠ فى مدينة لاهاى فى هولندا.

أمواج الوطنية المصرية.. تواجه المخطط الأمريكى

وكما وقفت مصر- بكل قواها الوطنية الاجتماعية والسياسية والعلمية- طوال أعوام ٧٨-٧٩-١٩٨٠-ضد محاولات **السادات** لدعم الصهيونية العنصرية واحتلالها الاستيطانى ،بمياه النيل وقفت أيضا-بإصرار وصمود- ضد المؤامرة الأمريكية على مقدرات النيل المصرى -وبالتالى مقدرات مصر وحياتهاومستقبلها- والرامية إلى:

* **تعديل الاتفاقيات المائية لكى يستفيد منها الكيان الصهيونى.**

* **خصخصة إدارة النيل وتركها لمؤسسات الخبرة الأمريكية.**

* **تسعير المياه وبيعها للفلاحين.**

فلقد فات على القوى المتآمرة على مصر ونيلها- مهما بلغت قوتها الدولية وضغوطها المحلية- أن مصر تحظى- ضمن ما تخطى-





بمحور أساسى من محاور قواها الوطنية على مدى تاريخها الحديث ،وهو «**مدرسة الرى المصرية الوطنية**» ،الحريصة على مصالح مصر ومياه نيلها ،أيا كانت اتجاهاتهم الحزبية والعهود التى يمارسون فيها مسئولياتهم.

فدعما- وتنفيذاً- لموقف الشعب المصرى الرافض لهذا المخطط ،كان لخبراء المياه والرى من أبناء هذه المدرسة الوطنية المتميزة ، المواقف الحاسمة ضد هذه المؤامرة ،كما يلى:

* **التحفظ والرفض -بالتنسيق مع الخارجية المصرية**-فى مواجهة المشروع الأمريكى المشبوه المسمى« **الاتفاقية الدولية الإطارية**».. ووأدها فى الأمم المتحدة عام ١٩٩٧.

* **التصدى «للفكر المائى»** الذى كان مطلوبا تسييده ، اضراراً بالمصالح المائية لمصر والدول النامية عموما.

ويتضح- كمثال بارز على ذلك -تفنيد د. **محمود أبو زيد** (فى مؤتمر المياه والحبوب والقرار السياسى عام ١٩٩٦) ، للفكر الذى يحاول تحت دعاوى« التطور التقنى لإنتاج المياه» ، إهدار مقومات الشعوب ، بتأكيده فى تعقيبه- كرئيس للمركز القومى لبحوث المياه آنذاك-على بحثد. **أنتوتى** ألن ،بأنه «إذا كان الباحث قد تناول انتاجية المياه بمفهوم متطور -يستحق المناقشة ويمكن أن يختلف تناوله من متخصص لآخر-فان الأمر يستلزم التعقيب على الدراسة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. آخذين فى الاعتبار المؤثرات الوطنية والإقليمية».

* **المواجهة العملية والحاسمة للمخطط الأمريكى / الصهيونى تجاه النيل المصرى.**

ولقد تمثل ذلك بالوقفة الصلبة مصر والنيل د.**عبد الهادى راضى** -على رأس علماء المياه والرى وتعبيرا عن الموقف المبدأى للشعب المصرى وقواه الوطنية -فى مواجهة هذا المخطط والحيلولة دون نفاذ أى محور من محاوره ، والإعلان الدائم والإصرار العملى -رغم كل الضغوط الخارجية والداخلية أيضا- على أن موقف مصر من هذا المخطط يتمثل فيما يلى:

١- قسمة مياه النيل خاصة بدول حوضه فقط ، ولا حق لأى طرف آخر فى مياهه ولا حتى فى مجرد التدخل فى هذا الأمر.

٢-نحن قادرون -بخبرة آلاف السنين-على إدارة مياه النيل ، ولن نتنازل عنها لأى مستثمرين أو مكاتب خبرة ومؤسسات خاصة دولية أو محلية.

٣- لن نسعر مياه النيل ، ولن نخصخصها ، ولن نبيعها للفلاحين.

تواصل التمسك بهذه القيم المائية / الوطنية ، ويتمثل ذلك أساسا فى تأكيد د. **محمد أبو زيد** وزير الموارد المائية والرى المصرى (والرئيس المنتخب لمجلس المياه العالمى) ،على ما يلى:

١- لن نسمح بوصول قطرة واحدة من مياه النيل إلى إسرائيل.

(على الرغم مما كان إدراكه من صعوبة هذا الموقف ،فى ظل ما يسمى سياسة التطبيع مع العدو الصهيونى ،خاصة فى أقرب مجال للرى والمياه وهو المجال الزراعى)ى.

٢- لا تسعير لمياه النيل ولن تباع للفلاحين المصرين.

(على الرغم من كل الضغوط بهذا الشأن- عالميا ومحليا أيضا- والتى تبرز أحيانا بأسلوب الادعاءات غير الحقيقية بتغير موقف مصر من هذا الأمر، كالموضوع المنشور فى جريدة الأخبار فى٩/١٥/ ٢٠٠٠ حول اتجاه مصر لخصخصة مياه النيل).

الضحكة السوداء لأنيس منصور

إذا كنا نحاول إنهاء هذا الجزء من الموضوع الجاد- جدية الحرص على نيل مصر وحياتها- ببسمة رقيقة ،فللأسف لم نجد سوى« **ضحكة سوداء**» قدمها لنا السيد **أنيس منصور** أحد أبرز مفلسفى وصناع ما يسمى سياسة «**التطبيع**» **مع العدو الصهيونى.**

فباستظراف -ثقيل وممجوج- كتب فى٦/٢/٢٠٠١ ،عن تكليف الرئيس **السادات** له -عندما كان مسئولا عن تحرير مجلة« **أكتوبر**» -أن ينشر خبرا فى الصفحة الأولى من هذه المجلة عن أمنية **السادات** بأن يتوضأ الفلسطينيون بماء النيل حتى يصلوا فى المسجد الأقصى!! ،وما حفلت به الصحف العربية والمصرية- بعد نشر الخبر-من هجوم على هذا الموقف من السادات ،هذا الهجوم الذى يصفه السيد/ أنيس بلفظى« السخافات والهيافات» ويدلل على تفاهة الموضوع بأن عضوة بالكنيست طلبت منه أن يقول للسادات «**إننا فى إسرائيل لا نريد بلهارسيا من مصر**»! ،وكيف أن السادات وأنيس والحاضرين ضحكوا كثيرا من هذا التعليق الطريف!.

فليضحكوا مع أصدقائهم الصهاينة كما يشاءون ، أما نحن-أبناء مصر -فسيكون ضحكنا أكثر وأعمق- دائما- ونحن نهزم المخطط الأمركى / الصهيونى وعملاءه.

المراجع الأساسية لهذا الجزء

* **كتب :**

١- حبيب عائب- المياه فى الشرق الأوسط- مركز الدراسات بالأهرام- ١٩٩٦.

٢- حسام رضا- مخاطر التخريب الصهيونى -مطبوعات ملتقى الحوار العربى -١٩٩٦.

٣- عبد التواب عبد الحى -النيل والمستقبل- الأهرام للترجمة والنشر -١٩٩٨.

٤- عبد الله مرسى العقالى -المياه العربية- مركز الحضارة العربية-١٩٩٦.

٥- كامل زهيرى -النيل فى خطر -العربى للنشر-١٩٨٠.

٦- مجموعة باحثين- فلسطين والعالم العربى -مركز البحوث العربية ٢٠٠١.

* **أوراق بحث: ندوة «المياه والحبوب والقرار السياسى» -مركز البحوث العربية بلندن-١٩٩٦.**

* **دوريات :الأهرام -الأخبار-الأهالى - اليسار.**

* **رسالة : من الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى إلى الكاتب - ٢٠/١١/٢٠٠٠.**

فى العدد القادم

الجزء الثانى من هذا الموضوع

«حتى يظل نيل مصر، لخير المصرين»

* **التهديدات الأثيوبية ..بين التهويل والتهوين**

* **السودان ..عمق مصر الرئيسى.**

* **سياسات التطبيع- .تمكن إسرائيل من مياه النيل.**

* **وما زال المخطط الأمريكى ..يتآمر على مياه النيل.**

* **لن تهدر مصالح الفلاحين والزراعة ..تحت دعاوى الأمن المائى.**

* **الرؤى المختلفة لعلماء مصر..حول مستقبل نهر النيل.**

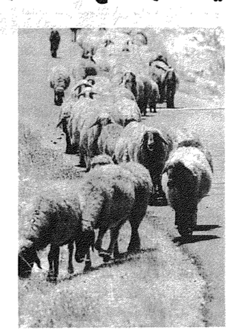
الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار اللحوم والألبان

مما لاشك فيه أن الانتاج الحيوانى فى مصر يمثل مشكلة محورية فى الزراعة المصرية من جهة وفى مدى توافر الأمن الغذائى بالنسبة للمواطن من جهة أخرى . فاذا كان الإنتاج النباتى يتجه نصفه تقريبا نحو توفير الغذاء اللازم للحيوانات والماشية إلا أن الانتاج الحيوانى يعجز عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للإنسان من البروتينات الحيوانية . لذلك فحل المشكلة الزراعية ربما يبدأ بحل مشكلة الإنتاج الحيوانى.

فأسعار اللحوم الحمراء والألبان تتزايد بصورة يصعب بل قد يستحيل على معظم المواطنين ملاحقاتها . فاذا كان سعر كيلو اللحم فى سنة ١٩٧٤ جنيها واحدا فان سعره وصل فى أوائل الثمانينات إلى خمس جنيهات ليقفز السعر فى نهاية التسعينات ليصل إلى تسعة عشر جنيها فى الأحياء الشعبية للقطع العادية أما فى الأحياء الأرستقراطية ولبعض القطع الممتازة يصل سعر الكيلو إلى خمسة وعشرين جنيها لدرجة أن أصبح سعر كيلو اللحم هو المحدد لأسعار كثير من السلع والخدمات الأخرى فكثيرا مايردد الناس عبارة « شوف كيلو اللحمة بكام».

وهنا نشير إلى أن متوسط نصيب الفرد من استهلاك اللحوم والألبان يعبر عن حجم الطلب الحقيقى عليهما (الاحتياجات) بقدر مايعبر عن استهلاك ماهو متاح من هذا الانتاج بالأسواق وهذا المستوى فى الأسعار.

ويقدر متوسط استهلاك المواطن فى مصر من اللحوم الحمراء بنحو ١٢ جراماً فى اليوم وهو يقل عن الحد الأدنى لاحتياجات الفرد . والذى تقدره منظمة الصحة العالمية بأنه يجب ألا يقل عن ٣٣ جراماً فى اليوم. علما بأن هذا المتوسط لاستهلاك الفرد فى مصر" ١٢ جرام يوميا" يتفاوت



صعودا وهبوطا تفاوتا حادا بين طبقات الشعب . ذلك أن هناك طبقات محدودة تستطيع الحصول على اللحوم والألبان مهما كان سعرها حيث تستهلكها بصفة منتظمة يوميا . بينما توجد طبقات كبيرة من الشعب تحصل على هذه المنتجات على فترات متباعدة وطويلة أسبوعيا أو شهريا أو فى المواسم والأعياد . وهذا التفاوت فى الاتساع يؤدى إلى جعل الاستهلاك يتضخم تضخما شديدا لدى الخاصة بينما يتضاءل تضاؤلا شديداً من القاعدة الشعبية **فالقاهرة والإسكندرية وحدهما واللتين يقدر عدد السكان فيهما بنحو ربع سكان مصر يستهلكون نحو ٦٠٪ من الإنتاج المحلى والمستورد من اللحوم على حين أن باقى سكان محافظات مصر يستهلكون نحو ٤٠٪** وداخل هذه النسب تتفاوت معدلات الاستهلاك حسب الطبقات الاجتماعية . ومشكلة النقص فى

أحمد الحدينى

استهلاك البروتينات الحيوانية لدى الشعب المصرى مشكلة ذات أبعاد ومحاور وأسباب وآثار.

فالماشية المصرية وخاصة الأبقار والجاموس هى المصدر الأساسى للحوم الحمراء والألبان وفى مصر نحو ٢٫٧٢٢٫٠٠٠ رأس من الجاموس و١٫٢٧١٫٠٠٠ رأس من الأبقار و٢٫٤٧٨٫٠٠٠ رأس من الأغنام و١٫٥٨١٫٠٠٠ رأس من الماعز و١٢٧٫٠٠٠ رأس من الجمال وبذلك يصبح إجمالى عدد الحيوانات والماشية بما يقرب من ٩٫١٧٩٫٠٠٠ رأس حسب آخر الاحصائيات المتاحة.

والماشية من أبقار وجاموس تنتج مايقرب من ٤٥٠ ألف طن من اللحوم الحمراء و٢٫٤٠٣٫٠٠٠ طن من الألبان سنويا بمعنى آخر أن الماشية تنتج نحو ٧٨٪ من الناتج المحلى من اللحوم . ليكون **نصيب الفرد من اللحوم المحلية سنويا ٨٫٧٣ كيلو جرام و٤٦٫٦ كيلو جرام من الألبان** وهذا المتوسط منخفض للغاية إذا ماقورن بالدول الأخرى وإذا كانت قد حدثت زيادة طفيفة فى أعداد الماشية فى الآونة الأخيرة إلا أن **إنتاجها يتصف بالضعف الشديد حيث يقدر متوسط إدرار البقرة المحلية من اللبن سنويا ٧٠٠ كيلو جرام على حين أن البقرة الأجنبية تعطى حوالى ٦٥٠٠ كيلو جرام.** أما متوسط إدرار الجاموسة من اللبن فلا يتعدى ١٢٠٠ كيلو جرام سنويا وهذا يعادل نصف إدرار الجاموس فى باكستان والعراق . أما متوسط إنتاج اللحوم فهو ليس بأحسن حالا فانتاج اللحوم من وحدة الماشية المصرية نصف ماتنتجه الوحدة منها فى الماشية الأجنبية فمتوسط نمو الانتاج الحيوانى فى مصر لايتعدى ١٫٥٪ من اللحوم والألبان فى السنوات الأخيرة وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل.

١) السلالة : فلقد عرفت مصر

الماشية منذ آلاف السنين لذا تأقلمت سلالات الأبقار والجاموس المصرية مع الظروف القاسية السائدة . فقد كان ولازال فى بعض الأماكن الغرض الأساسى من تربية الماشية بأن تكون حيوان عمل بجانب إنتاجية متواضعة من اللحوم والألبان . ومن ثم كان الانتخاب خلال زمن طويل على أساس القدرة العالية للعمل ولم تبذل سوى جهود متواضعة لتحسين القدرة الإنتاجية الوراثية . فالماشية المصرية ماشية غير متخصصة وإن الكفاءة التحويلية لها منخفضة للغاية . والكفاءة التحويلية تعنى قدرة الحيوان على تحويل أقل قدر من الغذاء إلى أكبر قدر من اللحوم والألبان فهو فى الماشية المصرية (٨-١) على حين أنه فى الماشية الأجنبية (٥ -١).

٢) **يتنافس الإنسان والحيوان على الغذاء الناتج من الأرض الزراعية.** وهذا بالطبع أدى إلى وضع الإنسان فى الأولوية فى استهلاك البروتينات النباتية وكذا النشويات . وذلك باعتماد الإنسان على الحبوب والبقول فى معظم غذائه وبالطبع إنتاجنا المحلى من الحبوب والبقول لايكفى الاحتياجات مما حدا بالحكومة إلى استيراد نحو ٦٠٪ من الحبوب والدقيق من الخارج و٣٠ -٤٠٪ من الفول ومن هنا أصبحت عملية تحويل البروتينات النباتية إلى بروتينات حيوانية داخل جسم الحيوان ومردود ذلك فى صورة لحم ولبن عملية صعبة ومكلفة لعدم توافر هذه المواد كعلائق للحيوانات.

٣) **ان نحو ٩٥٪ من اعداد الماشية فى مصر فى حيازة أفراد معظمهم فقراء** ذلك لأن حيازة الماشية ترتبط بحيازة الأرض الزراعية . فاذا كانت معظم الحيازات الزراعية فى مصر (٩٥٪) تقل مساحاتها عن خمسة أفدنة . علاوة على تشتتها وتقزمها وتفتتها وهذا بالطبع لغرض استمرار بعض العمليات الزراعية البدائية التى يستخدم فيها الحيوان أحيانا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم توافر الغذاء الكافى للحيوانات من ناحية أخرى وهذا معناه صعوبة إحداث أى تنمية حيوانية بالصورة المرجوة لصعوبة استخدام الأسلوب العلمى فى الانتخاب والتحسين الوراثى والوقاية والعلاج والارشاد البيطرى.

٤) **عدم توافر الغذاء اللازم للحيوانات وأيضا سوء أو نقص مكوناته أثر بالطبع على إنتاجية الماشية فالمتاح من البرسيم يكفى نحو ٨٠٪ من الاحتياجات الغذائية فى فصل الشتاء.** أما بالنسبة للأعلاف المركزة والتى تستخدم فى الموسم الصيفى فهناك عجز ملحوظ فى توافرها وذلك للعجز فى المواد الخام التى تدخل فى تصنيعها " الكسب - الأذرة - النخالة - رجيع الكون .. إلخ" أما العلائق المالئة من أتبان وقش الأرز فهى لاتكفى أيضا نحو ٦٠ -٧٠٪ من الاحتياجات وذلك لقلة الناتج منها من جهة وأيضا للمنافسة بين بعض الصناعات الناشئة مثل صناعة الورق ومواد البناء " الخشب الحبيبى" أو حرقها بالحقول.

٥) **ارتفاع تكاليف التغذية بصورة ملحوظة** فمثلا سعر قيراط البرسيم (٣٠-٤٠ جنيها) حمل التبن (٣٠-٥٠ جنيها) - طن العلف من (٥٠٠ - ٦٠٠ جنيه) - ولما كانت التغذية تمثل نحو ٨٠-٨٥٪ من تكاليف الوحدة المنتجة فى صورة كيلو اللحم أو كيلو اللبن وهذا يوضح دور تكاليف التغذية على سعر المنتج.

٦) **ذبح العجول البتلو فى عمر ٣٠ -٤٠ يوما بوزن لايزيد على ٤٠ -٥٠ كيلو جرام للعجل الواحد على حين لو ترك العجل البتلو وتمت تربيته وتسمينه حتى سن ٢٤ شهرا حيث يصل وزنه إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ كيلو جرام** ويكفى أن نقول إن عدم ذبح نصف مليون عجل بتلو سنويا وتركها حتى يتم تسمينها تعطى نحو ٢٥٠,٠٠٠ طن لحوم كاملة البروتينات . هذا علاوة على النواتج العرضية الأخرى من جلود وأسمدة بلدية .. إلخ

هذا يوضح مدى الخسارة الفادحة والجسيمة من هذه العادة السيئة.

٧) **انتشار ظاهرة ذبح إناث الماشية داخل وخارج السلخانات وهذا معناه اهداراً لثروتنا الحيوانية . حيث وجد أن معظم المناطق الريفية يعتمد فى توفير لحومها على ذبح الاناث** وذلك لانخفاض أسعارها بالنسبة للجزار محققا من وراء ذلك أرباحا عالية كما وجد أيضا أن الإناث التى تذبح داخل السلخانات حوالى ٢٠٪ منها عشار أضف إلى ذلك مايذبح خارج السلخانات ليتضح مدى الاهدار فى الثروة الحيوانية سواء للاناث الكبيرة أم للولادات المحتملة.

٨) **انتشار ظاهرة المشاركة على الماشية فى الريف المصرى** حيث تقدر أعداد الماشية التى يحوزها أفراد بالمشاركة بنحو ٥٠٪ من جملة أعداد الماشية وحيث إن الشريك " المزارعون ومعظمهم فقراء" يلجأون إلى التخلص من العجول الصغيرة الرضيعة وذلك بالبيع للتاجر والجزار حتى يستفيد الشريك من الألبان لحاجته وحاجة أسرته .

٩) **أما عن تسويق اللحوم والألبان فهى من العمليات المعقدة فى مصر.** حيث تمر بسلسلة طويلة من الحلقات التسويقية تبدأ بالتاجر الصغير وتنتهى بالجزار وبائع اللبن حيث وجدت بعض الدراسات الاقتصادية أن نحو ثلث ثمن كيلو اللحم أو اللبن تذهب إلى جيوب التجار والسماسرة دون استفادة للمنتج " المزارع" أو المستهلك.

أخيرا نقول إن معالجة هذه الأسباب التى أوضحناها والتى بالطبع أدت إلى الارتفاع الجنونى فى أسعار اللحوم والألبان . ليست بالأمر السهل فى ظل ظروف موارد أرضية ومائية ومالية محدودة - مع عدم توافر العلم والتكنولوجيا الحديثة اللازمة للتنمية الحيوانية سواء من حيث التحسين الوراثى أو توفير الأعلاف بأسعار معقولة أو توفير الوقاية والعلاج البيطرى.

القاهـرة والاسكندرية تسـتهلكـن ٦٠٪ مـن الانتـاج المحلـى والمستورد من اللحوم وباقى سـكان مصـر يسـتهلكون البـاقى

من يدارى على الفساد فى مصر؟

د. أحمد محمد صالح

العالم كله يواجه الفساد والافساد بكل قوة وحزم ،فتجرى فى أندونيسيا الآن مواجهة برلمانية متهمة الرئيس الأندونيسى **عبد الرحمن واحد** بالفساد والمحسوبية والتورط فى فضائح مالية ، والكذب على الشعب ،وقامت فى أندونيسيا انتفاضة شعبية تتطالب بإقالته . وذلك بعد أيام من الهدوء النسبى فى أزمة الفلبين التى قادت الانتفاضات الشعبية فيها إلى الإطاحة بالرئيس الفلبينى **جوزيف استرادا** بتهم الفساد واستغلال سلطاته ،وهى تكاد تكون نفس التهم الموجهة للرئيس الأندونيسى . ويجادل استرادا فى أنه ما زال رئيسا وهو بالتالى يتمتع بالحصانة من المحاكمة رغم الإطاحة به بواسطة ثورة شعبية ساندها الجيش .وقال وزير العدل الفلبينى **هيرناندو بيرز** إن استرادا سيسجن فور إدانته بالسرقة أو قضايا فساد أكبر لأنها جريمة كبرى غير مشمولة بالكفالة .استبعد بيرز عودة استرادا للحكم فى الظروف الحالية . ودفعت تداعيات محاكمة الرئيس الفلبينى **جوزيف استرادا** المتهم بقضايا فساد ورشاوى برئيس ثالث أكبر البنوك الفلبينية للاستقالة ، بعد مزاعم ممثلى الادعاء باستخدام استرادا وبعض المؤسسات البنكية فى التعامل مع مكاسب عمليات قمار غير مرخصة . وكان ممثلو الادعاء قد اتهموا الرئيس استرادا وعدة مؤسسات باستخدام فروع البنك لإيداع أموال جمعت من عمليات القمار كما وجهوا اتهامات لمسئولى البنك بعرقلة محاولات التدقيق فى سجلات البنك فى انتهاك لحكم أصدرته المحكمة العليا . ويقول الادعاء إن الوثائق تتضمن نسخة لشيك بقيمة **ثلاثة ملايين دولار** يشتبه بأن استرادا حرره باسم مستعار لشراء منزل فخم لإحدى عشيقاته .

وفى ١-٢-٢٠٠١ قرر البرلمان الاندونيسى توبيخ الرئيس **عبد الرحمن واحد** لسوء تصرفه إزاء فضيحتى فساد ، وهى الخطوة الأولى فى مسار قد ينتهى إلى إقالة أول رئيس منتخب ديمقراطيا فى البلاد . وفى ١٧-٢-٢٠٠١ وجه الادعاء العام فى اندونيسيا الاتهام إلى **توتوت** الابنة الكبرى للرئيس الاندونيسى الأسبق **سوهارتو** بالحصول على ملايين الدولارات بطرق غير شرعية من مشروع خط أنابيب نفط فى جاوا لصالح شركة النفط الحكومية .وهذه آخر تهمة توجه لأحد أبناء الرئيس الذى حكم إندونيسيا لأكثر من ثلاثة عقود .ووصلت **سيتى هارديانتى روكمانا** (توتوت) التى كانت تشغل منصبا وزاريا فى حكومة والدها الأخيرة إلى مكتب المدعى العام فى جنوب جاكرتا برفقة حراسها الشخصيين . وكانت **توتوت** قد تخلفت مرتين فى السابق عن حضور التحقيقات أمام المدعى العام.

ويتركز التحقيق بشأن حصول شركة كانت تتولى توتوت رئاستها عام ١٩٨٧ على مبلغ ٣١٫٤ مليون دولار نظير إنجاز نحو ٣٠٪ من مشروع خط أنابيب نفط لصالح شركة البترول الإندونيسية الحكومية (بترومينا) ،وقدر الخبراء حجم العمل المنجز بنحو١٤٪ مما يقلص حجم مستحقات الشركة كثيرا .وأكد مسئولون فى مكتب المدعى العام استمرار التحقيقات فى القضية ،ولكنهم لم يؤكدوا ما إذا كانوا سيستدعون توتوت للتحقيق مرة ثانية . ولكن الحكومة منعتها بالفعل من السفر إلى الخارج لمدة عام. **وقد حصلت عائلة سوهارتو وأصدقاؤها على ثروة طائلة أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق،وقدرت مجلة تايم الأمريكية عام ١٩٩٩ ثروة العائلة بنحو ١٥ مليار دولار .**

استرادا وأولاده



هموم

وأدانت محكمة إندونيسية أحد أبناء سوهارتو ، وقضت بحبسه ١٨ شهراً . غير أن **تومى سوهارتو** وهو النجل الأصغر للرئيس اختفى عن الأنظار ،كما اعتبرت السلطات أخا سوهارتو غير الشقيق **بروبوسوتيدجو** مشتبهاً به فى قضية فساد أخرى . وتنال اتهامات الفساد الرئيس **سوهارتو** نفسه(٧٩ عاما) إلا أن المحكمة العليا رفضت فى وقت سابق من الشهر الجارى تقديمه للمحاكمة بسبب اعتلال صحته . وقد درج الرئيس الاندونيسى على إعلان ملاحقات الشرطة لنجل الرئيس الاندونيسى السابق فى العديد من المناسبات العامة للتأكيد بأن حكومته مهتمة بمحاربة الفساد فى البلاد ، خاصة تجاه حاشية سوهارتو المتهمة بممارسة فساد واسع فى فترة حكمه الذى إمتد إلى ٣٢ عاما.



عبد الرحمن وحيد

وفى١٩-٢-٢٠٠١ نشرت وكالات الأنبا، أن أربعة أحزاب معارضة فى اليابان وافقت على تقديم طلب لحجب الثقة عن حكومة **مورى** رئيس وزراء اليابان قبيل مناقشة الميزانية ، بعد تضاؤل شعبيتها وتوجيه انتقادات سياسية لها . وكانت آخر موجة انتقاد تعرض لها **مورى** بسبب مواصلته لعب الغولف رغم سماعه خبر غرق سفينة صيد يابانية اصطدمت بغواصة نووية أمريكية قبالة سواحل هاواى. إضافة إلى فضائح فساد طالت بعض أعضاء حكومته أخيراً . وكانت المعارضة اليابانية قد هددت بمقاطعة مناقشات البرلمان حول الميزانية ما لم تظهر الحقيقة بشأن ما تعتبره **فضيحتى فساد طالتا أعضاء فى الحزب الليبرالى الحاكم** .واعتبر المراقبون ذلك بمثابة تسخين للأجواء المتوترة حول حكومة **يوشيرو مورى** ،مما قد يؤثر على شعبيتها ، قبل خمسة أشهر من الانتخابات النيابية . وطالبت المعارضة بتقديم عدد من السياسيين فى الحزب الحاكم للتحقيق بشأن علاقتهم بقضية رشوة من شركة **كى . سى.دى** للتأمين .

وشدد سكرتير عام الحزب الليبرالى المعارض على ضرورة الاستماع لأقوال شهود عيان فى البرلمان حول الفضيحتين قبل مناقشة الميزانية . وأكد سكرتير عام الحزب الديمقراطى الدعوة نفسها ، وطالب بمواصلة الضغط حتى استقالة حكومة مورى . وقد طالت الفضيحة عددا من أركان حكومة مورى ، إذ أرغمت وزير الاقتصاد **فوكوشيرو نوكاغا** على الاستقالة الشهر الماضى . وكانت أنباء قد ترددت عن تلقى نوكاغا **١٥ مليون ين (ما يعادل ١٢٨.٢٠٠ دولار)** من شركة كى . إس. دى وذكرت وسائل الإعلام اليابانية أنه قال إن أحد موظفيه تلقى المال دون أن يتم إخطاره إلا بعد مضى وقت طويل ، وأنه رد المبلغ حينذاك. ويعد نوكاغا ثالث وزير يستقيل من حكومة مورى التى تشكلت فى أبريل /نيسان الماضى ،مخلفا ،وراءه المزيد من الشكوك بشأن مستقبل الائتلاف الحاكم فى الانتخابات البرلمانية فى يوليو/ تموز القادم.

وكان البرلمان فى بيرو قد فتح تحقيقا حول فضيحة فساد سياسى تورط فيها **فلاديمير مونتسينوس** -رئيس الاستخبارات فى حكومة فوجيمورى -أدت إلى الإطاحة برئيس البيرو ألبرتو فوجيمورى وقد اختفى مونتسينوس منذ عزله عن منصبه فى سبتمبر / أيلول الماضى بعد فضيحة تلقى رشوة والإثراء بطريقة غير مشروعة . وكان قد تولى منصبه لمدة عشر سنوات إبان حكم فوجيمورى.

وواصلت **إمارة دبى** حملتها ضد الفساد ، وأعلنت شعبة مكافحة الفساد الادارى ضبط شبكة تضم ١٤ من أفراد الشرطة اعترفوا بتورطهم فى قضايا فساد واختلاس المال العام .ومن بين المعتقلين رئيس قسم جوازات مطار دبى . **وقد نشرت الصحف الإماراتية أسماء الموظفين الأربعة عشر الذين قالت إنهم يعملون فى دائرة الجنسية والإقامة فى مطار دبى الدولى ونشرت صور عدد منهم** .ومن بين المعتقلين ثلاثة ضباط برتب مقدم ورائد وملازم ثان قاموا «باختلاس المال العام الذى كان يجب أن يورد لصالح إيرادات الحكومة» ،وكانت السلطات الإماراتية أعلنت قبل ذلك توقيف عدد من كبار الموظفين المتهمين بالفساد فى دبى ، بينهم رئيس المنظمة العالمية للجمارك ومدير الموانئ ،والجمارك فى دبى وبعض مساعديه بتهمة جمع عشرات الملايين من الدراهم بشكل غير مشروع.

ويوم ١٣-٢-٢٠٠١ قالت مصادر فى **أوكرانيا** إن نائبة رئيس الوزراء السابقة **جوليا تايموشينكو** اعتقلت فى كييف ، وذلك عقب أسابيع من إقالتها بتهم فساد . وأوضح متحدث

ترتيب مصر فى تقارير منظمة الشفافية تراجع من رقم ٥٣ عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ عام ٢٠٠٠ والسبب انتشار حالات الفساد الحكومى

مقاومة الفساد عمل سياسى يحتاج استنفار الوطن كله شعبا وحكومة..

باسم حزبها أن اعتقالها جرى فى مكتب المدعى العام حيث كانت تخضع للاستجواب . ولم يعط أى تفاصيل إضافية . وتنفى تايموشينكو التهم الموجهة إليها وتصفها بأنها من تدبير خصومها السياسيين . ويأتى اعتقال تايموشينكو فى ظل ضغوط داخلية يتعرض لها الرئيس **ليونيد كوتشما** ، واحتجاجات تطالب باستقالته ، ويتهم المدعون فى أوكرانيا تايموشينكو بسرقة الغاز الطبيعى الروسى وتصديره بطرق غير قانونية وبيعه لمصلحتها الشخصية ، وطلبوا من كوتشما إقالتها ليحول بينها وبين استغلال نفوذها الرسمى فى التأثير على مجريات التحقيق فى القضية.

ونشر يوم ١٧/١٢/٢٠٠٠ م، وتحت عنوان **شيراك** مطالب بتوضيح حول فضائح مالية ، أن الرئيس الفرنسى **جاك شيراك** يتعرض لضغوط متزايدة من أجل الادلاء بشهادته فى قضية تتعلق بفضيحة مالية تتعلق بحزبه ، بعد أن أعربت وزيرة فى الحكومة وأحد المحامين البارزين عن وجوب تقدم الرئيس للشهادة . ودعت وزيرة البيئة الفرنسية **دومينيك فويان** الرئيس جاك شيراك للادلاء بشهادته أمام المحكمة بخصوص فضيحة الرشوة العالقة بحزبه ، وأكدت فويان أن العدالة ستبين الحقيقة ، وأضافت أنه لا غضاضة فى أن يمثل الرئيس شيراك أمام المحكمة ليدلى بشهادته رغم الحصانة التى يتمتع بها خلال فترة رئاسته .وكان شيراك قد أعلن فى مقابلة تلفزيونية أنه سيرفض الإدلاء بشهادته إذا طلب منه ذلك .ويعتقد القضاة أن **حزب شيراك طالب فى الثمانينات وأوائل التسعينات حين كان شيراك رئيسا لبلدية باريس بأموال غير مشروعة من شركات مبان مقابل إعادة التعاقد معها ومنحها امتياز بناء مدارس فى باريس ،واقتسام الأرباح مع الحزب الاشتراكى الذى يتزعمه اليوم رئيس الحكومة ليونيل جوسبان** . ويقول شيراك إنه لا يعتقد أن حزبه شريك فى الفضيحة ، وقال إن هذه المسألة تستهدف التشكيك فى النظام السياسى الفرنسى . وكان اسم شيراك قد ورد فى أربعة تحقيقات منفصلة حول قضايا فساد مما أدى إلى تزايد احتمالات استدعائه للمثول أمام القضاء كشاهد . ويقول خبراء قانونيون إنه رغم أن المحكمة الدستورية كانت قد منعت شيراك العام الماضى من المثول أمام المحاكم كمتهم خلال فترة رئاسته، إلا أنهم لا يجدون فى قرار المحكمة ما يحول دون مثوله كشاهد فى القضية.

وفى١٥-٢-٢٠٠١ أعلن رئيس مكتب مكافحة الفساد فى الحكومة الباكستانية الجنرال **خالد مقبول** أن حكومته لن تبرم أى اتفاق للعفو عن رئيسة الوزراء السابقة **بينظير بوتو** أو زوجها المسجون حاليا واللذين أدينا بالفساد عام ١٩٩٩ . وقبل ذلك نشر يوم ١٠-١٢-٢٠٠٠ أن السلطات الباكستانية أبعدت رئيس الوزراء السابق **نواز شريف** و١٩ فردا من أقاربه إلى المملكة العربية السعودية . وكانت محكمة باكستانية قد أصدرت حكما بالسجن مدى الحياة على شريف بعد إدانته بقضايا فساد ومحاولة اغتيال مشرف . وتضمن الحكم الصادر بحق شريف منعه من ممارسة السياسة لمدة ٢١ عاما ،ومصادرة ممتلكات له تبلغ قيمتها ٨ر٣ مليون دولار ، ويرافق شريف إلى منفاه عدد من أقاربه ، منهم زوجته أم كلثوم ، ووالده وابنه وشقيق أصغر له كان أدين معه فى قضايا الفساد وسوء استغلال المنصب.

وفى٢٠-١-٢٠٠١م، ناشد القادة الدينيون فى جنوب أفريقيا الرئيس **ثابو مبيكى** بضمان الشفافية فى التحقيقات الجارية حول مزاعم فساد تشوب صفقة سلاح كبيرة . وقال بيان صادر عن مجلس كنائس جنوب أفريقيا إن هناك شعوراً عاما بأن هناك شيئا مريبا قد جرى ، وأن مؤسساتنا الديمقراطية قد تم تجاوزها ، وأن هناك قوى مضللة ومؤذية موجودة ، وأن الإجراءات الصحيحة قد تم الاستخفاف بها. وحذر القادة الدينيون من أن جنوب أفريقيا أصبحت منقسمة حول القضية



وطالبوا بأن يكون التحقيق نزيها وشفافا احتراما للرأى العام وضمانا لسلامة الإجراءات التى تتخذ وحرصا على القائمين بمسئولية التحقيق .وكان وفد من قادة دينيين مسيحيين ويهود ومسلمين وبهائيين وهندوس التقى الرئيس مبيكى الجمعة الماضى .وجاء موقف القادة الدينيين بعد إعلان الرئيس مبيكى فى وقت سابق إبعاد لجنة مكافحة الفساد عن التحقيقات الجارية بشأن صفقة سلاح بمليارات الدولارات مع شركات أجنبية . ويصدم الرئيس مبيكى بهذه الخطوة ضغوطا شعبية واسعة وتوصية برلمانية بأن تتدخل **لجنة القاضى وليم هيث الخاصة بمكافحة الفساد** فى التحقيق الجارى حول الصفقة .وهاجم مبيكى القاضى هيث . المعروف بحماسه الشديد فى محاربة الفساد، لتحديه للسلطات الرسمية ،وإعلانه أنه لن يسمح لمثل هذه الأعمال المريبة بالاستمرار .وجاء موقف مبيكى من القاضى هيث استنادا إلى قرار للمحكمة الدستورية فى نوفمبر / تشرين الثانى الماضى بعدم دستورية اللجنة التى يرأسها . وقد منحت المحكمة الحكومة مهلة سنة لاستبداله بشخص آخر. وكانت صفقة السلاح التى تبلغ قيمتها ٤٫٥ مليار دولار قد جرى التوقيع عليها فى ديسمبر /كانون الأول من عام ١٩٩٩ ،وتشمل شركات من ألمانيا وإيطاليا والسويد وبريطانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا ،ومن المفترض أن تقوم تلك الشركات باستثمارات توفر ٦٥ ألف فرصة عمل . ولكن هناك مزاعم بأن الفساد والرشوة تحيط بالصفقة ، وأثارت الكثير من الاهتمام على الصعيد الشعبى.

وفى ١٨/ ١/ ٢٠٠١ أعلن أن صندوق النقد الدولى يوقف مساعدته لكينيا على خلفية ما أسماه انتكاسات خطيرة فى جهودها لمكافحة الفساد . تأتى هذه الخطوة بعد أقل من ستة أشهر على تجميد الصندوق حظرا كان فرضه على مساعداته لنيروبى . والذى استمر ثلاثة أعوام . وقد اتخذ الصندوق قراره هذا بعد قرار المحكمة الدستورية أواخر العام الماضى بتجريد هيئة مكافحة الفساد من سلطاتها المتعلقة بالتحقيق ،وتقديم الادعاء ضد من يشتبه فى ضلوعه فى قضايا فساد . وبررت المحكمة قرارها بالقول إن هذه الصلاحيات تعتبر تعديا على سلطات جهازى القضاء ،والشرطة.

وهدد رئيس القضاة الكينيين بإلغاء جميع القضايا المرفوعة إلى المحكمة من قبل هيئة مكافحة الفساد التى اعتبرت المحكمة الدستورية


الرئيس مبارك

تشكيلها إجراء غير قانونى فى ديسمبر / كانون الأول الماضى .وكانت المحكمة الدستورية قد سحبت من هيئة مكافحة الفساد الكينية سلطات التحقيق والادعاء ، وقالت إن تلك الصلاحيات تنتهك سلطات القضاء والشرطة.

والآن بعد هذه البانوراما السريعة حول الشفافية والكيفية التى يواجه بها العالم حالات الفساد والإفساد ، ورغم أن **معظم الدول التى ذكرت فى متن المقال ترتيبها متقدم عن مصر فى مقياس الفساد يعنى دول أكثر نظافة ، يجعلنا نتساءل هل نحن فى مصر نستمرئ الفساد ؟. ونتعايش معه!.**

فمثلا فى عام ٢٠٠٠ فقط كانت **قضية نواب القروض** الذين استولوا على ١٢٥٠ مليون جنيه دون ضمانات ،وقضية **مصطفى البليدى** الذى استولى على١٤٨ مليون جنيه ، وقضية **محمود وهبه** الذى امتنع عن سداد مديونيات تقدر بـ ٣٨٧ مليون جنيه ، وغيرهم كثير مثل هروب **حاتم الهوارى** تاركا مديونية تقترب من المليار جنيه ،هذا غير القصة المعروفة بأن٦٧٪ من مأمورى ضرائب مصر متورطون فى جريمة الرشوة، وأخيرا نشر أن شركة الحديد والصلب تخسر مليارات سنويا ، وكانوا منذ عشرين عاما اعلنوا أنه سوف يتم إصلاح الشركة ، عشرين عاما ! من المسئول؟.

وهذه الأمثلة تجعلنا نقف ونفكر! فعلى الرغم من كل مظاهر آليات الفساد والإفساد التى نعيشها يوميا كمواطنين منذ عشرات السنوات ، ويتحدث الناس فى الوطن عن الفساد الذى أصبح حقيقة دامغة، ولكن الجميع لا يفعلون شيئا لمواجهة هذا الفساد غير المسبوق ، ويكتفون بالكلام السرى عنه ، ويمارسون الإفساد لتسهيل أمورهم الحياتية فى المواقع الحكومية .

وفى تقارير منظمة الشفافية الدولية عن سنوات **١٩٩٦ /٩٧/٩٨/٩٩/٢٠٠٠**كان ترتيب مصر على التوالى **٥٣ / ٦١/ ٦٣/ ٤١/ ٦٣** **،وتفسر التقارير تدنى ترتيب مصر فى مقاييس الفساد بانتشار حالات فجة من الفساد الحكومى** ،ونحن لا نحتاج شهادات أجنبية لإثبات الفساد ، بل يكفى حديث **الرئيس مبارك** الذى قال فيه بوضوح وصراحة منذ عدة أسابيع فى حديث صحفى لوكالة أنباء الشرق الأوسط ، إننا شطار حينما نتحدث عن الفساد وضعف الادارة ، وهذا أمر موجود فى العالم كله، واسترسل قائلا إننى لا أبرر الفساد فكل من يرتكب جرما يحاسب عليه ،وكل من يفسد يقدم للمحاكمة وتتخذ ضده أقصى الإجراءات ..فهذا المطلوب منا كحكومة ، ولكن المؤسف أن البعض يدارى على الفساد!! .

هذا ما قاله الرئيس مبارك ، ويجب أن نقف عند الإشارة الأخيرة فى حديثه؟. من **هم الذين يدارون على الفساد ؟ ويدارون عن من؟ ومن هم الذين يسهلون ويساعدون الذين هربوا بالملايين من أموال البنوك خارج مصر والبقية تأتى وتستعد للهرب؟** كل ذلك والوطن واقف فى تناحة يتفرج ، تحت مزاعم أن القضاء وحده يكفى لمقاومة الفساد ، والحقيقة أن **مقاومة الفساد عمل سياسى يحتاج استنفار الوطن كله شعبا وحكومة** .

فلم نسمع عن انتفاضة الناس واحتجاجاتهم ضد الفساد كما يحدث فى دول آسيا ! لماذا؟ لم نسمع أن البرلمان المصرى وقف ودرس حديث الرئيس ، وطالب الحكومة بمحاسبة من أشار إليهم الرئيس ! ؟ والعجيب أن من ضمن التهم الموجهة للرئيس الأندونيسى وأيضا الفلبينى هى الكذب على الشعب ،ونحن فى الوطن كذبوا علينا عشرات السنوات وأخذوا يعدوننا بأن الرخاء قادم ، واتضح الآن كذبهم! فمن نحاسب ؟ ومن المسئول عن المحاسبة ؟ ونصدق من؟ الواقع يقول إن الكل يكذبون ويغطون على حقيقة الأوضاع المتدنية للوطن ؟ فما الحل؟.

مصر

٥٥ عاما على توهج اللجنة الوطنية للطلبة والعمال

سنوات مد اليسار المصرى وجزره

د.وليد عبد الناصر

لم يكن عام١٩٤٦ عاما عاديا فى حياة مصر على وجه العموم،وحركتها الوطنية بشكل خاص، واليسار المصرى بصفة أكثر خصوصية.

فعندما شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء ،كانت مصر تشهد إرهاصات انبعاث الحركة الوطنية من جديد ليس فى كواليس الحكومة والأحزاب الشرعية ، بل على مستوى الشارع المصرى وأساسا بواسطة قوى لم تكن تحظى بالاعتراف القانونى ، وبدأت هذه القوى تأخذ زمام المبادرة وتطرح بديلا للصيغ التقليدية للخطاب والعمل السياسى والمطالب الشعبية التى عرفتها مصر منذ ثورتها الشعبية عام١٩١٩ .فقد اقتصرت شعارات السياسة ، سواء فى دهاليزها أو فى الشارع المصرى ،فى السابق على مطالب الاستقلال ووحدة وادى النيل (مصر والسودان) ، **إلا أن اللغة تحولت شكلاً ومضمونا ،كما وكيفاً ، فلم يعد الاستقلال السياسى والعسكرى هو وحده المقصود، بل امتد ليشمل الاستقلال الثقافى**، بل وتحدثت قوى سياسية (الإخوان المسلمون/ مصر الفتاة- الحزب الاشتراكى) عن الاستقلال الثقافى والحضارى . إلا أن الجديد والمهم كان أن الحركة الوطنية فى طورها الذى تبلور بدءاً من نهايات الحرب العالمية الثانية دفعت بشعارات داخلية تضمنت مطالب **العدالة الاجتماعية وإنهاء أوضاع الظلم الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى السائدة**، وشعارات خارجية كان منها ليس مجرد العمل لإنهاء الاحتلال البريطانى لوادى النيل بل عدم الدخول فى أى علاقات تحالف مع بريطانيا أو الولايات المتحدة أو التكتل الغربى بشكل عام. **وترددت للمرة الأولى -ولو على استحياء-شعارات تطالب بحق تقرير المصير للسودان.**

وفى واقع الأمر ،فإن حزمة متكاملة من المطالب السياسية- الداخلية والخارجية- والاقتصادية والاجتماعية كانت تأخذ طريقها إلى المقدمة ضمن شعارات الحركة الوطنية المصرية، وشملت- بالإضافة إلى ما سبق ذكره وبشكل أكثر تفصيلا -الدعوة إلى إصلاح زراعى يتضمن إعادة توزيع الأراضى الزراعية بعد وضع حدود قصوى على الملكية الزراعية وتوفير الحماية للعمال الزراعيين ، وإلى تبنى برنامج تصنيعى طموح برعاية الدولة يخرج مصر من حالة الاعتماد على ما تفعله الأسواق الدولية بسلعة واحدة تصدرها هى القطن، وإلى الاعتراف **بتقنين حرية العمل النقابى وتعدديته واستقلاليته وديمقراطيته ، ومشاركة العمال فى إدارة أماكن العمل ، بل وإلى بناء قطاع عام يقود عجلة التنمية** ،مع ضمان معاشات وتأمينات اجتماعية وغطاء تأمينى صحى شامل للمواطنين ومجانية التعليم على مختلف مستوياته ووضع حد أدنى للمرتبات وحد أقصى لساعات العمل، وإنهاء الدور القائد فى الاقتصاد والسياسة والمجتمع للطبقتين الإقطاعية والرأسمالية على حد سواء ، بل والدعوة إلى تأميم بعض المصالح الاقتصادية الخاصة مثل المصارف والمؤسسات والمصانع الكبرى ، ووضع حدود قصوى للتفاوت بين الدخول والثروات . وامتدت هذه الشعارات على الصعيد الداخلى لتصل إلى حد رفع مطلب إقامة ديمقراطية شعبية ،وهو النمط الذى كان بدا يتبلور فى الدول التى سارت على النهج السوفيتى عقب إنتهاء الحرب الثانية أو الأحزاب الشيوعية التى كانت تحاول إعادة هذا النموذج فى بلدانها .وعلى الصعيد الخارجى ، بدأت الدعوة- ولو مستترة-للتحالف مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية الوليدة ودعم حركات التحرر الوطنى عبر العالم ،وتصعيد المواجهة مع الغرب من مجرد الدعوة لإنهاء الاحتلال وعدم التحالف مع الدول الغربية إلى تصنيف مصر ضمن الجبهة العالمية المعادية للغرب.

ولا يمكن فهم ما تقدم من شعارات ومطالب مستجدة على أجندة الحركة الوطنية المصرية سوى فى ضوء ما أحدثته الحرب العالمية الثانية ونتائجها من تحولات جذرية على الصعيد الدولى ودلالات ذلك ليس فقط فى أوروبا ، بل فى مختلف أنحاء العالم .فبعكس الدعاية الغربية الكثيفة التى شكلت ستاراً من التعتيم على أى إنجاز تحقق فى الاتحاد السوفيتى قبل الحرب ،فقد أتاحت تطورات الحرب واضطرار الدول الغربية

الحركة الطلابية قبل الثورة.. طالبت بالعدالة الاجتماعية والاصلاح الزراعى وتقنين العمل النقابى والتأميم

■ دور التنظيمات الشيوعية فى حرب التحرير الوطنية .. أضاف إلى رصيدها الكثير وأسهم فى تعميق جذورها الشعبية.

■ اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تعرضت لانشقاقات عديدة لكنها ظلت قوية .. وقمة المواجهة مع السلطة كانت مع أحداث ٢١ فبراير١٩٤٦.

الرأسمالية الكبرى وفى مقدمتها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة للتحالف مع الاتحاد السوفيتى فى ضوء معطيات المواجهة مع دول المحور (**ألمانيا/ إيطاليا/ اليابان**) ، ثم الانجاز الذى حققه الاتحاد السوفيتى فى معركة ستالينجراد ودحر القوات الألمانية والدور المحورى للسوفيت فى المساهمة فى تحقيق هزيمة النازية والفاشية فى أوروبا وصولا إلى دخول الجيش الأحمر برلين ، نقول **أتاحت تلك التطورات الفرصة للاتحاد السوفيتى لتوظيف السماح النسبى فى الإعلام الغربى بنقل أنباء الانتصارات السوفيتية لتسويق نموذجه الفكرى والسياسى خارجيا بهدف كسر العزلة المفروضة عليه من الغرب.**

وفى الحالة المصرية ، كانت الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية مؤهلة للتأثر بانتشار التوجهات اليسارية عبر العالم ، بعد عقود كانت كلمة« **الاشتراكية**» فيها محل إدانة واتهام، وكانت كلمة« **الشيوعية**» تعامل كمرض معد أكثر منها كجريمة سياسية ودون أى تسامح تجاهها .فالحرب العالمية الثانية كان لها أثرها فى تراجع حاد فى تجربة بناء اقتصاد رأسمالى وطنى فى مصر، وهى تجربة بدأها طلعت حرب منذ عقد العشرينات ،ومعها انهارت أسعار القطن وعمت الفوضى البورصة المصرية ،وكان أول ضحايا هذه الانهيارات الطبقات الدنيا والوسطى ، فى الحضر والريف ،من موظفين وعمال وفلاحين ومهنيين وحرفيين . **وبالتالى جاء التأثير اليسارى على بيئة مستعدة للتجاوب ،خاصة وأن عدد المتعلمين كان فى تزايد وتصاعد** مع أعدادهم وعيهم السياسى والفكرى ليس فقط بما يجرى فى مصر، بل أيضا بما يدور حولها إقليميا ودوليا، بالاضافة إلى اتساع قاعدة الطبقة العاملة الصناعية فى العقدين التاليين لإعلان استقلال مصر طبقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ونذكر هنا أنه تأسس **حزب شيوعى مصرى** منذ عام١٩٢٢ ، ثم ظهرت الكثير من التنظيمات التى تبنت الفكر الماركسى والتى عانت بدورها حالات انشقاقات وإعادة توحيد بوتيرة متسارعة ،بحيث لم يعد من السهل التعرف على فصائلها أو تحالفاتها بوضوح، علماً بأنها كانت جميعا محجوبة عن الشرعية . ولم يقتصر الوجود الشيوعى على العمل السياسى والحزبى، بل شمل أيضا نشاطا صحفيا فعالا ومتنوعا نجح فى تجاوز عقبات الحظر والرقابة، وربما كان له الدور الأكبر فى كسب أرضية شعبية لصالح اليسار . ولم يكن بزوغ قوة اليسار فى مصر فى أعقاب الحرب الثانية منحصرا فقط فى الفصائل الشيوعية المختلفة، بل عكس شكلا جبهويا شمل أيضا تيارا جديدا داخل حزب الوفد الذى عرفه الناس لعقود ليس فقط على أنه حزب الأغلبية، بل أيضا على أنه حزب ليبرالى ، إلا أن **تيارا يساريا من الشباب -خاصة الطلاب- صعد فى صفوف الوفد بقيادة رموز مثل مصطفى موسى وعبد المحسن حمودة ،وعرف هذا التيار تاريخيا باسم« الطليعة الوفدية» برغم عدم إنسلاخه تنظيميا عن الوفد** الذى كانت قيادته تتجه يميناً عبر منح مناصب قيادية لشخصيات بسبب انتمائها الأسرى وقوتها الاقتصادية دون اعتبار لدور وطنى أو نضالى لها. كما ضم هذا التكتل الجبهوى تنظيمات ومجموعات أخرى متعددة ،وكان أحيانا ينضم إليهم **عناصر الحزب الاشتراكى(مصر الفتاة سابقا)** ،وأحيانا أخرى يتراجعون وينضمون إلى تحالفات مع قوى سياسية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين أو غيرها.

وتجسد الوجه الجديد للحركة الوطنية المصرية تنظيميا فى عدة أشكال كان من أهمها، اللجنة الوطنية للطلبة ثم لاحقا اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال التى عكست تحالفا اجتماعيا بنفس القدر الذى عبرت به عن ائتلاف سياسى وكان لها دور كبير فى العامين التاليين لانتهاء الحرب العالمية الثانية فى إسقاط حكومات الأقلية المتتالية التى حاولت تمرير اتفاقيات مع المحتل البريطانى والحفاظ على هيبة الحكم الملكى فى مصر. ومن أهمها حكومة إسماعيل صدقى ،كما كان لشعارات اللجنة الوطنية العليا وأفكارها صدى متزايداً على صعيد المشهد السياسى المصرى . وبالرغم من تعرض اللجنة الوطنية العليا لانشقاقات عديدة وتأسيس لجان أخرى بواسطة قوى سياسية منافسة، فإن تأثيرها كان الأقوى ،وكانت أحداث ٢١ فبراير ١٩٤٦ هى قمة المواجهة بين اللجنة والسلطة الحاكمة فى مصر فى ذلك الوقت وتجسدت خلالها جميع شعارات ومطالب اللجنة.

إلا أن مرحلة جزر داهمت اليسار المصرى ، وارتبطت بشكل أساسى ومباشر بتصاعد وتيرة الأحداث فى فلسطين وارتفاع حدة التعاطف فى الشارع المصرى مع ما يجرى للعرب هناك على يد اليهود وتشكيلاتهم العسكرية ،خاصة مع تزايد المواجهات المسلحة بين العرب واليهود فى فلسطين والشعور بالخطر المحدق الذى يتهدد عروبة فلسطين مع تقدم اليهود فى مسيرة النجاح لتحقيق أهدافهم بترجمة وعد بلفور الصادر عام١٩١٧ إلى حقيقة على الأرض : أى وطن قومى لليهود فى فلسطين .وقد وصلت تطورات الوضع فى فلسطين إلى قمتها مع صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة **رقم١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧** والذى أضفى شرعية دولية على مطلب اليهود بتأسيس دولة فى فلسطين مع الإقرار بوجود دولة عربية أيضا هناك ووضع نظام دولى خاص لمدينة القدس ، ثم اندلاع الأعمال العسكرية أولا بين المقاومة العربية من فلسطين ومن بقية الأقطار العربية وبين الميليشيات اليهودية ، ثم حرب فلسطين بين الجيوش العربية ودولة إسرائيل بعد إعلان قيامها فى مايو ١٩٤٨.

ومع كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها كانت المشاعر الشعبية المصرية فى تصاعد دعما للعرب فى فلسطين . ويوضح ذلك بما لا يدع مجالا للشك أن **الوعى العربى للشعب المصرى سابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،مع عدم إنكار أن قضية فلسطين كان لها بعد دينى لدى الشعب المصرى فى ضوء وجود المقدسات الإسلامية والمسيحية هناك.** وبينما كانت التوجهات العامة للشارع المصرى مناهضة لأطماع اليهود فى فلسطين ،وتطوع آلاف المصريين- سواء من المنتمين لتيارات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين أو من ذوى المشاعر الوطنية والقومية من غير المنتمين سياسيا أو حتى من ضباط الجيش- فى صفوف المقاومة العربية التى حاربت فى فلسطين مع أهلها

العرب قبل اتخاذ الدول العربية قرار الحرب رسميا ضد دولة إسرائيل بعد إنشائها ، فإن موقف غالبية التيارات الشيوعية فى مصر جاء مغايراً لذلك إلى حد كبير.

ويهمنا هنا أن نوضح عدداً مهماً من التنظيمات الشيوعية فى مصر التى نشأت وبزغت فى الأربعينيات كان يحتل موقع القيادة فيها اليهود -ومعظمهم من ذوى الأصول الأجنبية- ولم تثر هذه المسألة حساسية تذكر فى صفوف القوى الوطنية المصرية من جهة تفاعلها مع تلك التنظيمات ،كما لم تثر أى حرج لتلك التنظيمات على صعيد الشارع المصرى ، ربما **لأن الأولوية كانت للقضية الوطنية ثم الديمقراطية فالعدالة** الاجتماعية حيث لم تكن مواقف تلك التنظيمات أقل قوة- إن لم تكن أكثر- من بقية القوى الفاعلة على ساحة العمل الوطنى فى مصر .كما ربما يرجع السبب فى غياب أى حساسية تجاه موقع اليهود فى تلك التنظيمات إلى التعاطف النسبى مع اليهود خلال الحرب العالمية الثانية بسبب نجاحهم فى الترويج الإعلامى والسياسى على الصعيد العالمى لما تعرضوا له من «مذابح» على يد ألمانيا الهتلرية وبقية القوى النازية والفاشية فى أوروبا ،**حيث أدركت قطاعات من الشعب المصرى- خاصة تلك التى حظت بدرجة من التعليم وطورت قدراً من الوعى- أن العداء للسامية وإن بدأ باليهود قد ينتقل لاحقاً للشعوب العربية.**

وقد بدأت إرهاصات ما يفسر عادة على أنه سوء تقدير غالبية التيارات الشيوعية فى مصر إزاء تطورات القضية الفلسطينية بمواقفها تجاه الهجوم على منشآت مملوكة لرأسماليين يهود مصريين ،خاصة فروع لمصانع أو محلات تجارية خاصة بهم، وقد اتهمت تلك التيارات من أسمتهم بالقوى الفاشية فى مصر ، وأحيانا جماعة الإخوان المسلمين ، بالمسئولية عن تلك الأعمال واعتبروها إثارة لنعرات قومية شوفينية تحول اتجاه اهتمام الشعب المصرى بعيدا عن قضية التحرر الوطنى لمصر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، و«تزييف وعى» القوى الشعبية المصرية بإثارة نعرات دينية وطائفية على حساب وحدة الشارع المصرى لتحقيق مطالبه الوطنية ، بل واتهمت هذه الأعمال بشق صف القوى الوطنية .

وبهذا ،فضل الشيوعيون المصريون أن يتغاضوا عن واقع أن **معظم هذه الهجمات طالت مصالح «رأسماليين مصريين يهود»- أى بعدها الطبقى- لصالح تفسيرها ببعد دينى وقومى متشدد ، أى أنها مجرد أهداف يهودية، وهو تقدير لم تشاركها فيه قطاعات أخرى من القوى الفاعلة سياسيا فى مصر حينذاك.**

وجاء موقف غالبية التيارات الشيوعية فى

موقف الأحزاب الشيوعية من قضية فلسطين فى الأربعينيات

مصر إزاء التطورات اللاحقة فى فلسطين ليزيد الوضع تعقيداً لها فى الشارع المصرى ويمنح الفرصة لخصومها لسحب البساط من تحت أقدامها بعدما حققته من نجاحات واختراقات سياسية وفكرية ، شعبية وإعلامية ، بارزة خلال الفترة من١٩٤٥ إلى١٩٤٧ .فجميع التنظيمات الشيوعية فى مصر أحجمت عن إرسال متطوعين إلى فلسطين للقتال بجانب العرب، ولم تقم بأى جهد لتعبئة موارد مالية أو إرسال مساعدات لعرب فلسطين . إلا أن الأهم من ذلك هو **أن العديد من التنظيمات الشيوعية بدأت تنظر لرؤيتها لتطور الأوضاع فى فلسطين من منطلق ما تمليه عليها انتماءاتها الأيديولوجية** .فهى- نتيجة لتفسيرات معينة للموقف النظرى للماركسية إزاء المسألة القومية والدين-سعت إلى بسط تفسير أممى طبقى لتلك الأحداث .فبعضها رأى فى الحرب الجارية فى فلسطين بين العرب واليهود حرباً يقودها «الرجعيون» الذين يعبرون عن عصبيات قبلية وقومية ودينية على الجانبين الفلسطينى والعربى- خاصة فى ضوء علاقات مفتى فلسطين الأسبق **أمين الحسينى** مع ألمانيا الهتلرية- **وكذلك اليمين اليهودى** ، وذلك باعتبارها حربا تحقق مكاسب للطرفين ولكنها تأتى على حساب مصالح الطبقة العاملة العربية واليهودية على حد سواء .

والبعض الآخر ذهب إلى حد اعتبار أن إنشاء دولة إسرائيل يطرح أملا فى انتصار القوى التقدمية فى المنطقة ويجعل من الدولة الوليدة جزيرة تقدمية وسط بحر من الحكومات الرجعية العربية. وهذه وجهة نظر تتشابه فى هيكلها وإن لم يكن فى مضمونها مع ما يردده بعض الليبراليين فى الغرب اليوم من أن إسرائيل جزيرة ديمقراطية وسط بحر الدكتاتوريات العربية! ولا جدال فى أن أصحاب هذا الرأى فى صفوف التنظيمات الشيوعية المصرية كانوا متأثرين بالدور القيادى لدى تأسيس دولة إسرائيل للقوى العمالية والاشتراكية وارتباط ذلك بتجربة «الكيبوتزات» وغيرها من المفاهيم ذات الجذور اليسارية.

كما تأثرت آراء التيارات الشيوعية فى مصر بشأن فلسطين بموقف الاتحاد السوفيتى تجاه دولة إسرائيل ،حيث سارع بالاعتراف بها، وحكم ذلك وجود علاقات بين قيادات سوفيتية وبعض قادة الدولة الوليدة المنتمين لقوى عمالية واشتراكية ،وكذلك تقدير السوفيت فى **عهد ستالين** بأن الحكومات العربية هى حكومات رجعية تدور فى فلك الغرب ولا أمل فى التعامل معها أو الرهان على تحولها سلميا أو ثوريا إلى الطريق الاشتراكى فى المدى المنظور.

وقد أدت هذه المواقف إلى تراجع الشعبية الواسعة التى كانت التنظيمات الشيوعية المصرية قد اكتسبتها بشكل تراكمى منذ نهايات الحرب العالمية الثانية، **كما ألقت تلك المواقف بظلال كثيفة على المستقبل السياسى لتلك التنظيمات حتى عام ١٩٥٠** ،حين سنحت فرصة جديدة لليسار المصرى لإحياء تقدمه والبناء عليه .فمن جهة ،كانت التعبئة الشعبية بشأن قضية فلسطين قد تراجعت نسبيا فى أعقاب اتفاقيات الهدنة فى رودس عام١٩٤٩ .ومن جهة أخرى ،كانت انتخابات نيابية ديمقراطية قد جرت فى ذلك العام وجاءت بحزب الوفد صاحب الأغلبية تقليديا إلى الحكم من جديد وبدأت حكومة الوفد بمناخ ديمقراطى فى إطار المواجهة المزدوجة مع الاحتلال والسراى بما سمح بهامش واسع نسبيا من حرية الحركة السياسية والاعلامية للتنظيمات الشيوعية **.ومن جهة ثالثة، عادت القضية الوطنية إلى الواجهة من جديد ، وبالتالى برز مرة أخرى موقف اليسار المتشدد فى هذا الشأن والمتماشى مع مشاعر الشارع المصرى.**

وكانت نقطة التحول النوعية التى نقلت اليسار المصرى من مرحلة جزر إلى مرحلة مد جديدة هى قرار حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ مما أعطى الضوء الأخضر لبدء المقاومة الشعبية ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة وإنطلاق ما جرى العرف على تسميته فى تاريخ مصر بحرب التحرير الوطنية .

وفى سياق تلك الحرب ، شارك اليسار بمتطوعيه ومجموعاته- مثله مثل قوى وطنية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى(مصر الفتاة) ووطنيين غير منتمين لتيارات سياسية- حصل الجميع على التدريب والسلاح من ضباط وطنيين بالجيش المصرى كانواطلائع حركة الضباط الأحرار التى قادت حركة الجيش التى عرفت لاحقا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد أضاف دور التنظيمات الشيوعية فى حرب التحرير الوطنية الكثير إلى رصيدها وسهم فى تعميق جذورها الشعبية وروابطها التنظيمية بقواعدها ،كما سمح بمنح عناصرها فرصا للتدريب والتسليح، إلا أن هذه الفرصة لم تستمر طويلا ، نظرا لاندلاع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية وإقالة حكومة الوفد والعودة إلى حلقة مفرغة جديدة من حكومات أحزاب الأقلية المتعاقبة وقبضة حديدية امتدت حتى يوليو ١٩٥٢.

إدارة بوش .. ما بين العراق وإسرائيل



شارون طلب من الأمريكيين الفصل بين العراق والفلسطينيين.. والا يقيموا عرفات بأكثر من حجمه .. وأن يتعاملوا معه كقائد منبوذ فى العالم العربى

رسالة حيفا

نظير مجلى

رئيس الوزراء الاسرائيلى ، **ارئيل شارون** ، توجه إلى الولايات المتحدة فى زيارة تقليدية لكنه أراد لها أن تكون تقليدية.

تقليدية ،لأن كل رؤساء الحكومات الاسرائيلية، اعتادوا على القيام بزيارة إلى الولايات المتحدة حال انتخابهم منذ سنة ١٩٧٤.(**اسحق رابين** هو الذى بدأ هذا التقليد)ففى حينه ، **كانت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية قد شهدت نقلة نوعية خلال حرب أكتوبر ١٩٧٤ ، إذ دخل الأمريكيون إلى المعارك ضد مصر بطائراتهم وطياريهم.** وبعد الحرب قامت الولايات المتحدة بتعويض إسرائيل عن خسائرها .وانتخب السفير الإسرائيلى فى واشنطن (**رابين**) رئيسا للحكومة . وبدأت الولايات المتحدة تقدم مسـدات سنوية ثابتة لإسرائيل بقيمة ٣ **مليارات دولار (١٫٨ مليار مساعدات عسكرية و١٫٢ مليار مساعدات مدنية)** .وبدأ ما يسمى بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

وقد سار على هذا التقليد رؤساء الحكومات اللاحقون ، **مناحم بيجن ،واسحق شامير ،وشمعون بيريز (ثم رابين ثانية) وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك** وأصبحت تعرف تلك بـ« زيارة الولاء» .يعرض فيها كل منهم سياسته ويستمع للنصائح.

إلا أن **شارون** جاء إلى هنا يحمل مهمة إضافية وأساسية هى **تبييض سمعته وتنظيف تاريخه الدموى**. وهي المهمة التى بدأها منذ أن استغل هزيمة زعيم حزبه ، **بنيامين نتنياهو** (سنة ١٩٩٩) وتولى رئاسة الحزب، وحدد لنفسه هدف الوصول إلى رئاسة الحكم .وكان ذلك حلماً يبدو وهما ، لم **يصدق احد فى إسرائيل أنه سيتحول إلى حقيقة** .حتى **شارون** نفسه اعتبره مغامرة لاشئ يضمن نجاحها .

وجاءت المصادفة حين منى **إيهود باراك** بذلك الفشل الذريع فى الحكم ،وانسحب **بنيامين نتنياهو** من المنافسة،ففتحت الطريق أمام **شارون.**

وكان من الطبيعى أن يدير **باراك** معركته ضد **شارون** ،من خلال تاريخه الأسود ، رغم أنه صديقه الشخصى ،فحاول تخويف الناخبين من خطر جر **شارون** المنطقة إلى حرب كارثية

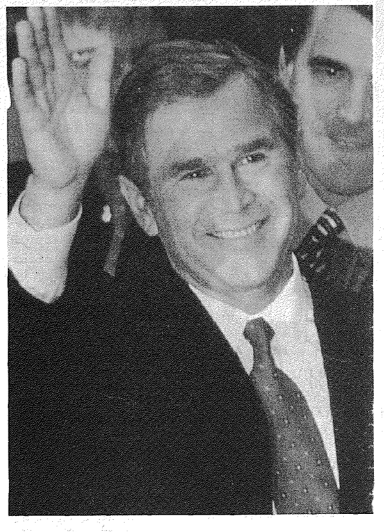
ومن خطر تجنيد العالم كله ضد إسرائيل بسبب تطرفه وسياسته المغامرة .إلا أن **شارون** سار على هدى وإرشادات رجل الإعلام الأمريكى ،**ارثورفنكلشتاين**، الذى نصحه بأن يتحول إلى شارون جديد .فبدلا من شارون ،المرتبط اسمه بمجازر صبرا وشاتيلا فى لبنان عام ١٩٨٢ (حين هاجمت قوات الكتائب اللبنانية مخيمى اللاجئين الفلسطينيين قرب بيروت ، تحت إشراف شارون شخصيا عندما كان يومها وزيرا للدفاع فى إسرائيل ،**وقتل الالاف يومها) طرح شارون على أنه شخصية جديدة شعاره « السلام الآمن».**

وفاز **شارون** بنسبة عالية لم يسبق لها مثيل فى الانتخابات فى إسرائيل ، أو حتى فى الديمقراطيات الغربية (٦٥٪).وكانت تلك خطوة ضرورية وأساسية من أجل تغيير النظرة إليه فى دول الغرب، التى تحترم الحسم الديمقراطى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .**وهنا ، يوجد شارون حساب عسير مع وسائل الإعلام والعديد من الشخصيات الأمريكية التى تحفظت عليه وهاجمته ودخل معها فى معارك قضائية لان بعضها اعتبرته مجرم حرب.**

فقد انتظر هذه الساعات التى يدخل فيها واشنطن، من مطار اندروز العسكرى ، على بساط أحمر. ويصل إلى البيت الأبيض بموكب ملوكى.

لقد أعد **شارون** جيدا لتلك المرحلة. وأوكل مهمة الاعداد لهذه الزيارة، إلى مجلس الأمن القومى فى إسرائيل ،الذى يعتبر جسما مهنيا مستقلا وقرر بناء على توصيات رئيس هذا المجلس الجنرال **عوزى ديان** ،ان يخرج على التقاليد فيصل إلى واشنطن من دون لائحة مطالب . ويقال إنه إلغى لقاء مخططا مع ١٤٠ شخصية من كبار رجال الأعمال الأمريكيين فى بورصة وولستريت فى نيويورك ، كى لايبدو أنه جاء ليطلب منهم شيئا (الاستثمار فى إسرائيل) .فقد قرر أن **هدف الزيارة الأساسى هو تغيير وجهة النظر الغربية (والأمريكية اساساً) تجاهه.**

اللافت أن شارون وجد ، خلال التحضير لزيارته وخلال الزيارة نفسها ، أن هذه المهمة أسهل بكثير مما توقع . فادارة الرئيس **جورج بوش ووسائل الاعلام الأمريكية** والكونجرس واللوبى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة، استقبلوه بحفاوة مفاجئة و غير عادية .فقد كانوا هم أيضا معنيين بتشجيع **شارون** على الانخراط فى الاستراتيجية الغربية المعتدلة ودفعه إلى الالتزام بهذه الاستراتيجية والامتناع عن روح المغامرة التى تميز تاريخه وممارساته . ولم يترددوا فى قبول بعض أفكاره السياسية والاستراتيجية .فتبنى وزير الخارجية الأمريكى ،**كولين باول** رأيه فى أنه لا يجوز أن تستأنف المفاوضات مع الفلسطينيين «فى ظل استمرار العنف» وأن المفاوضات يجب أن تستند إلى الاتفاقات الموقعة فى أوسلو وتوابعها وأن التفاهمات الأخيرة التى تحققت فى كامب ديفيد مع **ايهود باراك** ثم فى واشنطن وطابا ،غير ملزمة لإسرائيل (مع أنه قال إنه فى الوقت نفسه لا يمكن تجاهل وجودها).



جورج
ديليو
بوش

وخلال لقاءاته مع المسئولين الأمريكيين ، من **جورج بوش** إلى وزير دفاعه ورئيسة مجلس الأمن القومى فى ادارته وإلى وزير خارجيته ،وافقوا مع نظريته بأن« **الارهاب العربى والاسلامى» الموجه حاليا ضد إسرائيل بشكل أساسى ،من شأنه أو يزعزع الاستقرار فى المنطقة بأسرها وينتقل إلى دول الغرب** ، ولذلك يجب وضع خطة شاملة لمكافحته يكون لإسرائيل فيها دور مركزى ،وعليه تقرر إقامة «هيئة تنسيق عليا إسرائيلية أمريكية لمكافحة الارهاب» .

وعندما شاهد **شارون** هذا التجاوب معه، **تجرأ وطرح فكرة مضادة للموقف الأمريكى فيما يتعلق بالأزمة مع العراق**. فاسرائيل شارون قلقة من توجه ادارة بوش وضع قضية العراق فى رأس سلم الاهتمام . وقلقة أكثر من قيام هذه الادارة بالربط ما بين قضية العراق وقضية المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين والتوتر الحاصل على الأرض الفلسطينية .فعندما زار **كولين باول** الشرق الأوسط ،بعد شهر من توليه المسئولية ، قال :« **أن التوتر فى الأرض الفلسطينية يؤثر بشكل سلبى على المعركة العالمية ضد نظام صدام حسين فى العراق**» . وفهم الاسرائيليون الرسالة كما هى . وتذكروا كيف أصر الرئيس **بوش الأب** ،سنة ١٩٩٠ ، على منع إسرائيل من الرد على القصف الصاروخى العراقى على تل أبيب وحيفا ،خوفا من أن يمس ذلك فى التحالف الغربى- العربى ضد العراق . ولم يستبعدوا أن يقدم **بوش الابن** اليوم على نفس التصرف.مما سيشجع العراق على ضرب إسرائيل من جديد فى أول صدام عسكرى جدى فى المنطقة.

لذلك ،**حاول شارون إقناع بوش ومساعديه خلال زيارته ،بأن يفصل بين الأمرين فصلا**

تاماً .وقال شارون أن معلوماته الاستخبارية تفيد بأن التحالف العربي مع الولايات المتحدة سيظل كما هو في كل الأحوال . ولن يصاب بالتفكك إذا ما تصاعد التوتر في الأراضي الفلسطينية . ،ومما قاله **شارون** للرئيس بوش ومساعديه إن الدول العربية ، المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد العراق ، تتخذ موقفا سلبيا من القيادة الفلسطينية عموما والرئيس **ياسر عرفات** بشكل خاص . فسوريا تكره عرفات ولا يمكن أن تقف إلى جانبه بأي شئ وكذلك لبنان . ودول الخليج تعتبره حليفا **لصدام حسين** ، من جراء مواقفه المتضامنة مع العراق والمظاهرات الفلسطينية التضامنية التى ترتفع فيها إعلام العراق وفلسطين وصور عرفات إلى جانب صور صدام حسين . والأردن يرى في سيطرة الفلسطينيين على غور الاردن ، غربى النهر، خطرا على النظام الهاشمى .**لدرجة أن مسئولين أردنيين توجهوا لإسرائيل بطلب رسمي ألا تنسحب من هذه المنطقة في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينين.**

ودول المغرب العربى المعتدلة تعتبر عرفات مخادعا وتصدق الادعاء الاسرائيلي بأنه معني بإثارة التوتر والمواجهات لكي يضغط على الحكومة الاسرائيلية في غرفة المفاوضات .وترى هذه الدول أن عرفات أضاع أثمن الفرص حينما رفض التوصل إلى اتفاق مع باراك . وليبيا والسودان تعتبران عرفات خائنا للقضية الفلسطينية والعربية .وحتى مصر، التي تساند فلسطين، قيادة وشعبا ،في السنوات الأخيرة ، أكثر من أي بلد عربي آخر ، ليست راضية عن سياسة عرفات . وترى أنه لم يتصرف بحكمة مع باراك واقتراحاته الجريئة.

لهذا ، طلب شارون من الأمريكيين ألا يقيموا عرفات بأكثر من حجمه وان يتعاملوا معه كقائد شبه منبوذ في العالم العربي،مصالحة تتناقض مع المصالح العربية ،وإذا حصل أن وقعت صدامات متصاعدة بين إسرائيل والفلسطينيين فان العرب سيكتفون بالاحتجاج الاعلامي . ولن يلوموا الإدارة الأمريكية على موقفها «الحيادي» من هذه الصدامات .بل ربما هناك من سيفرح لها.فلا مجال للخوف الأمريكي إذن. ولا حاجة بواشنطن أن تربط ما بين الأحداث في الساحة الفلسطينية وبين تطور الأزمة مع العراق.

هذه هي الرسالة الأساسية التي وجهها شارون إلى إدارة بوش، بعد أن أيقن أنها مسحت له تاريخه الأسود .فكيف رد الأمريكيون؟

في هذا الموضوع، لم يعط الأمريكيون أي رد قاطع.ليس لأنه لا يوجد رد فهم- أولا- يريدون الاكتفاء بتحقيق **شارون** في أن يكسب شرعيته كقائد سياسي عادي في إسرائيل وليس كمجرم حرب. وحتى لو كانوا سيتجاوبون مع مطلبه ،فانهم لا يريدون الإقدام على ذلك في هذه الزيارة . ويريدون إبقاء مكاسب أخرى لشارون في زياراته القادمة.

وهم -ثانيا- لا يريدون زيادة عيار استهتارهم بالمصالح العربية ، إن لم يكن من أجل الأنظمة العربية الصديقة ،فعلى الأقل من أجل تخفيف العداء لأمريكا المنتشر في أوساط الشعوب العربية ، خصوصا في هذا الوقت، بالذات ،حيث العديد من القادة العرب رحبوا بفوز **جورج بوش** على منافسه الديمقراطي ، **آل غور** ،والمواطنون الأمريكيون العرب ،كما هو معروف ، منحوا غالبية أصواتهم (٦٠٪-٦٦٪) للرئيس بوش في حين غالبية اليهود(٨١٪) منحوا أصواتهم لمنافسة الديمقراطي.

وتريد إدارة بوش ، ثالثا ، سماع رأي الأصدقاء العرب في هذا الموضوع . وحسب اللقاءات الأولية التي أجراها **كولين بول** في الشرق الأوسط ،فإن **القادة العرب الذين التقاهم ، حذروا من الفصل بين قضيتي العراق وفلسطين ورفضوا ضم إسرائيل إلى التحالف** ضد العراق بأي شكل من الأشكال العسكرية ،وطلبوا منه أن يسعى إلى وقف الحصار الإسرائيلي الخانق على الفلسطينيين.

لهذا، لم يرد الأمريكيون ،وتجاهلوا مطلبا طرحه **شارون** أمامهم بإلحاح ، يدعو فيه إلى ابلاغه مسبقا بأي هجوم على العراق :«**فهناك خطر بأن يرد العراق على أي هجوم أمريكي ، بقصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ، ويجب أن نكون مستعدين للصد وللرد. وأنتم لا ترضون بأن نكون محط سهام العراقيين، من دون أن نرد بشئ** يردعهم »، قال ، فتصرف المسئولون الذين التقاهم وكأنهم لم يسمعوا هذه الملاحظة .وبذلك لم يحقق مراده في هذا الموضوع.

وعندما سئل شارون عن ذلك أجاب: **«حسنا ليس متوقعا أن يتجاوب الأمريكيون مع كل طلباتنا . ولكن الزيارة بشكل عام كانت أكثر من ناجحة».**

ولعل أبرز الدلائل على أن شارون عاد من واشنطن بشعور تام بالراحة ، إنه أطلق العنان لأفكاره اليمينية المناهضة للسلام، وراح يشن هجوما شرسا على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات شخصيا ، ويتهمه **«بعرقلة مسيرة السلام» و «وضع العراقيل أمام استئناف المفاوضات» و«اختيار العنف طريقا لتحقيق المكاسب السياسية».**

صدام حسين



العـــرب

ســـقوط حـزب العمــل

تتابع حزبى العمل والليكود على تولى السلطة منذ مفاوضات مدريد .. دليل على عمق أزمة المجتمع الاسرائيلى والحزبين الرئيسيين فيه.



طرحت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ، التى أتت **بأريل شارون** رئيسا للوزراء ، أسئلة كبيرة حول مصير حزب العمل الإسرائيلى ومستقبله السياسى ، وذلك بعد التصدعات والانقسامات التى بدأت تظهر فى صفوفه ، وتهدد بانهاء دوره السياسى على الساحة الرسمية فى إسرائيل !

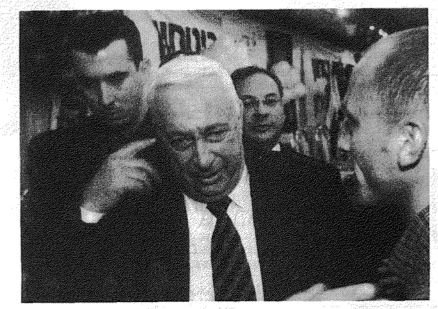
ويبدو أن السبب الجوهرى لهذه الأزمة ، ليس فقط لمجرد فشل هذا الحزب فى الانتخابات ، أو بسبب الصراع الدائر على قيادته ، أو لمواقف زعاماته من اقتسام مقاعد حكومة الوحدة الصهيونية **وانما لانتهاء المهمة التاريخية الأولى التى أعطاها لنفسه والتى تمثلت باقامة الدولة الصهيونية ، وتعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة** ، وفشله فى إنجاز المهمة الثانية التى كلف نفسه بها والتى تمثلت **بفرض صيغته للسلام والأمن على الفلسطينيين العرب.** وبالتالى فقد جاءت نتائج هذه الانتخابات والصراعات التى خلفتها لتعكس الأزمة العميقة فى قيادة هذا الحزب وفى المجتمع الإسرائيلى نفسه ، وعدم قدرة برنامج حزب العمل وصيغة الحل النهائى الذى طرحه ، على إخراجه من هذه الأزمة ، وهذا ماحاول التعبير عنه **إيهود باراك** فى كتاب استقالته عندما قال إن **المجتمع الإسرائيلى لايزال غير جاهز لتقديم التضحيات المطلوبة من أجل السلام.**

ويمكن للمتتبع لمسيرة الصهيونية العمالية - حزب ماباى فى البداية ثم حزب العمل - منذ العام١٩٤٨ ، أن يلاحظ أن قادة هذا الحزب ، قد اعتبروا أنفسهم المؤسسين الوحيدين لدولة إسرائيل ، وأنهم الوحيدون القادرون على ممارسة الحكم فيها ، وأن وصول غيرهم ممن يصفونهم بعديمى الخبرة إلى سدة الحكم - مثل حزب حيروت ومن ثم الليكود - سيأتى بالكوارث وسيصيب المشروع الصهيونى الذى بنوه بأنفسهم بأفدح الأضرار . ولاغرابة أنه بعد أكثر من ٥٢ عاما على نشوء الدولة العبرية ، فقد اعتمدت دعاية **باراك** الانتخابية على نفس هذه المفاهيم واستغلت شخصية **شارون** وماضيه لإثارة الفزع من أى تغيير محتمل!

طبعا لم يكن هذا هو الجانب الوحيد الذى طرحه باراك فى حملته الانتخابية ، وإنما أضاف إليه **شعارات السلام والأمن والانفصال عن الفلسطينيين** ، وهى نفس الشعارات تقريبا التى بدأ ببلورتها حزب العمل فى مؤتمره الرابع فى أواسط الثمانينات ، عندما طرح شعار السلام عبر الحل الوسط الإقليمى مع الأردن على أساس القرارين ٢٤٢و٣٨٣ ، وبعد ذلك وفى مطلع التسعينات وعلى ضوء التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ فى أوسلو ، أصبح الحل الوسط الإقليمى الذى يريده مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وفى إطاره جرت المفاوضات معها والتى أسفرت عن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فى إطار حل مرحلى ،

رسالة القدس

حنــا عميرة



شارون

وتأجيل الموضوعات الأساسية والتى لم يكن بالإمكان استيعابها فى حدود برنامج الحل الوسط الإقليمى ، إلى مرحلة لاحقة سميت بمرحلة مفاوضات الحل النهائى.

وقد كان واضحا منذ البداية أنه بدون ادخال تعديلات جذرية على برنامج هذا الحزب باتجاه الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والانسحاب الشامل من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ وحل مشكلة اللاجئين ، لم يكن فى الإمكان التوصل إلى أى حل مقبول مع الشعب الفلسطينى . وهكذا فشلت مفاوضات الحل النهائى التى دخلها باراك بخطوطه الحمراء المعروفة كترجمة للحل الوسط أو اقتسام الضفة الغربية وهو الحل الذى نادى به حزب العمل دائماً ، واندلعت الانتفاضة فى نهاية أيلول من العام الماضى.

وعلى هذا الأساس فقد تعرضت شعارات حزب العمل ومفاهيمه القاصرة حول الأمن والسلام إلى فشل ذريع أمام صمود الشعب الفلسطينى ورفضه القاطع لهذه المفاهيم .

وهنا يمكننا القول إن سقوط حزب العمل فى انتخابات العام ١٩٧٧ قد سجل علامة فارقة فى تاريخ هذا الحزب وجاءت عودته إلى الحكم بعد ذلك فى العام ١٩٩٢ ، أى بعد ١٥ عاما ، وكانت عودته مع بدء مفاوضات السلام ، وبوعد منه بتحقيق الأمن والسلام وفق برنامجه ومفاهيمه ، واعتبر أن هذه المهمة ستمكنه من البقاء فى الحكم لسنوات طويلة قادمة ، **مثلما مكنته مهمته الأولى التى حددها دافيد بن غوريون " باقامة الدولة والمحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها العسكرى ، واستبعاد أى سلام فورى مع العرب" ، من ابقائه فى الحكم لمدة ١٩ عاما (١٩٤٨ - ١٩٧٧)** ، لكن نتائج الانتخابات الأخيرة أثبتت فشل هذه التوقعات.

ومقابل ذلك فقد حاول حزب الليكود بقياداته المتعاقبة **مناحم بيجن - اسحق شامير - بنيامين نتنياهو - ثم الآن آرييل شارون**، أن يشكل بديلا لسياسة حزب العمل من خلال التأكيد على شعار **أرض إسرائيل الكاملة وتوسيع المستوطنات والبناء الاستيطانى فى المناطق الفلسطينية المحتلة.** وبعد تسلمه للحكم لأول مرة فى العام ١٩٧٧ ، وضع خطة طموحاً بالتعاون مع قسم الاستيطان فى الوكالة اليهودية ومع منظمة **غوش إيمونيم** الصهيونية المتطرفة ، لإقامة عشرات المستوطنات الجديدة ، حيث لم يكن يتجاوز عدد المستوطنات فى تلك المرحلة العشرين مستوطنة فقط ، ولتوطين مليون ونصف المليون مستوطن يهودى جديد ، وبهدف القضاء نهائياً على أية إمكانية لحل سياسى يعيد المناطق الفلسطينية المحتلة إلى أصحابها.

حال الليكود ليس افضل من العمل لكن مواقفه المتطرفة وشعاراته الشوفينية استمدت قوة من الانتفاضة فى ظل انهيار برنامج اليسار الصهيونى.

لكن هذا البديل الذى طرحه الليكود اصطدم بعراقيل كثيرة وضغوط دولية ومقاومة فلسطينية تكللت باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى فى العام ١٩٨٧ والتى مهدت لمفاوضات السلام وسقوط حزب الليكود فى العام ١٩٩٢.

ومنذ سنة ١٩٩١ وحتى الآن ، وهى الفترة التى شهدت بدء مفاوضات السلام فى مدريد وتوقيع الاتفاقات الانتقالية بعد ذلك ، يمكن القول إن حزبى العمل والليكود قد تتابعا على السلطة بشكل دورى ، فقد جاء **رابين** من العمل بعد **شامير** من الليكود ، ثم جاء **نتنياهو** بعد **شمعون بيرس** الذى خلف **رابين** بعد اغتياله ، وبعدهما حل **باراك** مكان **نتنياهو** والآن جاء **آرييل شارون** بعد **باراك.**

وقد عبر هذا" التبادل" بين الحزبين الكبيرين عن عمق الأزمة التى يعانيان منها ويعانى منها المجتمع الإسرائيلى فى التعامل مع القضية الفلسطينية ، وعن التراجع الكبير فى مكانة هذين الحزبين لصالح عدد غير قليل من الأحزاب الصغيرة الأخرى ، الأمر الذى لايمكن أن يعزى فقط إلى تغيير أسلوب الانتخابات واعتماد أسلوب الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء كما حاول أن يفسر ذلك بعض المحللين ، وإنما لأسباب أبعد من ذلك بكثير أدت إلى تآكل قوة هذين الحزبين بشكل تدريجى طيلة السنوات الماضية.

وعلى سبيل المثال وفى إطار تراجع الحزبين . فقد حصل **حزب العمل** على ٣٦٪ من أصوات الناخبين الإسرائيليين فى العام ١٩٩٢ ، وعلى ٢٦٫٨٪ من الأصوات فى العام ١٩٩٦ وعلى ٢٠٫٢٪ من الأصوات فى العام ١٩٩٩ ، بينما حصل **حزب الليكود** خلال نفس الفترة على ٢٦٫٢٪ من الأصوات فى العام ١٩٩٢ ، وعلى ٢٥٫١٪ من الأصوات فى العام ١٩٩٦ وعلى ١٤٪ من الأصوات فى العام ١٩٩٩.(هذه النسب لاتنطبق على نسبة المصوتين لرئاسة الوزراء).

أما فى الانتخابات الأخيرة لرئاسة الوزراء فى إسرائيل ، فقد فاز شارون بنسبة

وحدة المأزومين "العمل والليكود" لن تخرج إسرائيل من الأزمة ولكنها ستجمدها لبعض الوقت



شارون وباراك

٥ر٦٢٪ من الأصوات وحصل باراك على ٤ر٣٧٪ فقط من الأصوات . ولكن إذا مادققنا بهاتين النسبتين وقارناهما بنسب الانتخابات السابقة للعام ١٩٩٩ فاننا نستنتج بأن **باراك قد فقد خلال ١٨ شهرا من فترة حكمه حوالى ٨٠٠ ألف صوت أى أنه تراجع من ٧ر١ مليون صوت إلى ٩٠٠ ألف صوت فقط** بينما حصل شارون على ٦ر١ مليون صوت ، وهو رقم أقل من عدد الأصوات التى فاز بها باراك فى الانتخابات قبل الماضية . وهذا يعنى أن الانتخابات الأخيرة قد سجلت سقوطا مدويا لباراك ولحزب العمل ، أكثر مما يمكن اعتبارها انتصاراً لشارون وحزب الليكود ولسياسة أرض إسرائيل الكاملة.

وهنا تستوجب الملاحظة بأن المقاطعة العربية للانتخابات فى إسرائيل لم تكن السبب الوحيد لسقوط باراك ، وبالمقابل لم تكن مشاركة المواطنين العرب لتنقذه من مصيره المحتوم . لكن هذه المقاطعة قد عبرت لأول مرة عن أن الأصوات العربية ليست احتياطا فى جيب حزب العمل وأنه لايستطيع الركون إليها مادام يواصل التنكر لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

والمهم فى الأمر هو **أن سقوط حزب العمل ، قد جاء على خلفية فشلة فى فرض برنامجه الضيق والمنقوص للحل النهائى على الشعب الفلسطينى ، مع تحويل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية مقبولة ومهيمنة على جيرانها العرب ،** وهو البرنامج الذى تبناه من أجل تجسيد مهمته التاريخية الثانية ، وتعزيز مبررات وجوده ودوره وبقائه فى السلطة ، والمحافظة على تميزه عن حزب الليكود.

أما مغزى هذا السقوط فهو أنه جرد حزب العمل من مبررات وجوده ، ووضعه أمام مفترق طرق صعب يملى عليه إما مواصلة السير نحو تنفيذ المهمة الثانية التى بدأها، وهذا يتطلب ادخال تعديلات شاملة على برنامجه ، وإما الهروب إلى الأمام

المقاطعة العربية للإنتخابات فى إسرائيل لم تكن السبب الوحيد لسقوط باراك.. لكنها كشفت للجميع أن الأصوات العربية ليست احتياطيا فى جيب حزب العمل

نحو حكومة " الوحدة الصهيونية" مع الليكود وهذا يرتقى من الناحية العملية لمستوى الحكم بالإعدام على مستقبل هذا الحزب.

وعلينا الإشارة أيضا إلى أن حال حزب الليكود ، ليس بأحسن من حال حزب العمل ، بعد فشل مايسمى بمشروع أرض إسرائيل الكاملة ، وإن كان أقدر منه على المواصلة والاستمرار بسبب مواقفه الأيديولوجية وشعاراته الشوفينية المتطرفة ، والتى استمدت قوة وزخما على خلفية المظاهر العسكرية للانتفاضة وبسبب انهيار برنامج اليسار الصهيونى الذى تبناه حزب العمل.

ولهذا فان مصلحة الليكود فى حكومة الوحدة الصهيونية تشبه مصلحة حزب العمل ، وقد تزيد عليها بسبب حاجة **شارون إلى علاقات حزب العمل العربية والدولية وللظهور أمام العالم بمظهر مناسب ومقبول هو غير المظهر المتطرف الذى قد يؤدى إلى عزلته،** وفرض تسويات معينة عليه كما حصل مع سلفه نتنياهو . هذا إضافة إلى ضغوط المجمع الصناعى الإسرائيلى الذى يتطلع إلى فترة استقرار نسبية وتأمين بيئة مناسبة لتوسيع نشاطاته.

أما الحل الوسط التاريخى بين الحزبين والذى يصلح أساسا لبرنامج حكومة الوحدة ، فقد تمثل فى صيغة الحل المرحلى طويل الأمد مع الفلسطينيين التى طرحها شارون أى الحكم الذاتى طويل الأمد ، ومثل هذا البرنامج يشكل تراجعا نسبيا لكلا الحزبين عن برنامجهما الأساسى ، كما أنه يشكل استبعادا لأى اتفاقية سلام عادلة وشاملة يمكن التوصل إليها فى هذه المرحلة.

وفى المحصلة فان التحالف بين الليكود والعمل لن يشكل نهاية المطاف ، **فوحدة المأزومين لن تؤدى إلى الخروج من الأزمة ،** وإن كانت ستعمل على تجميدها لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر ، نتيجة لتفاعل الكثير من العوامل الداخلية الإسرائيلية التى قد تظهر على شكل انقسامات داخل حزب العمل وغيره ونشوء تشكيلات وتحالفات جديدة أكثر قربا وتجاوبا مع متطلبات السلام العادل ، وكذلك أيضاً نتيجة لعوامل خارجية سيكون فى مركزها صمود الشعب الفلسطينى وتمسكه بأهدافه وببرنامجه السياسى الواقعى القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وقدرته على تجنيد الدعم والتأييد لتنفيذ هذا البرنامج ، ورفع وتائر التعاون والتنسيق مع امتداده العربى وعلى الصعيد الدولى ، من أجل عزل حكومة شارون وإغلاق هامش المناورة أمامها نهائيا.

جـــدل عـاصـف يثـيره نـشـر قوائم المتهمين بالتطبيع فى الأردن

فور فوز السيد **صالح العرموطى** بمنصب نقيب المحامين فى انتخابات نقابة المحامين التى كانت على مدى نحو ثلاثين عاما معقلا للقوى القومية واليسارية ، أطلق النقيب القديم الجديد تصريحات قال فيها : **إن النقابة سوف تواصل طريقها فى مكافحة التطبيع مع العدو الإسرائيلى** وكان تعبير« التطبيع » قد أخذ منحى سلبيا فى شهر يناير الماضى حين نشرت على الملأ قوائم قيل إنها« لمطبعين » أردنيين ،مما أوصل لعبة الشد والجذب بين الحكومة الأردنية والمعارضة إلى درجة من السخونة لم تكن متوقعة ،خاصة أن الحكومة الحالية للمهندس **على أبو الراغب** تعتبر فى صورة أو أخرى الأقرب إلى روح المعارضة ، **إذ إن هناك بين أعضاء الحكومة من كان محسوبا تاريخيا على المعارضة ،فالمهندس على أبو الراغب** كان تاريخيا قريبا من التيار القومى، ووزير العدل السيد **فارس النابلسى** هو ابن الزعيم التاريخى للمعارضة الأردنية فى الخمسينيات ،**سليمان النابلسى** ، الذى شكل أول، وآخر ، حكومة وطنية ضمت ممثلين عن أحزاب المعارضة فى المملكة فى العام ١٩٥٦ ،وهى حكومة لم تعمر طويلا فأجهضت فى العام ١٩٥٧ بعد بضعة أشهر من تشكيلها . ووزير الثقافة **محمود الكايد** ناضل فى صفوف المعارضة فى الخمسينيات وقضى سنوات فى السجن بتهمة الشيوعية والدكتور صالح **ارشيدات وزير النقل** هو ابن الأمين العام لاتحاد المحامين العرب فى الستينيات والشخصية الوطنية الأردنية **شفيق ارشيدات** . ووزير الصناعة والتجارة **واصف عازر** كان قياديا فى حزب البعث حتى أواسط الستينات.

لهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة علق كثيرون آمالا على الوزارة التى بدأت بداية مشجعة حين قام رئيس الوزراء بزيارة بغداد جوا على رأس وفد كبير ضم سبعة وزراء ، ليكون بذلك **أول رئيس وزراء عربى يخرق الحظر الجوى الدولى المفروض على العراق منذ العام ١٩٩٠** ، وهى خطوة لقيت تأييد المعارضة وارتياحها ، وخلال الأشهر السبع التى مضت من عمرها لم **تقترب الحكومة من الملفات الساخنة التى يمكن أن تثير الخلاف بينها وبين المعارضة مثل ما عرف بمهننة النقابات**، أى محاولة منع النقابات من العمل السياسى ،وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب (راجع العدد قبل الماضى) .ومن بين هذه الملفات التى استمر الحوار فى شأنها طويلا بين الحكومة والمعارضة ملف قوائم الجهات والأفراد المتهمين بالتطبيع مع العدو الصهيونى ،وهو ملف قديم يعود إلى ما قبل تشكل الحكومة الحالية .وقد كانت «**لجنة مقاومة التطبيع التابعة للنقابات المهنية**» ولجان أخرى تعمل فى مجال مكافحة التطبيع تحتفظ بقوائم بأسماء «المطبعين» منذ مدة طويلة ، لكنها لم تنشرها .ويبقى الجدل حول نشرها أو عدم نشرها مستمرا بينها وبين الحكومة.

نشر القوائم

لكن درجة السخونة ارتفعت إلى ذروتها فى شهر يناير الماضى حين **تسربت** بعض الأسماء لشركات وجهات وأشخاص قيل إنهم متهمون «**بالتطبيع مع العدو الصهيونى**» إلى الصحافة وذلك نقلا عن قائمتين ضمت أولاهما نشرة «**المجابهة» الصادرة عن اللجنة النسائية لمقاومة» التطبيع .والثانية نشرة «المقاومة» التى تصدرها اللجنة النقابية لمقاومة التطبيع** والتى تضم ممثلين عن اللجان العاملة فى مقاومة التطبيع المنبثقة عن النقابات المهنية الثلاث عشرة التى يضمها الاتحاد العام للنقابات المهنية فى الأردن.

وقد ضمت القوائم أسماء كتاب وصحفيين قيل إنهم قاموا بزيارات متكررة للكيان الصهيونى أو إنهم حضروا حفلات أقامتها السفارة الإسرائيلية ،كما ضمت ممثلين قدموا عروضا فى إسرائيل ،وعددا من النواب فى البرلمان الأردنى زاروا إسرائيل .كما ضمت القوائم أسماء شركات قالت اللجنة إنها تتعامل مع إسرائيل أو أن رأسمالها تشترك فيه جهات إسرائيلية. وخلال يومين من تاريخ النشر كان رجال الأمن يقبضون على جميع أعضاء اللجنة النقابية لمقاومة التطبيع وعددهم سبعة بمن فيهم **على أبو سكر** رئيس اللجنة ،ونجا من الاعتقال المهندس **على حتر** الذى كان يقوم بزيارة

رسالة عمان

صلاح يوسف



الملك عبد الله

للعراق آنذاك.

وقد أحيل خمسة من المعتقلين إلى المحكمة بتهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة هي «**اللجنة النقابية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني** »،في حين وجهت لرئيس اللجنة **علي أبو السكر** وللمهندس **علي حتر** تهمة حيازة متفجرات ، وقد أكدت ابنة المهندس حتر أن المتفجرات قد« وضعت» في المنزل وأنها لم تكن هناك من قبل ، ولم تتردد في اتهام رجال الأمن الذين فتشوا المنزل بأنهم وراء ذلك في مقابلة معها على إحدى الفضائيات.

الحكومة عللت القبض على أعضاء اللجنة بأنها جاءت بعد أن تعرض بعض من نشرت أسماؤهم في القائمتين إلى محاولات اغتيال، وهو أمر لا يمكن للحكومة السكوت عليه ،كما قال وزير الاعلام السيد **طالب الرفاعي** في مؤتمر صحفي، والذى اعتبر نشر القائمة نوعا من التحريض على العنف ضد هؤلاء الأشخاص.

ورأت الحكومة أن ما يقوم به المتهمون بالتطبيع إنما يأتي في إطار اتفاقية للسلام بين الأردن وإسرائيل ، ولا يتعارض مع الدستور ولا القوانين الأردنية السارية ، فهو بالتالي عمل مشروع.

وقد صرح وزير الإعلام في مؤتمره الصحفي المشار إليه قائلا: **إن القوائم نشرت على الرغم من مناشدة الحكومة للنقابات المهنية عدم نشرها لما قد يحدثه ذلك من بلبلة وتشويش.**

أما أوساط المعارضة فقد رأت أن الحكومة تسرعت بالقبض على أعضاء اللجنة ، وأنه كان في إمكانها حل المشكلة بطريق الحوار بدلا من المواجهة. وأصدرت اللجنة العليا للتنسيق بين أحزاب المعارضة بيانا اعتبرت فيه أن «**الاعتقالات تشكل اعتداء صارخا من الحكومة على الحريات العامة وعلى مؤسسات المجتمع المدني ،وانحياز منها للدفاع عن فئة على حساب فئة أخرى مصادرة للرأى الآخر».**

وكان باديا حرص الحكومة على أن تكون إجراءاتها في إطار القانون ،فأحالت قضية المعتقلين إلى القضاء ، وأفرجت عن رئيس اللجنة **علي أبو السكر** بكفالة مالية ، وأعلنت أنها ستفرج بكفالات عن المعتقلين الآخرين.

تساؤلات حول الاتهامات

لكن القضية لم تنته عند هذا الحد فقد كتب بعض الصحفيين الذين وردت أسماؤهم في قوائم المطبعين مهاجما اللجنة النقابية لمقاومة التطبيع ومتهما إياها بالإرهاب والترويع ، ناهيك عن تهمة أخرى بالدعوة **إلى تدمير الاقتصاد الوطني !! في إشارة إلى اعتبار اللجنة أن مدينة الحسن الصناعية بؤرة من بؤر التطبيع** ، وتضم مدينة الحسن الصناعية ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة، والتي تنتج مصنوعات برأسمال **أردني أمريكي إسرائيلي** مشترك ويسمح لمنتجاتها بدخول السوق الأمريكية من دون رسوم جمركية ، ويعمل فيها أكثر من **عشرة آلاف مواطن أردني** ، واتهم هؤلاء اللجنة بأنها تريد قطع أرزاق العاملين في المناطق المؤهلة في بلد ترتفع فيه نسبة البطالة إلى أكثر من٢٥ في المائة.

وإن كان من الطبيعي أن يهب بعض المطبعين فعلا للهجوم على اللجنة لأن أسماءهم وردت في القوائم ،فإن رد الفعل من أشخاص وشركات وردت أسماؤها في القوائم **أشارت إلى أن هناك شيئا ما خاطئا في القوائم والأسماء المنشورة**،فقد احتج عدد من الشركات على نشر أسمائها في القوائم نافية التهمة المشينة ، وبادر عدد من الشركات المنشورة أسماؤها في القوائم إلى رفع دعاوى قضائية على اللجنة النقابية بتهمة التشهير ، وقد ذكر أن **سوريا منعت إحدى الشركات التي ورد اسمها في القوائم من إدخال منتجاتها إلى سوريا** ، ولدى التحقق من ذلك اتضح أن الشركة لا علاقة لها مع إسرائيل من قريب أو بعيد . واحتج آخرون عن نشر أسماء قريبة من أسمائهم في القوائم من دون توضيح مما سبب لهم إحراجا ، وذهبت مناشداتهم اللجنة لتصويب الوضع أدراج الرياح ،في حين طالبت نقابة الصحفيين الأردنيين بحذف اسم **صحيفة الأسواق ورئيس تحريرها مصطفى أبو لبدة** من القائمة والاعتذار لأن اللجنة لم تراجع النقابة في هذا الشأن ولم تستفسر منها على حقيقة التهمة الموجهة للصحيفة اليومية ولرئيس تحريرها وهدد **أبو لبدة** برفع قضية تشهير على اللجنة.

وانتقدت بعض الأوساط المحسوبة على المعارضة هذه الطريقة التي تم بها التعامل مع قضية التطبيع .وتساءل البعض عما إذا كانت تهمة «امتداح التقدم الطبي في الكيان الصهيوني علنا والتي كتبت كسبب لاتهام طبيب بالتطبيع كافية لتوجيه مثل هذه التهمة الخطيرة له، وتساءل آخرون عن معنى ورود أسماء كتب قربها «أعلنت توبتها أو توبته في الصحافة» ، فما الداعي إلى نشر أسماء من تاب من المطبعين.

تجاوزات

ونشر **نادر عمران** ،وهو مخرج وممثل أردني معروف ورد إسمه في قوائم المطبعين إعلانا مدفوع الأجر تحت عنوان «**مواطن يطلب إنصافا**» قال فيه إنه ضد اعتقال أعضاء اللجنة ، وقال «إنني أعلن هنا أنني لم أمارس أي شكل من أشكال التطبيع . ،وأن التهم التي ألصقت بي ليس لها أساس من الصحة ،فليس لي علاقة بأي فرقة يهودية . ولم تتصل بي لجنة مقاومة التطبيع ولم أقم بزيارات متعددة للكيان الصهيوني .**حتى أنني لم أذهب للوداع الأخير لأبي ولأمي قبل وفاتهما في الخليل ، لأنني أرفض أن أعود لبلدي من خلال حدود وضعها المحتلون».**

وطرح **عمران** عددا من التساؤلات في هذا الصدد منها« هل يكفي أن أرفع على هذه اللجنة قضية وأكسبها وأثبت أن اللجنة كانت مخطئة؟. وقد نشرت عني أنني أخون وطني في مجتمع تهمه الفضائح ولا تهمه البراءة .حتى المحطات الفضائية التي بثت الأسماء المنشورة في القائمة لم تكترث بكل الوثائق التي حاولت إيصالها لها» وأضاف« وهل **أستطيع أصلا أن أتقدم إلى المحكمة لإظهار براءتي»** وقال «منذ أسبوع وأنا أحاول أن أجد محاميا يتولى الدفاع عن قضيتي ،إلا أن المحامين الذين اتصلت بهم تهربوا من هذه القضية .معذورون يواجهون ارهابين:

- إرهاب سياسي اجتماعي فمن يدافع عن متهم بالتطبيع سيكون مطبعا أمام مجتمع محبط يبحث عن أبطال.

-إرهاب قانوني يتمثل في المادة ٦٢ من قانون نقابة المحامين والتي تنص أنه« على المحامي ألا يقبل الدعوة ضد زميل له أو ضد مجلس النقابة قبل إجازته من قبل النقيب».

ويقول **نادر عمران** حتى حقي في الدفاع عن نفسي كضحية يجب أن آخذه من الجلاد ،ونقابة المحامين وسعادة نقيب المحامين طرف في هذه القضية ،ويتساءل أليس في هذا تجاوزا لكل الحقوق وسطلة فوق كل السلطات؟.

وأشار قانوني أردني بارز في مقال كتبه في صحيفة يومية إلى أنه **حتى مجرمي الحرب النازيين في نورمبرج وجدوا من يدافع عنهم في محاكمتهم التاريخية.**

ويبدو أن مجلس النقباء في الاتحاد العام للنقابات المهنية قد شعر بأن شيئا ما خاطئا قد اكتنف عملية النشر فصرح **عزام الهنيدي** رئيس المجلس قائلا :« إن المجلس هو المسئول الأول عما يسمى بلجنة مقاومة التطبيع . **وإننا متفقون على أن القائمة الأخيرة التي نشرتها اللجنة ربما وقعت فيها تجاوزات حيث نشرت فيها أسماء شخصيات وشركات نحن غير متأكدين من أنها تتعامل مع إسرائيل وأضاف إن« مجلس النقباء يدقق في الأسماء الواردة فيها وإن المجلس على استعداد للاعتذار لمن ورد اسمه خطأ في القائمة».**

العـــرب

التقرير الاستراتيجى السودانى الأول

الحكومة والمعارضة السودانية فى ازمة .. والانشقاقات طالت من فى الحكم ومن فى المعارضة .. سواء فى الشمال ام فى الجنوب

جميع الاطراف تقبل فكرة منح الجنوبيين حق تقرير المصير

انجازات الجبهة الاسلامية : زيادة سعر الدولار إلى ٢٦٠٠ جنيه سوداني - زيادة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات - انتشار حالات الفساد المالى والإدارى

يكتسب **التقرير الاستراتيجى السودانى الأول** ، الذى أصدره أخيرا، " مركز الدراسات السودانية " بالقاهرة الذى يرأسه **د. حيدر إبراهيم** " أهميته من أكثر من زاوية ، فالتقرير الذى صدر تحت عنوان " **حالة الوطن**" يصدر خارج الوطن بالإمكانيات المتاحة ، سواء كانت امكانيات بشرية- أعداد الباحثين - أو معلوماتية ، خاصة بتوافر الوثائق والنصوص والبيانات والصحف ، التى يحتاجها هذا النوع من التقارير

كما أن التقرير ، يعد - فى حدود علمى - هو الأول من نوعه فى السودان وهو مايشكل نقلة نوعية ، فى الكتب ، والدراسات الخاصة بالمسألة السودانية ، تيسر على المهتمين بالشأن السودانى رؤية هذه المسألة من جميع الجوانب التى تتحكم فى تشكيلها وفى سير أحداثها ، سواء كانوا من الباحثين والدارسين والكتاب ، أم كانوا من السياسيين الحركيين ، أم من صانعى القرار .

وبهذا المعنى ، فان صدور التقرير الاستراتيجى الأول ، يمثل حدثا ثقافيا مهماً ، **لأنه يقدم رؤية سودانية متكاملة للواقع السودانى ، تقوم على النموذج العصرى للدراسات الاستراتيجية** ، الذى يفهم الاستراتيجية بمعناها الواسع، الذى لايقصرها على دراسة الجوانب العسكرية ، للظاهرة محل البحث ، بل يمتد ليشمل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ويكتسب التقرير أهميته أيضا من أنه يصدر فى وقت تدخل فيه المشكلة السودانية ، **دروبا معقدة ، يصعب فهم تشابكاتها ، والنظر فى الحلول المطروحة لها** ، دون توثيق لأحداثها ، ودون علم ومعرفة بالتحديات التى تواجهها ، وهو مايجتهد التقرير في أن يوفره ، فى سعيه الطموح لأن يكون أول سجل سنوى يرصد وقائع وأحداث مايجرى فى السودان.

انشقاق الحزب الحاكم

ينقسم التقرير الاستراتيجى السودانى الأول(١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى ستة أبواب ، يبحث أولها النظام السياسى الداخلى ، والتفاعلات التى تجرى داخل أطراف هذا النظام بشكل منفرد ، وبينها وبين بعضها البعض فى جانب آخر . وفى هذا الإطار يسلط الضوء على الانقسام الذى جرى داخل حزب المؤتمر الحاكم بسبب الصراع على السلطة بين قطبى حكم الإنقاذ **د.« حسن الترابى»** و« **عمر البشير**» ورؤية كل طرف لأسباب هذا الصراع ، الذى انتهى بعزل **حسن الترابى** " من قيادة الحزب الحاكم ومن رئاسة البرلمان ، **ليأخذ الصراع شكلا جديدا ، بانتقال " الترابى" من قمة السلطة ، إلى موقع المعارضة، وتشكيله لحزب جديد ، ثم اعتقاله والإعلان عن محاكمته أخيراً** . ورصد التقرير وقائع الخلاف عبر التصريحات التى أدلى كل من طرفى الصراع ، وأنصارهما بها ، ومن خلال خطب ألقيت فى المساجد ، يفند كل طرف فيها أسباب الخلاف من وجهة نظره ، ويحشد أنصارا حولها . كما **نشر التقرير التشكيل الوزارى وتشكيل هيئة قيادة حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ، وأسماء مساعدى الرئيس البشير ومعاونيه ، وهى التشكيلات التى تمت فى أعقاب هذا الصراع ، وتبين بوضوح أنها تشمل وزراء ومستشارين وأعضاء قياديين فى الحزب كانوا من أقرب المقربين إلى د.« حسن الترابى» ، وأن الانقسام فى النخبة الحاكمة لم يحسم بعد ، وأنه انقسام شديد العمق.**

وفى نفس هذا الباب ، تابع التقرير أنشطة " **التجمع الوطنى الديمقراطى**" المعارض ، خلال العام محل الدراسة ، مع إشارات عابرة إلى بعض وثائقه فى السنوات السابقة ، كنوع من التأكيد على مرجعيات " التجمع" وهى الحل السياسى الشامل للأزمة السودانية ، كما أورد فى هذا السياق ، المذكرات والمبادرات التى تستهدف التوصل لهذا الحل والدعوات التى انطلقت للتوفيق بين تلك المبادرات ، سعيا للتوصل الى منبر تفاوضى واحد ، تحشد له كل الطاقات لانجاحه . كما تضمن هذا الجزء ، **رصدا لأنشطة المعارضة السودانية ، فى الداخل والخارج ، سواء فى علاقاتها بالسلطة ، أم علاقتها بعضها البعض ، وسواء كانت منضوية تحت لواء التجمع ، أم كانت خارجة ،**

أمينة النقاش

وينتهى هذا الباب بعرض تحليلى للتطورات التى لحقت بمشكلة جنوب السودان ، والانشقاقات التى حدثت وسط القوى والفصائل الجنوبية .

والنتيجة المهمة التى يمكن استخلاصها من هذا الباب ، **أن كلا من الحكومة والمعارضة فى أزمة ، وأن الانشقاقات قد طالت من فى الحكم ومن فى المعارضة ، من فى الشمال ، ومن فى الجنوب ، وأن الحكومة بجناحيها المتصارعين ، والمعارضة بجميع أحزابها ، تستخدم الحركة الشعبية بقيادة العقيد" جون قرنق" فى الصراع فيما بينها ، وأن جميع الأطراف بمن فيها الحكومة والمنشقون عليها أصبحوا يقبلون بفكرة منح الجنوبيين حق تقرير المصير** بعد أن أصبح مطلبا لكل الفصائل الجنوبية ، بعد أن كانت موافقة أحزاب" التجمع" عليها فى مؤتمر القضايا المصيرية باسمرا فى يونيو عام ١٩٩٥ ، مجالا لتشهير الحكومة وأنصارها ، على امتداد نحو خمس سنوات ، بالمعارضة السودانية.



البشير والترابى .. قبل الانشقاق

أوضح التقرير حالات الفساد المالى والإدارى ، فى أوجه النشاط الاقتصادى الذى احتكرته الجبهة الاسلامية وأنصارها بعد أن انعدمت الرقابة على أوجه إنفاق المال العام.

وفى الباب الثالث يرصد التقرير أبعاد " **السياسة الخارجية** " للسودان خلال عام ، ويصفها بأنها كانت سياسة المهادنة والاعتذار غير المباشر وتحسين الصورة القديمة ، خاصة بعد إبعاد **حسن الترابى** " وأنصاره عن السلطة كما يشير إلى التطور الذى لحق بعلاقات السودان بالدول العربية وخاصة ليبيا واليمن ، وتحسن تلك العلاقات مع دول الجوار الأفريقى ومع عدد من الدول الأوروبية والأسيوية ، وتأزم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية كما يسلط التقرير الضوء ، على الظروف التى واكبت تشكيل " الترابى" للمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى ، كشكل من أشكال رؤية الجبهة الاسلامية للدور الذى تلعبه السياسة الخارجية ، فى ضمان استمرار تجربتها داخليا ، ثم التطورات التى أدت إلى إصدار قرار بحل المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى وإلغاء نشاطه.

وفى الباب الرابع ، يتناول التقرير **قضية " الأمن القومى السودانى"** الذى لايمكن تحقيقه من وجهة نظره ، إلا بحدوث استقرار سياسى يقود إلى تنمية اقتصادية ويحقق التوازن الاجتماعى، وهى أمور غائبة عن الدولة السودانية ، بفعل استمرار الحرب الأهلية وتدهور الاقتصاد ، وتحول الصراع بين الحكومة ومعارضيها إلى صراع مسلح وهجرة أعداد هائلة من ذوى المؤهلات والخبرات والكفاءات إلى الخارج ، فضلا عن تدهور أدوات وكفاءات القوات المسلحة التى تم استنزافها تماما فى الحرب الأهلية ، يجعل مهددات الأمن القومى للسودان كثيرة ومتنوعة وبين تلك المهددات

تدهور مزر

خصص التقرير ، الباب الثانى لقضايا **" الاقتصاد والدخل القومى "** وأثبت بالبيانات والأرقام ، أن عشر سنوات من حكم الجبهة الإسلامية القومية ، قد أسفرت عن أزمة ركود تضخمى حادة للاقتصاد السودانى ، الذى تخلفت أوضاعه ، وضاقت قاعدته الإنتاجية ، **ووصل سعر الدولار إلى ٢٦٠٠ جنيه ، وزاد العجز فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات ، بعد أن انخفضت حصيلة ، الصادرات وارتفعت أسعار الواردات** ، وأدت الطبيعة الطفيلية لحكم الإنقاذ الى تبديد موارد البلاد وفائضها الاقتصادى طوال سنوات بقائه فى السلطة ، بعد امتثالها لتنفيذ برامج صندوق النقد والبنك الدوليين ، وتخليها عن دورها الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة فى مجالات التعليم ودعم السلع والخدمات الأساسية وتحولها إلى حكومة هدفها الرئيسى حماية الأمن والنظام العام وجباية الضرائب .

وأوضح هذا الرصد أشكال **الفوضى والفساد غير المسبوقين فى الجهاز المصرفى** ، وأرجعه إلى أن القاعدة الاجتماعية لحكم الإنقاذ قامت على شرائح وفئات نمت على النشاط الطفيلى ، المرتبط بالمصارف التجارية ، التى اتجه معظم نشاطها إلى سوق العملات الصعبة والمجالات التجارية والعقارية ، وعلى النشاط الاقتصادى ، لما سمى بالبنوك الإسلامية ، التى تمتعت بامتيازات واسعة ، تجاوزت ما هو مسموح به فى قوانين الاستثمار وخلال هذا الرصد

أيضا النزاعات الحدودية بين مصر والسودان خاصة فى منطقة حلايب، والمخاوف المصرية من نقص المياه المتدفقة إلى مصر، وتأثير انفصال جنوب السودان فى حجم تلك الحصص.

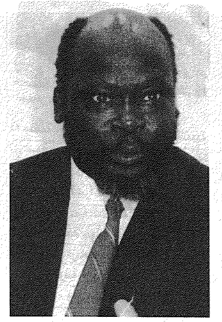
ويتابع التقرير فى الباب الخامس " **واقع التنمية البشرية** ، برصده لأوضاع التعليم والصحة وقضية الفقر وقطاع الخدمات واتجاهات الصحافة السودانية وأوضاع حقوق الانسان والنقابات. بينما يخصص **الباب السادس للملاحق المتعلقة بالنظام الداخلى وقضية الجنوب والاقتصاد القومى والزراعة والنقابات.**

الاستفادة من التجارب السابقة

عرفت المطبوعات العربية أشكالا متعددة من التقارير الاستراتيجية ، كان من أبرزها مايسمى بكتب **التقويم السنوى** ، وكانت مجلة" **الهلال**" وصحيفة" **المؤيد**" تصدران هذا اللون من الكتب فى بدايات القرن ، الذى يتضمن أهم أحداث العام الذى مضى بالعرض أو بالتحليل أو بالتوثيق . ثم بدأت تظهر فى مصر ، فى العشرينيات ، ماسمى بكتب **الحوليات السياسية** ، وهى كتب توثق لأحداث عام ، كان من أبرزها حوليات " **أحمد شفيق**" باشا ، التى تروى وقائع التاريخ المصرى ، من خلال سنة من السنوات، متضمنة أهم الخطب السياسية والبيانات التى صدرت وتحليلا لتعليقات الصحف.

وفى الستينيات ظهرت كتب **الوثائق العربية** ، وكان من بينها المجلد الضخم الذى كانت تصدره الجامعة الأمريكية فى بيروت ، يتضمن حصرا بأهم البيانات والوثائق السياسية المتعلقة بالعالم العربى خلال عام . **كما أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتابا سنويا تحت عنوان القضية الفلسطينية ، يتابع كل ماينشر سنويا فى أنحاء العالم من بيانات وتصريحات ومقررات الأمم المتحدة والصحف الإسرائيلية**، بشأن القضية الفلسطينية ، ثم تتالت بعد ذلك الاصدارات المشابهة من عدد من دور النشر العربية.

لكن تحديث **فكرة التقرير الاستراتيجى** فى المنطقة العربية ، مع إصدار مؤسسة الأهرام عام ١٩٨٥ ، للتقرير الاستراتيجى العربى الأول ، الذى أخذ بعين الاعتبار الأشكال المماثلة فى المطبوعات الأجنبية ، كما أخذ بالمفهوم الواسع للوضع الاستراتيجى للدولة ، أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية ، وعلاقاتها الدولية والإقليمية ، وموازين القوى العسكرية بينها وبين غيرها من الدول ، وتطورات النظام الداخلى ، والقوى التى تحركه وتؤثر فى



جون قرنق

قراراته .. هذا التحديث أدى إلى أن تبرز ظاهرة لافتة للانتباه فيتوقف عندها التقرير ، ويفرد لها مبحثا خاصا . ومن الأمثلة على ذلك **اهتمام التقرير ، فى أعداده الأولى بالتيارات السياسية التى تعمل بشكل شبه علنى ، لكنها محجوبة عن الشرعية، واهتمامه بجماعات العنف الدينى المسلح.**

وبدلا من الحوليات التى تتقصى كل التفاصيل ، وبدلا من الوثائقيات التى تكتفى بنشر الوثائق ، بدأت مع **تقرير الأهرام الاستراتيجى العربى** ، مرحلة الاختيار من بين التفاصيل والوثائق والمعلومات والمادة المتاحة مما ينشر فى الصحف من تحليلات وأراء تعبر عن اتجاهات الرأى العام ، وعلى تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها والتقارير الدولية والرسمية المحلية ، وبيانات ووثائق الأحزاب،وهى مرحلة أخذت بتحليل هذه المادة وتفسيرها طبقا لرؤى ، يفترض أنها متناغمة بين فريق البحث .

ولقد شجع تقرير الأهرام الاستراتيجى على أن تظهر فى مصر ، فى السنوات الأخيرة ، محاولات مماثلة لمؤسسات فردية ، فأصدرت **دار " المحروسة"** تقريرا سنويا باسمها ، وبدأت **هيئة الاستعلامات** فى نشر كتب دورية للوثائق الرسمية التى ظهرت خلال عام ، كما أخذ التيار الاسلامى ، فى إصدار تقرير سنوى ، باسم " **الأمة فى عام**" ينظر للأوضاع ، فى مصر والمنطقة ، والعالم من منظور إسلامى ، يعبر عن رؤية واهتمامات التيار الاسلامى.

وفى هذا السياق يأتى" **التقرير الاستراتيجى السودانى الأول**" ليستفيد من التجارب السابقة ، ويقدم إضافة إليها ، فى حدود أنه جهد فردى يقوم بالجانب الأكبر فيه د" **حيدر إبراهيم**" نفسه ، وفى ظروف الابتعاد عن الوطن ، كما سبقت الإشارة . ولأنه التقرير الأول ، فقد كان طبيعيا ، أن **يتسم بالتجريبية، وأن يفتقد أحيانا لبعض التناغم فى الرؤى بين باحثيه ، وأن يمزج بين مناهج البحث المختلفة**، فيكتفى فى بعض الأبواب باستخدام التوثيق ، ويستعين فى بعضها الآخر بالتحليل ، ويجمع بين المنهجين فى أحيان كثيرة . ولأنه التقرير الأول فقد خلا من كشاف تحليلى للأسماء والوقائع ، يمنح عادة هذا اللون من التقارير قيمة مرجعية كبرى ، تسهل استخدامه كمرجع دائم للشئون السودانية .

ولأن التقرير يقدم بمنهجه الذى يميل إلى التوثيق ، مادة أولية ، للتطور الاستراتيجى للسودان خلال عام، لكنه يخلو من استخلاص شبه نهائى لهذا التطور ، انطلاقا من منهج قد يكون قائما على أن هذا النوع من المجهود العلمى ، الذى يتسم فى معظم الأحيان بالحياد ، مطلوب ، ليفهم من يشاء مايشاء من المادة المنشورة ، لكنها رؤية تحترم القارئ ، من أدوات فهم الوضع الراهن فى السودان من مختلف جوانبه ، وآفاق تطوره . **كما أن التقرير بدا انتقائيا فى العودة إلى بعض جذور القضايا التى يطرحها وأهمل جذور بعضها الأخر** ، بما أخل فى قدرة القارئ على ربط مامضى بالآتى والحاضر ويفقد التقرير جانبا من ميزته ، وهو الاطلاع على خليفات الحدث . كما أن **الباب السادس** الذى ضم ملاحق تتعلق بوثائق سياسية واقتصادية ودستورية ، كان يمكن توزيع مادته فى الأبواب الخمسة كل حسب موضوعه ليبسر للقارئ فهم تلك الموضوعات.

لكن هذه الملاحظات تبقى طفيفة ، ولاتقلل من كفاءة الذين أعدوا التقرير ، الذى يعد صدوره جهدا علميا رائدا وإنجازا فى حد ذاته.

ويشكل التقرير الاستراتيجى السودانى الأول ، إضافة جديدة ، للدور الذى يلعبه مركز الدراسات السودانية ، على المستوى العلمى والأكاديمى ، والنضالى ، إذ أنه يقدم للحركة السياسية السودانية، جهدا يسهم فى زيادة وعيها وإدراكها المعرفى وحفظ ذاكرتها الوطنية ، كما يشيع الاهتمام بالشأن السودانى لدى الدارسين والباحثين والمهتمين بمستقبله ، والذين يتوقون شوقا إلى أن يسترد السودان عافيته ، ليصبح كما اشتهى الحالمون :« سلة غذاء العالم».

العرب

حول الحركة الطلابية اليمنية فى مصر ودورها فى بناء اليمن الحديث



مقاتلون يمنيون من الجنوب

مقدمة

نتناول هنا تاريخ الحركة الطلابية اليمنية فى مصر التى ظهرت مع بداية النصف الأول من القرن العشرين .وهى الحركة التى ضمت أبناء كافة مناطق اليمن، ودعت إلى الوحدة الوطنية اليمنية، وناهضت كل دعوة تتناقض مع هذا التوجه .فقد كانت الحركة الطلابية اليمنية بمصر هى أول من أكد فى العصر الحديث على« **قضية وحدة الشعب اليمنى ووحدة الأراضى اليمنية**». وهو ما يعنى أن فكر تلك الحركة قد اتسم بالعمق ،كما انطوى على نظرة استشراف حول مستقبل اليمن .فمنذ حوالى نصف قرن وقف الطلاب اليمنيون فى القاهرة ضد كل ما يهدد « **قضية الشعب اليمنى الواحدة فى كفاحه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرر الوطنى**».فقد شهد عام ١٩٥٦ تطورا مهما فى مجال البناء التنظيمى لتلك الحركة وفى مجال توجهاتها الفكرية .وتجسد ذلك فى انعقاد «**مؤتمر للطلاب اليمنيين الدائم فى مصر**» ،وفى تشكيل المؤتمر **لجنة تنفيذية** لمتابعة تنفيذ قراراته.

ولا جدال فى أن قيام جامعة عدن بعقد ندوة حول وحدة الأرض والإنسان فى اليمن عبر التاريخ إنما ينطوى على تقدير للذين كانوا أول من طرح تلك الأفكار حول وحدة الشعب اليمنى والأراضى فى العصر الحديث.

أحمد القصير

كان الطلاب اليمنيون يوجدون فى مصر فى شكل بعثات تعليمية بدءا من نهاية أربعينيات القرن العشرين . وسرعان ما أصبح ذلك الوجود يشكل تجمعا له تأثيره الفعال على الحركة الوطنية اليمنية. ومن المؤسف أن تلك القضايا لا تلقى اهتمام الباحثين على الرغم من أهميتها على كل من الصعيد السياسى ،والتاريخى ،والثقافى ،والفكرى . وسوف تتناول دراستنا هذه نشاط تلك الحركة والمفهوم الذى طرحته حول «**الوطن الواحد**» و«**الوحدة اليمنية**» أو «**اليمن الطبيعية**»

حسب التعبير الذى استخدمته الحركة الطلابية .ومن ثم فإننا سنتناول فكر تلك الحركة وممارستها العملية التى توافقت بشكل واضح مع منطلقاتها الفكرية خاصة فيما يتعلق بتأكيد مؤتمر الطلاب الدائم على« **قضية وحدة الشعب اليمنى ووحدة الأراضى اليمنية**» حسبما أشرنا من قبل.

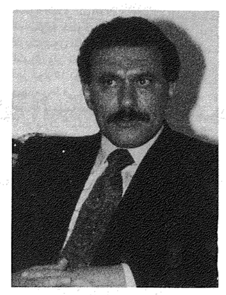
البنية المؤسسية للحركة الطلابية:

رابطة الطلاب اليمنيين (التنظيم النقابى للحركة):

تشكلت البنية التنظيمية للحركة الطلابية فى مصر من شكلين رئيسيين .الأول عبارة عن تنظيم نقابى لرعاية مصالح الطلاب واتخذ شكل «**رابطة الطلاب اليمنيين**» .وإلى جانب ذلك كان هناك الهيكل السياسى للحركة المتمثل فى« **مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم**» و« لجنة تنفيذية» لمتابعة النشاط وتنفيذ القرارات.

وظهرت الدعوة إلى تأسيس الرابطة لأول مرة بين الطلاب اليمنيين فى حلوان عام١٩٥٢ حيث يوجد معظم الطلاب اليمنيين فى مصر .وكان أصحاب هذه الدعوة مجموعة من زملائى بمدرسة حلوان .وكانت تضم **ابراهيم صادق، وخالد فضل منصور، وطاهر رجب، وعبده عثمان محمد** . وقد قام هؤلاء الأربعة بالجهد الطليعى والرئيسى فى عملية تأسيس الحركة الطلابية اليمنية فى مصر ثم انضم إليهم آخرون من أبرزهم **أبو بكر السقاف وعمر الجاوى** . وبناء على دعوة مجموعة الأربعة انعقد اجتماع فى١٩٥٢ فى دار البعثة اليمنية فى٢٨ بشارع رستم بمدينة حلوان بضواحى القاهرة لمناقشة تأسيس رابطة للطلاب. غير أن ذلك الاجتماع لم ينجح ولم يتم تأسيس الرابطة فى ذلك الحين. ويعود عدم النجاح إلى عدم نضج الفكرة وإلى ما ترتب على الزوبعة التى نشبت بسبب **إعلان عبد الله الكرشمى فى الاجتماع بأن اليمنى هو من يدفع الضرائب للإمام.**

وكان **إبراهيم صادق** هو الوحيد فى هذه المجموعة الذى ينتمى إلى البعثة الطلابية المحولة من لبنان إلى القاهرة .**أما خالد فضل منصور** فكان ضمن بعثة لحج الحكومية .**وكان عبده عثمان** محمد قد جاء إلى مصر لينضم إلى بعثة المملكة المتوكلية المنقولة من لبنان .كما كان **طاهر أحمد رجب** قد وصل إلى مصر فى عام ١٩٤٧ مع شقيقة عبد الله للدراسة بالمرحلة الابتدائية على حساب والدهما ومعهما قريبهما **محمد عمر صبرى** .وحصل الثلاثة على منحة من الحكومة



على عبد الله صالح

المصرية وبعد حصولهم على الابتدائية انتقلوا إلى مدرسة حلوان الثانوية بمنحة مصرية أيضا .وبعد وفاة والد طاهر فى١٩٤٩ انضمت هذه المجموعة إلى بعثة الطلاب اليمنيين بعد توسط أقاربهم عند الإمام .ومن ثم تركوا القسم الداخلى بمدرسة حلوان وانتقلوا للإقامة فى مقر البعثة اليمنية بحلوان، واستمروا يدرسون فى نفس المدرسة.

فقد كان فى حلوان ثلاث بعثات طلابية يمنية : الأولى من المملكة المتوكلية. وضمت بعض الطلاب الذين كانوا يدرسون على حسابهم الخاص أو على حساب الحكومة المصرية . وانضم أعضاء هاتين الفئتين فيما بعد إلى البعثة الطلابية للمملكة المتوكلية التى تأسست فى حلوان فى أعقاب وصول بعثة الأربعين طالبا الذين كانوا فى لبنان منذ ١٩٤٧ ،فقد تم تحويل هؤلاء إلى القاهرة بعد فترة من مقتل الإمام يحيى.

وعلاوة على ذلك شملت المجموعة الطلابية التى كانت فى حلوان آنذاك عددا من الطلاب جاءوا من اليمن للالتحاق بالبعثة بالاضافة إلى عدد آخر ذهب إلى مصر على حسابه الخاص وتم ضمه إلى البعثة بناء على طلبات تقدموا بها.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد وصل إلى القاهرة فى أول يناير ١٩٤٨ بعثة صغيرة من أربعة طلاب لكنهم لم يذهبوا إلى حلوان .فقد وصلت إلى القاهرة فى ذلك التاريخ بعثة من أربعة طلاب أرسلهم الإمام ، أى أنهم وصلوا قبل وصول البعثة الطلابية المحولة من لبنان .وهؤلاء الأربعة هم: **حسين على الحبيشى ،وعبد العزيز الفتيح ،وعلى عبده سيف ،ومحمد عبد الله عبده**.وجاء إرسال هذه البعثة بناء على نصيحة أساتذة مصريين بإرسال طلاب إلى مصريتم اختيارهم من بين الذين يدرسون فى عدن. وطلب الإمام يحيى من **محمد سعيد موافى**، الذى كان قد انتقل من عدن إلى تعز ، بأن يقوم باختيارهم على أن تتوافر فى كل منهم الشروط التالية

١- أن يكون من أبناء (اليمن) ويقصد بذلك الشمال أى المملكة المتوكلية:

٢- أن يكون حسن الخلق ومن المتفوقين.

وتم اختيار عشرة طلاب قطعوا شوطا فى الدراسة لكن لم يسافر من بينهم فى ذلك الحين سوى أربعة فقط . وذهب اثنان منهم إلى طنطا وأثنان إلى المنصورة.

وكان ذلك قبل انتقال بعثة الأربعين من لبنان إلى القاهرة .وقد شكل طلاب هذه المجموعة الأخيرة الذين انتقلوا من مدارس المقاصد الحميدة فى صيدا وطرابلس بلبنان الأغلبية بين الطلاب اليمنيين المتواجدين آنذاك فى حلوان فى ضواحى مدينة القاهرة ولكن سرعان ما أخذ الطلاب اليمنيون يتدفقون إلى تلك الضاحية .وهو ما أدى إلى تضاعف عدد طلاب البعثة عدة مرات فى فترة وجيزة. وتجدر الإشارة إلى أن عددا من أعضاء بعثة الأربعين قد اتجه بعد إنهاء الدراسة الثانوية إلى الالتحاق بالكلية الحربية فى مصر وشاركوا فيما بعد فى ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وكان تأسيس دار البعثة اليمنية لإقامة الطلاب قد أدى إلى تحويل مدينة حلوان إلى مركز تجمع رئيسى للطلاب اليمنيين .وأخذ الوافدون الجدد ينضمون إلى تلك الدار . وضمت البعثة المحولة من لبنان ٤٠ طالبا هم: **ابراهيم صادق، أحمد قائد بركات ،أحمد الطل، أحمد المحنى، أحمد مفرح، حسن على السقاف ،حسن مكى ، حسين صلاح الدين،** صالح الجمالى، طاهر الكلالى ،**عبد الروؤف رافع ، حسن على الكريم المقحفى ،عبد اللطيف ضيف الله ، عبد الله جزيلان ، عبد الله الكرشمى ،على الحبورى ،على أحمد الخضر، على السقاف ،على سيف الخولانى ،على الأبيض، على أحمد العينى، على الكهالى ، على المطرى ، على محمد عبده ،محسن السرى ،محسن العينى ،محمد خشافة، محمد زبارة، محمد عبد العزيز** سلام، محمد عبد المغنى ، محمد مانع ، **محمد فائع ،محمد الرعدى ، محمد الماخذى ، محمد الأهنومى** ،محمد الوجيه الجنيد ، هاشم الحوثى ، هزاع بجاش ، يحيى جغمان ، **ويحيى الديلمى .وكان مدير البعثة هو يحيى**

المضواحى بينما كان **على الأنسى** مديرها المساعد.

ومن بين الذين انضموا إلى البعثة فى حلوان فيما بعد: **سليمان حسن، وعبده عثمان محمد، ومحمد عبد الوهاب جبارى وشقيقه عبد الله ،ومحمد طه الوشلى ،وفؤاد قائد محمد،ومحمد عبد الله العصار.**

ووصلت أيضا إلى مصر فى تلك الفترة مجموعة أخرى ضمت **محمد أنعم غالب** الذى ينتمى إلى نفس جيل مجموعة **حسين الحبيشى** سبتمبر ١٩٤٨ للدراسة على حساب والده . وسافر معه **عبد الغنى على ومحمد سيف** .وذهبوا فى البداية إلى بنى سويف ثم انتقلوا إلى حلوان وانضموا إلى البعثة.

وكانت البعثة الطلابية الحكومية الثانية من لحج ،وتشكلت من خمس طلاب كانوا جميعا فى حلوان وتكونت هذه البعثة الطلابية الحكومية للحج فى١٩٤٨ من: **أحمد سعيد صدقة، وخالد فضل منصور، وصالح حرصى فرج ،وفضل حسين عنبول ،وناصر عامر** .وبعد فترة انضم إليهم **عبد الله أحمد شهاب وفيصل عبد اللطيف الشعبى.**

أما البعثة الحكومية الثالثة فكانت من حضرموت وتوجد فى حلوان أيضا .وقد ضمت **أحمد عمر بن سلمان ، وصالح بن همام ،وعبد الله سالم باعباد ،وعمر بارحيم.**

أما البعثات الأهلية فلم يتواجد منها فى القاهرة فى ذلك الحين سوى بعثة **نادى الأغابرة** الأولى فى عام ١٩٥١ ،وهى من ثلاثة طلاب فقط هم **أحمد محمد ثابت ،وعلى عبد الحق، ومحمد قائد محمد**.واستقروا فى حلوان أيضا. وأرسل نادى الأغابرة بعد ذلك بعثتين فى عام١٩٥٣ قبل أشهر من سفر بعثة الاتحاد اليمنى . وضمت واحدة الشاعر **أحمد الجابرى** والراحل **عبد الله عبد الجبار راشد** بينما ضمت الثانية **فؤاد قائد محمد بمفرده.**

أما بعثة الاتحاد اليمنى المكونة من عدد أكبر فلم تصل إلى القاهرة إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر بأكثر من عام. فقد وصلت فى١٩ نوفمبر ١٩٥٣ على وجه التحديد .وقد ضمت هذه البعثة التى وصلت إلى مصر فى١٩ نوفمبر ١٩٥٣ **أحمد الشجنى ، سعيد الشيبانى ، ،عبد الوهاب عبد البارى، على أحمد الدعيس ، على عبد الله الأغبرى ، فتح الأسودى ، فيصل عبد المجيد الأصنج ، قائد محمد ثابت ، محمد غالب فارع ، محمد عبد الملك أسعد، محمد نعمان القدسى ، ويوسف عبد العزيز عطا** .كما ضمت أيضا **عبد الكريم الأريانى ومطهر الأريانى ومحمد الشهارى** . لكن تاريخ وصولهم يحتاج إلى تدقيق.

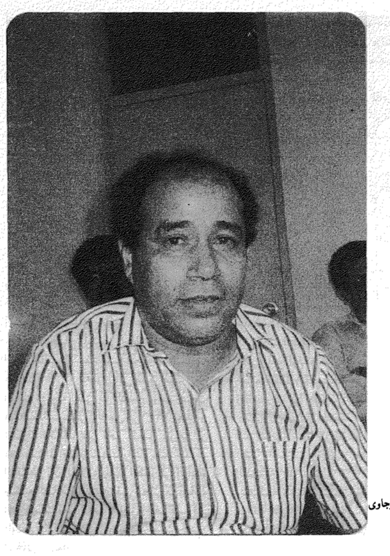
وتلا ذلك بعثة أخرى للاتحاد اليمنى ذهبت إلى القاهرة فى أوائل عام١٩٥٤ .وقد رشح **نادى الشباب اللحجى** طلاب هذه البعثة ..وتشكلت من خمسة طلاب ينتمون إلى قرية واحدة وتكونت هذه البعثة من: **أبو بكر السقاف ،وجعفر السقاف ،وعلى عيداروس السقاف ،وعمر الجاوى(السقاف) ،ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف** . وينتمون جميعا إلى قرية **الوهط** فى لحج .وقد وصلوا إلى مصر فى أوائل عام١٩٥٤ عن طريق البحر .واستقر أعضاء هذه البعثة فى الدقى فى القاهرة ، لكن قام البعض بتأدية امتحان الشهادة الثانوية فى حلوان .كما انضم إليهم فيما بعد **عبد الله حسن العالم.**

وفى عام ١٩٥٤ وصلت بعثة أخرى إلى مصر .ومن أعضاء هذه البعثة: **أحمد الحداد ، وسلطان أحمد عمر، وعبد الرحمن على عثمان ، وعبد المجيد الزندانى ،وعبد الواحد الزندانى ،ومحمد حسن باجنيد** ولم تتوفر لنا بقية الأسماء .وكان **عبد الله صالح** من بين المرشحين لكن تم شطب اسمه .فدفع مبلغا لخزينة الإمام وسافر إلى مصر وانضم للبعثة.

ويحتاج توزيع الطلاب على مختلف المناطق فى مصر إلى دراسة خاصة ،وكانت توجد فى مدينة **بنى سويف** على سبيل المثال بعثة طلابية يمنية أصبح الطلاب يطلقون عليها **«بعثة أبناء المشايخ والأمراء»**.كما أرسلت رابطة أبناء الجنوب أيضا فى فترة لاحقة بعثات دراسية إلى القاهرة.

ومثال ذلك البيان الصادر عن الرابطة تحت عنوان «البعثة الدراسية لعام١٩٥٧» المنشور فى صحيفة الفجر الصادرة فى عدن فى العدد رقم٧٢ بتاريخ١٩ أغسطس ١٩٥٧ وجاء فيه :يسر رابطة أبناء الجنوب أن تعلن عن قبولها للطلبة التالية أسماؤهم فى بعثتها الدراسية إلى مصر لعام١٩٥٧.

أ- **طلبة يحصلون على منحة كاملة: محمد عمر منصر (حضرموت) ، عبد السلام خليل سليمان (عدن) أبو بكر باذيب(حضرموت) ، محمد عمر بلجون(عدن) ،عمر**



عمرجاوى

أحمد باقفيه(حضرموت) .

ب- طلبة سيحصلون على منحة جزئية: محمد عبيد محمد(اليمن) ، صالح عبد الحبشي(حضرموت) ،عبده سالم صالح(لحج) ،بدر ناصر عوذلي (العواذل) ، سلطان أمين قرشي(اليمن) ،هود حسن الزبيدي(أبين) حسن علي بن يحيى(حضرموت) ،حسن حمزة محمد ناصر (عدن) ،علي محمد زريقي (عدن) ،عبد اللطيف عبده علي(عدن).

ج- طلبة سيدرسون على نفقتهم الخاصة تحت إشراف الرابطة:

عبد الرحيم محمد عثمان(اليمن) ،حسين عبد العزيز هايل(اليمن) ،محمد بن عمر بن سهل(حضرموت) ،حسن عبده باهارون(حضرموت) أحمد غالب عفيفي (يافع) ،عبد الجليل عبد القادر الرعدي(اليمن) ، بدر سالمين باسنيد (عدن).

وقد احتاج تأسيس رابطة تجمع كل أبناء اليمن الطبيعي ،بعد فشل محاولة تأسيسها في عام ١٩٥٢ بحلوان إلى مرور فترة من الوقت ودرجة أعلى من النضج ،وقد نجحت عملية التأسيس بالفعل في١٩٥٦ بعد أن تبلورت فكرتها على نحو أفضل ، وبعد أن نضجت المواقف والتصورات وبعد حدوث التفاعل بين الطلاب.**ولهذا انضم إلى الرابطة جميع الطلاب اليمنيين في مصر من كافة التوجهات ومن كافة المناطق الجغرافية في اليمن** ..وكان الراحل **محمد عمر حسن اسكندر السقاف** هو أول رئيس لتلك الرابطة . وضم مجلس إدارة الرابطة في أول تشكيل لها **عبد الله المقطري ،وعبد الله الكرشمي ،وفؤاد قائد محمد ، ومحمد أنعم غالب ، ومحمد علي الشهاري.**

وتولت الرابطة آنذاك المفاوضات حول مشاكل الطلاب ومن بينها أوضاع الذين وصلوا إلى مصر بدون منح على أمل الالتحاق بالبعثة بالقاهرة .وهو ما أدى إلى اعتصام الطلاب بالسفارة في٧ أغسطس ١٩٥٦.

وقد أسهم بدور بارز في عملية تأسيس هذه الرابطة عدد كبير من الطلاب . وأصبحت الرابطة في واقع الأمر بمثابة مدرسة حصل من خلالها اليمنيون على خبرة بمؤسسات المجتمع المدني وإداراتها .كما مارسوا من خلالها أيضا تجربة العمل الديمقراطي ورعاية مصالحهم والدفاع عنها . ويبرز من بين الذين أسهموا في تأسيس الرابطة: **أبو بكر السقاف ،وأحمد الشجني ،وخالد فضل منصور، وسعيد السيباني ، وسليمان حسن، وعبده عثمان محمد، وعبد الغني علي، وعبد الله العالم، وعبد الله شهاب، وعبد الله صالح عبده ،وعبد الله عبد الوهاب جباري ،وعبد القوي العنسي ،وعمر الجاوي ،ومحمد أحمد عبد الولي ،ومحمد عبد الله العصار ،ومحمد عبد الله باسلامة وآخرون.**

الهيكل السياسي للحركة
مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر١٩٥٦

أسهمت الحركة الطلابية اليمنية في مصر بدور يتسم بالريادة فيما يتعلق بقضية الوحدة اليمنية .فقد طرحت تلك الحركة مفهوم الوطن الواحد ووحدة التراب اليمني .وكانت أول حركة سياسية يمنية تضم جميع أبناء« اليمن الطبيعي» ،كما أكدت وتمسكت « **بأن اليمن الطبيعي كل لا يتجزأ وقضيته واحدة ذات كفاح واحد في سبيل التحرر والوحدة الوطنية الشاملة**» .وذلك حسبما جاء في قرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر في٢٣ يوليو عام١٩٥٦.

كانت التنظيمات السياسية اليمنية تعمل ، في ذلك الوقت ، في إطار واقع يقوم على تجزئة البلاد وتقطيعها ما بين الاستعمار والإمارات في الجنوب والإمام في الشمال .غير أن الحركة الطلابية اليمنية تجاوزت ، منذ نشأتها ، هذا الواقع على مستوى كل من الفكر والممارسة . ويعتبر انعقاد مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر في٢٣ يوليو ١٩٥٦ وتشكيله «لجنة تنفيذية» مرحلة بارزة من مراحل تطور الحركة الطلابية اليمنية بوصفها إحدى الفصائل الأساسية التي تسعى إلى يمن جديد تتحقق فيه وحدة تراب الوطن بعد التخلص من الحكم الاستبدادي في الشمال ،ومن الاستعمار في الجنوب.

وقد عاش الطلاب اليمنيون في السنوات التالية لوصولهم إلى القاهرة تجارب خصبة أسهمت في صياغة وعيهم وفي تبلور فكرهم حول قضايا الوطن اليمني والوطن العربي .ففي بداية خمسينيات القرن العشرين شهدت مصر- حيث يعيش الطلاب اليمنيون- تجارب كانت ذات تأثيرات بارزة على النطاق العربي فقد **عرفت مصر آنذاك تجربة ديمقراطية في ظل حكومة الوفد التي ألغت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، وأتاحت الفرصة للكفاح المسلح ضد القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس** .وعندما تم قطع الطريق على هذه التطورات الوطنية بحريق القاهرة في فبراير ١٩٥٢ سرعان ما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفي ذلك المناخ تصاعدت المشاعر الوطنية على نحو غير مسبوق .وشملت هذه العملية الجميع . وعاش الطلاب اليمنيون تجربة تلك التطورات على امتداد ستة أعوام تقريبا .كما أسهمت أعداد ليست قليلة منهم بفاعلية في النشاط العام الذي كان يجري في مصر وفي تلك التطورات .**وكان ذلك من خلال النشاط في منظمة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» المصرية المعروفة باسم« حدتو»** .وهو ما أكسبهم معرفة ونضجا وأغنى تجربتهم .وكان قادة الحركة الطلابية اليمنية بمصر يحرصون دوما على أن يسخروا وعيهم وخبرتهم لخدمة قضية مستقبل اليمن ووحدته . وقد تعرضت من قبل لهذا الموضوع في الحوار الذي نشر في مطبوعات مركز البحوث للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق.

وفي منتصف عام ١٩٥٦ عمل الطلاب على بلورة تجربتهم وتصوراتهم حول قضايا المجتمع اليمني في ضوء التطورات العربية من جانب وفي ضوء التجارب السابقة لحركة الأحرار والاتحاد اليمني ورابطة أبناء الجنوب من جانب آخر .وفي إطار تلك العمليّة انعقد في منتصف شهر يوليو ١٩٥٦ اجتماع تمهيدي لعدد من الطلاب اليمنيين في منزل **محمد جباري** .وكلف الحاضرون لجنة ضمت كلا من **أبو بكر السقاف ،وعبد الكريم الإرياني، ومحمد عبد الوهاب جباري** بالعمل على تنظيم عقد اجتماع عام للطلاب اليمنيين بالقاهرة لمناقشة الأوضاع السياسية في كل من الشمال والجنوب.

وبعد موافقة رابطة الطلاب الفلسطينيين على أن ينعقد المؤتمر بمقرها بشارع قصر النيل حصل الطلاب على موافقة قسم الشرطة على انعقاد المؤتمر.وفي **٢٣ يوليو١٩٥٦ انعقد المؤتمر في ظل حراسة جنود الشرطة للعمارة التي يقع بها مقر رابطة الطلاب الفلسطينيين .كما تواجد بعض الضباط المصريين في غرفة خلفية تحسبا لأي طارئ** .وشارك في أعمال المؤتمر عبد الله فاضل فارع وهو من المثقفين الرواد في عدن في أربعينيات وخمسينات القرن العشرين .**وحضر المؤتمر مندوب عن جمال عبد الناصر، كما حضره ياسر عرفات ،والشهيد صلاح خليل(أبو إياد).**

اللجنة التنفيذية للمؤتمر

انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من سبعة أشخاص لمتابعة تنفيذ قراراته .وتشكلت هذه اللجنة من **أبو بكر السقاف** سكرتيرا عاما وعضوية **ابراهيم صادق ، وسعيد الشيباني ،وعبده عثمان محمد، ومحمد أنعم غالب ، ومحمد عبد الله العصار ،ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف** .وقد لعب طلاب آخرون أدوارا أساسية في المؤتمر وفي صياغة توجهاته العامة. وكان **خالد فضل منصور** أبرز هؤلاء

الطلاب.

وقد عبر تشكيل تلك اللجنة عن توجه الحركة الطلابية وإصرارها على تواصل النشاط وعدم انقطاعه وجسدت اللجنة التنفيذية بالفعل معنى الاستمرارية التى أرادها المؤتمر الطلابى .وعملت هذه اللجنة على عرض قضية الشعب اليمنى فى المحافل المصرية والعربية. **وعبرت فى ثقة عميقة ويقين راسخ بأن الوحدة اليمنية هى مستقبل اليمن** .ومن ثم فإن اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اعتبرت أن منطلق الوحدة هو السبيل الرئيسى للعمل الوطنى .وقد وضع البيان رقم واحد الصادر عن اللجنة فى٥ أغسطس ١٩٥٦ تصورات أصبحت تشكل، فى السنوات اللاحقة ،جوهر طموحات الحركة الوطنية اليمنية . ويستطيع كل من يطلع على نص ذلك البيان أن يصل إلى نفس هذا الرأى .فقد جاء فى ذلك البيان على سبيل المثال **«فقضية الشعب اليمنى قضية تحرر من الاستبداد والاستعمار .والكفاح ضد الاستعمار إنما يعنى استكمال الاستقلال الوطنى لشعبنا مع كفاحه ضد الاستبداد من أجل امتلاك السيادة الشعبية بقيام حكومة واحدة لكل اليمن بمجرد التحرر من الاستبداد والاستعمار.**

إن ما قامت به اللجنة التنفيذية يشير إلى النطاق الواسع لتأثيرات فكر ونشاط الحركة الطلابية اليمنية فى مصر . ويلاحظ أن دور الحركة الطلابية لم ينحصر فى مجال الطلاب والدوائر اليمنية وحدها .وحسبما أشار أحد قادة تلك الحركة وذلك المؤتمر فإن اتصالات اللجنة التنفيذية لم تكن« مقصورة على الجهات اليمنية والعمل الطلابى فقط ، بل أيضا قامت اللجنة التنفيذية الدائمة بالعديد من الاتصالات مع السياسيين العرب سواء فى مصر أوغيرها ، مع رجال الصحافة والفكر موضحة لهم من خلال اللقاءات وطرح القضايا السياسية أو عن طريق البيانات والدراسات لقضية الشعب اليمنى (وذلك حسب مقابلة مع عبده عثمان محمد أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نشرت فى مجلة الكلمة ، العدد ٤٨ ، أكتوبر ١٩٧٨) .وقد نجحت اللجنة التنفيذية فى نشر الكثير من المعلومات والحقائق عن الأوضاع فى اليمن . وتم ذلك بالنشر فى الصحف المصرية مثل **صحيفتى الشعب والمساء** .وهما من الصحف التى أنشأتها ثورة يوليو فى مصر .كما أذاعت « **صوت العرب**» عدة بيانات صادرة



د. عبد الكريم الإريانى

عن الحركة الطلابية.

بعض الدلالات التاريخية لانعقاد المؤتمر

تنطوى مسألة انعقاد المؤتمر فى العيد الثالث لقيام الثورة المصرية على دلالة خاصة تشير إلى أن الثورة هى طريق النجاة للشعب اليمنى . ويزيد من أهمية هذه الدلالة حضور مندوب عن عبد الناصر للمؤتمر .وعلاوة على ذلك فإن تشكيل المؤتمر لجنة تنفيذية حمل هو الآخر أكثر من مغزى .فإن تأسيس هذه اللجنة يعبر عن توجه الطلاب وإصرارهم عل استمرارية نشاط مؤتمرهم وتواجده بشكل دا كتنظيم سياسى .وقد أعطى ذلك الأ للحركة الطلابية ثقلا سياسيا ظهر تأث المباشر على الفصائل السياسية اليمنية سو كانت فى داخل اليمن أو فى خارجه ، وفض عن ذلك فقد طرحت الحركة الطلابية اليمنيه توجهات جديدة كلية تبنتها الحركة الوطنية اليمنية.

وغنى عن القول بأن البيان الصادر عن« **مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم**» قد عبر ،فى حد ذاته ، عن دخول الحركة الوطنية اليمنية مرحلة نوعية جديدة مقارنة بالمراحل السابقة سواء مرحلة حركة الأحرار اليمنيين ، أم مرحلة الاتحاد اليمنى بفرعيه فى عدن والقاهرة ورابطة أبناء الجنوب . وينبغى التنويه هنا بأن توجهات الاتحاد اليمنى فى عدن اختلف بدرجة ما عن توجهات الاتحاد اليمنى فى القاهرة خاصة فى الفترة التى انفرد فيها **الزبيرى** بتوجيه سياسة الاتحاد فى القاهرة .ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن مستوى مواقف وطموحات التجار الذين كانوا يتولون مسئولية الاتحاد فى عدن كانت تفوق كثيرا طموحات **حركة الأحرار اليمنيين** بينما ظل **الزبيرى** ، الذى أدارا الاتحاد بالقاهرة ما بين ١٩٥٢ ١٩٥٥ ،وثيق الصلة بتوجهات حركة الأحرار تى تركزت طموحاتها فى إقامة إمامة ستورية .،ولهذا ظل رجال ١٩٤٨ يركزون على مسألة تولى البدر لولاية العهد .**وكان أحمد النعمان** أحد الأركان الأساسية فى هذا التوجه .كما لم يكن من قبيل المصادفة سعى **الزبيرى** إلى عقد اتفاق سياسى مع **البدر** على سأس الدستور الذى أصدر الأول فى نهاية عام١٩٥٢ بالقاهرة باسم «**آمالنا وأمانينا**» وهو دستور يقر السلطة المطلقة للإمام .كما يقول **الزبيرى** فى ذلك الدستور: «وجعلنا ذروة النظام الذى ننشده هى حقوق الإمام على الشعب».

وقد التقى الزبيرى بالبدر فى القاهرة فى يوليو ١٩٥٤ لمناقشة الإصلاحات فى اليمن على أساس ما جاء فى« آمالنا وأمانينا» .كما سافر من القاهرة إلى السعودية فى أبريل ١٩٥٥ لنفس الغرض . وقابل هناك البدر فى حضور **أحمد محمد نعمان** .وفى يوليو من نفس العام أصبحت بنود« آمالنا وأمانينا »موضع اتفاق فى القاهرة بين الزبيرى بصفته رئيس الاتحاد اليمنى بالقاهرة والبدر بوصفه وليا للعهد.

لقد كانت الحركة الطلابية بمؤسساتها المختلفة أكثر الفصائل فهما لطبيعة المرحلة التى بلغتها الحركة الوطنية فى اليمن شمالا وجنوبا .ولذلك كانت الأكثر تعبيرا عن الواقع .ويؤكد ذلك التوجهات والآفاق الجديدة التى تبنتها الحركة الطلابية اليمنية فى القاهرة والتى سوف نستعرض بعض ملامحها فى

الصفحات التالية.

التوجهات الجديدة التى طرحها المؤتمر للحركة الوطنية

تناول مؤتمر الطلاب اليمنيين كافة القضايا الحيوية الخاصة باليمن الطبيعي .وشمل ذلك **وقوفه ضد محاولات إقامة حكم ذاتى فى عدن فى إطار الكومنولث البريطاني .كما وقف ضد المحاولات الرامية إلى إقامة دولة اتحادية تضم عدن وإمارات الجنوب العربى ، أى المحميات الشرقية والغربية.**

وعلاوة على ذلك أعلن المؤتمر عن وقوفه مع نضال أبناء الجنوب من أجل التحرر الوطني .وكان التمييز الذى وضعه بين مفهوم الوحدة والدعوة إلى الاتحاد التى ترددت على لسان بعض التنظيمات فى عدن يعبر عن وعى بالأبعاد التاريخية للقضية اليمنية من جانب وعن بصيرة من جانب آخر.وكان ذلك هو ما جعل المؤتمر ولجنته التنفيذية يناديان بالوحدة وليس الاتحاد .فهما يعتبران أن دعوات الاتحاد على سبيل المثال ليست سوى «**تمزيقا لوحدة شعب واحد فى وطنه الواحد**».ويعبر هذا الموقف من جانب الطلاب عن رفضهم «تجزئة القضية الوطنية الواحدة» .وقد رأت الحركة الطلابية أن« عزل المعركة ضد الاستعمار عن الكفاح ضد الاستبداد والدعوة إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة لعدن والمحميات الشرقية والغربية من شأنه أن يؤكد مزاعم الاستعمار البريطاني بوجود كيان منفصل عن اليمن لهذه المناطق اليمنية الصميمة ،وفى هذا تهديد مباشر لقضية الشعب اليمنى الواحدة فى كفاحه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرر الوطنى».

وكان ذلك التوجه هو الذى قد تأكد خلال مؤتمر الطلاب الذى أدان كافة التنظيمات التى دعت إلى تكوين دولة اتحادية .وقد نص البيان الصادر عن ذلك المؤتمر على ما يلى «**يستنكر المؤتمرون ويعارضون دعوة رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة (عضوى المؤتمر الوطنى فى عدن) إلى إقامة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإمارات الجنوبية(المحميات الشرقية والغربية) لأن فى هذا تمزيقا لوحدة الشعب اليمنى والوطن اليمنى الواحد**».

كان فكر الحركة الطلابية يتسم بالوضوح الشديد ولا يخشى الإعلان عن الاتفاق أو الاختلاف مع التوجهات السائدة آنذاك فى الحركة الوطنية اليمنية بشأن الوحدة اليمنية .فقد كانت الوحدة اليمنية هى المحور الذى تتركز حوله التوجهات السياسية للمؤتمر الدائم ولجنته التنفيذية .وعبرت اللجنة التنفيذية بوضوح عن القضايا التى تتفق الحركة الطلابية اليمنية حولها مع الآخرين ،كما عرضت القضايا التى تعتبر موضع اختلاف.

فقد رأت اللجنة أن« الوحدة الطبيعية والتاريخية التى تؤكدها بعض الهيئات الوطنية أمر فى غنى عن التوضيح والتأكيد ، وإن ما ينحصر فيه الخلاف بيننا هو سعى هذه الهيئات لإيجاد دولة مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإمارات الجنوبية(المحميات الشرقية والغربية) .فالعمل لإيجاد هذه الدولة يعنى بالضرورة وجود شعبين متميزين فى اليمن ،وعليه فإن تمسك هذه الهيئات بالوحدة مع سعيها لإيجاد دولة مستقلة سيجعل الوحدة فى المستقبل منوطا بهذه الدولة المستقلة تقرره حسب مشيئتها كما هو الحاصل بالنسبة للوحدة العربية المقترحة ،وهذا أمر يتنافى مع المفهوم الصحيح لوحدة الشعب اليمنى ووحدة الأرض اليمنية» لا يستطع كل من يقرأ ذلك النص إلا أن ينظر بتقدير إلى تلك الرؤية الثاقبة التى استشرفت المستقبل على نحو يتسم بالتفرد .لقد اتصف تفكير الحركة الطلابية ببعد النظر . وكان قادتها يخشون أن تؤدى مشروعات «الاتحاد» تلك إلى تكريس مسألة وجود يمنيين ،ومن ثم تتعرقل قضية الوحدة اليمنية.

ولاجدال فى أن التوجهات الجديدة التى عبر عنها المؤتمر شكلت علامة على أن الحركة الوطنية اليمنية قد دخلت مرحلة جديدة بفكر حديث وآفاق جديدة تتجاوز فكر وتوجهات **حركة الأحرار اليمنيين والاتحاد اليمنى** من جانب وفكر وتوجهات **رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة من جانب آخر** .وسوف يتضح ذلك أيضا عند الحديث عن العلاقة بين حركة الطلاب والفصائل السياسية اليمنية الأخرى خاصة **الاتحاد اليمنى** بزعامة **النعمان والزبيرى** فى مصر.

الدعوة إلى الحوار بين الفصائل الوطنية اليمنية

الحركة الطلابية والاتحاد اليمنى

دعت الحركة الطلابية اليمنية فى مصر إلى الحوار الوطنى بين التنظيمات اليمنية المختلفة مثل« الاتحاد اليمنى» و«رابطة أبناء الجنوب العربى» .لكن هذه الدعوة لم تنجح حيث إن توجهات رابطة أبناء الجنوب العربى لم تكن معنية بقضية الوحدة اليمنية .ومن جانب آخر لم تتقبل قيادة الاتحاد اليمنى بعض التوجهات الجديدة للحركة الوطنية التى طرحها مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ولجنته التنفيذية .وهى توجهات لم تعبر عن دخول هذه الحركة منعطفا فحسب، بل عبرت أيضا عن ظهور قيادات جديدة. ولم تنجح عملية الحوار التى دعت إليها الحركة الطلابية ومؤتمر الطلاب .فقد تشكلت اللجنة التنفيذية لمتابعة مثل هذه القضايا ومن بينها محاولة التوفيق عن طريق الإقناع والحوار بين« **الاتحاد اليمنى**» وبين «**رابطة أبناء الجنوب العربى**» باعتبار هذين التنظيمين السياسيين كانا يوجدان فى مصر فى ذلك الوقت. ونتيجة لتعنت رابطة أبناء الجنوب العربى إلى درجة عدم اعترافها بمبدأ الوحدة اليمنية ،وأيضا عدم التجاوب من الاتحاد اليمنى مع بعض ما طرح من آراء جديدة تخدم الحركة الوطنية ككل.وكان من جراء ذلك أن اللجنة الدائمة التى انبثقت عن المؤتمر الطلابى لم تتمكن من التوصل إلى تحقيق دعوة التلاحم فى العمل الوطنى بين التنظيمين فى ضوء قرارات المؤتمر.

وعلى الرغم من عدم نجاح دعوة الحركة الطلابية إلى التلاحم والحوار بين التنظيمات اليمنية إلا أن هذه الدعوة انطوت فى حد ذاتها على مضامين مهمة فيما يتعلق بالوحدة. **فقد كانت تلك هى المرة الأولى التى تتم فيها محاولة تنسيق الجهود بين تنظيم شمالى الطابع وهو الاتحاد اليمنى وآخر جنوبى التكوين ، أى رابطة أبناء الجنوب فى آن واحد وهو مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر** .وتجدر الإشارة إلى أن«**حزب الجبهة المتحدة**» الذى كان فى تحالف مع رابطة أبناء الجنوب فى إطار «**المؤتمر الوطنى فى عدن**» لم يكن له وجود فى مصر.

وعلى أى حال فقد كان للحركة الطلابية اليمنية تأثيرها الفعلى على بعض توجهات الاتحاد اليمنى بالقاهرة . ويستطيع أى مراقب أن يستخلص نفس النتيجة إذا ما قارن بين الدستور الذى أصدره الزبيرى فى نهاية ١٩٥٢ تحت عنوان« **آمالنا وأمانينا**» وبين« **مطالب الشعب**» التى أصدرها **أحمد محمد نعمان مع الزبيرى** فى عام١٩٥٦.ففى «آمالنا وأمانينا» الذى صدر دون الرجوع إلى الاتحاد اليمنى فى عدن يحاول الزبيرى أن يسترضى الإمام ويسعى إلى مصالحته .فهو يخاطب الإمام فى مقدمة ذلك الدستور قائلا:

«إلى صاحب الجلالة الإمام أحمد نقدم هذا المنهج الذى انتهجناه فى دعوتنا ،وجعلنا ذروة النظام الذى ننشده هى حقوق الإمام على الشعب تسليما منا بحق صاحب الجلالة» .وعلاوة على ذلك يقول **الزبيرى** فى المادة

التاسعة من« آمالنا وأمانينا » أن الإمام « له السمع والطاعة على جميع أفراد الشعب فى حدود أحكام شريعة الإسلام » . ويمكن الرجوع إلى النص الكامل لدستور « آمالنا وأمانينا » فى مقال على محمد عبده بعنوان الاتحاد اليمنى من المهد إلى اللحد(مجلة الكلمة، ٤٧ ، مايو ١٩٧٨).

أما فى « **مطالب الشعب** » **الذى صدر باسم «الأحرار الدستوريين» نيابة عن« الشعب اليمنى المجيد»** فنجد أن نغمة التصالح مع الإمام قد اختفت ،كما ظهرت مطالب تدعو إلى تقييد سلطة الإمام .فقد نصت « مطالب الشعب » على أن«**الملك يملك ولا يحكم**» ،كما دعت إلى« **تأليف حكومة انتقالية من أبناء الشعب تقوم بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية**» .وعلاوة على ذلك **طالبت بإلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة ،وتحريم زج الناس فى السجون وقطع الرؤوس إلا بحكم قضائى**، والتحقيق فى عمليات الإعدام التى تمت من قبل ومعاقبة المسئولين عنها ، **وإطلاق سراح المسجونين السياسيين والرهائن** ،وإلغاء الخطاط والتنافيذ والتخمين وجعل الزكاة أمانة فى اليمن كلها .كما نصت المطالب على إنشاء مجالس إقليمية وبلدية وقروية على **أساس النظام اللامركزى**. ويوجد النص الكامل لمطالب الشعب فى نهاية مقال **على محمد عبده**، الاتحاد اليمنى من المهد إلى اللحد- ٢، مجلة الكلمة ،العدد ٤٨ أكتوبر ١٩٧٨.

يعبر ما جاء فى« مطالب الشعب» عن تحول هام مقارنة بما هو موجود فى« آمالنا وأمانينا » .ولذلك شكلت هذه المطالب مرحلة جديدة فى توجهات الاتحاد اليمنى بالقاهرة . ولم يكن هذا التحول بتأثير الحركة الطلابية وحدها وإنما بفعل تأثيرات عديدة من بينها ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر ،وتطور الحركة الوطنية فى عدن ،وتميز دور الاتحاد اليمنى فى عدن عن دوره فى القاهرة .فقد كان يختلف مع توجهات الزبيرى التى أعلنها فى« آمالنا وأمانينا » .وعلاوة على ذلك أسهم انضمام النعمان إلى قيادة الاتحاد بعد وصوله إلى القاهرة فى أغسطس ١٩٥٥ فى التحول الإيجابى فى سياسة الاتحاد اليمنى .وينبغى التنويه بأن **تأثيرات الحركة الطلابية على التوجهات الجديدة للاتحاد اليمنى تمثلت فى التأثير العام لفكر الحركة الطلابية ونشاطها من جانب وفى انتقادها لسياسة المهادنة.**

لقد كان **أحمد نعمان والقاضى الزبيرى** يتعرضان على الدوام فى القاهرة لضغوط وانتقادات من جانب الحركة الطلابية اليمنية فى مصر . وينبغى التنويه بأن الحركة الطلابية كانت تدعم الاتحاد اليمنى لكنها دأبت فى نفس الوقت على انتقاده والضغط عليه لكى يتبنى مواقف أكثر حسما . وعلى الرغم من هذه المواجهة المستمرة والتى كانت تأخذ طابعا حادا فى بعض الأحيان فإن الطلاب كانوا يلجأون إلى الاتحاد اليمنى برئاسة النعمان والزبيرى كلما واجهوا مشكلة مع السلطات المصرية.

موقف الفصائل الوطنية فى عدن تجاه الحركة الطلابية.

تمثلت أبرز ردود الفعل التى ظهرت فى عدن تجاه الحركة الطلابية وقرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين فى مصر والبيان الصادر عنه فيما **كتبه عبد الله باذيب** بصحيفة الفجر فى عدن ٦ أغسطس ١٩٥٦ ، أى بعد أسبوعين من انعقاد المؤتمر . وقد أوضح باذيب أن:«البيان **ككل وثيقة سياسة خطيرة تدعم كفاح الشعب فى الجنوب كله وتلقى أضواء جديدة من شأنها تعميق جذور حركتنا الوطنية ودفعها نحو النضج والتكامل (..) ولكم كان البيان رائعا وصادقا فى أكثر من مكان»** كما قال باذيب فى نفس المقال: «**إننا نفهم الوحدة كما أوضحها بيان مؤتمر الطلاب فى القاهرة**».

تشير هذه الكلمات إلى أن فكر الحركة الطلابية اليمنية بمصر قد تجاوز الأفكار والطموحات التى كانت مطروحة آنذاك من قبل التنظيمات السياسية اليمنية .فلم يطرح أى تنظيم يمنى فى ذلك الوقت قضية الوحدة اليمنية بمثل هذا الوضوح والعمق سوى الحركة الطلابية .وهو ما دفع باذيب إلى أن يصف بيان مؤتمر الطلاب اليمنيين فى مصر بأنه وثيقة سياسية خطيرة « تلقى أضواء جديدة من شأنها تعميق جذور حركتنا الوطنية ودفعها نحو النضج والتكامل».

تيار آخر بين الطلاب اليمنيين

وعلاوة على التيار الماركسى الذى قام بتأسيس هذه الحركة الطلابية ظهر فى السنوات اللاحقة تيار آخر وسط الطلاب اليمنيين بمصر. وجاء هذا الظهور بعد أن كانت إنجازات الحركة الطلابية التى تحدثنا عنها قد تبلورت وأحدثت تأثيراتها على الحركة الوطنية اليمنية . ولم يشكل هذا التيار حركة طلابية يمنية أخرى بل ظهر فى إطار **حركة القوميين العرب** بالقاهرة التى كان مركزها الطلاب الشوام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .كما تم نشاط هؤلاء أيضا من خلال**نادى الطلبة الكويتيين بالقاهرة** .ففى منتصف خمسينيات القرن العشرين انضم طلاب يمنيون بالقاهرة إلى حركة القوميين العرب .**وكان فيصل عبد اللطيف الشعبى** هو أول المنضمين لتلك الحركة .وكان أنشط اليمنيين فى هذا المجال سواء فى القاهرة من خلال النادى الثقافى بالشيخ عثمان بضواحى عدن .وهو الموقع الأول الذى شهد تواجد حركة القوميين العرب باليمن .ومن بين أول الذين انضموا بعد ذلك إلى الحركة : **عبد الكريم الإريانى ،والراحل سلطان أحمد عمر، والراحل عبد الحافظ قائد، ويحيى عبد الرحمن الإريانى** .وقد أسس **فيصل عبد اللطيف ومعه سلطان أحمد عمر وعبد الملك إسماعيل** فرعا لحركة القوميين العرب فى عدن فى السنوات الأخيرة من خمسينيات القرن العشرين.

وفى صيف ١٩٦٠ أسس **يحيى عبد الرحمن الإريانى** مع آخرين فرعا لحركة القوميين العرب فى تعز (اليمن الشمالى آنذاك) .وضمت أول خلية ثابتة: **أحمد طربوش ، وشمسان عبد الله ،وعبد الرحمن أحمد سعيد ،ومالك الإريانى.**

لقد كان الذين أسسوا الحركة الطلابية اليمنية فى مصر التى تحدثنا عنها ينتمون كما أوضحنا من قبل إلى اليسار الماركسى .وبعد حوالى ست سنوات من تواجد هذه الحركة ظهر هذا التيار الجديد الذى تشكل من الطلاب اليمنيين الذين انضموا إلى حركة القوميين العرب والبعث فى منتصف خمسينيات القرن العشرين.

صراع بين الطلاب الماركسيين والقوميين العرب والبعثيين بمدينة طنطا

لقد تمثل الإنجاز الأساسى للحركة الطلابية اليمنية بمصر فى تأكيدها على وحدة التراب والإنسان اليمنى ومفهوم الوطن اليمنى الواحد من جانب ووحدة العمل الطلابى من جانب آخر .أما حركة القوميين العرب فقد أوجدت تيارا ثانيا .وحاول **فيصل الشعبى** على سبيل المثال إنشاء رابطة ثانية للطلاب اليمنيين لكنه لم ينجح.وكان من نتائج وجود التيار الثانى الصدام الذى حدث بين الطلاب اليمنيين فى مدينة طنطا فى عام١٩٥٦ حول الوضع فى العراق .وقد جرى ذلك الصدام بتحريض من الأمن المصرى بواسطة **النجومى** أحد المصريين المشرفين على الطلاب. فقد كان يشرف على البعثة اثنان من المصريين وثالث يمنى . وترتب على الصدام ترحيل السلطات المصرية ثلاثة من الطلاب اليمنيين اليساريين منهم: **عمر الجاوى**(مع أنه لم يكن من طلاب طنطا) ،**ومحمد جعفر زين السقاف، ومحمد عبد الله باسلامه .وقد تعرض محمد جعفر زين السقاف وباسلامه وعمر غزال وآخرين للضرب من جانب زملائهم المنتمين للقوميين العرب والبعثيين**.وجرى الترحيل بعد حبس محمد جعفر زين السقاف فى سجن القناطر ،ولجوء باسلامه إلى السفارة اليمنية واختفاء عمر الجاوى لفترة عن أعين البوليس ثم تعرضه للإيذاء بقسم شرطة الدقى . وتم سفرهم على طائرة يمنية صغيرة انتقلت من القاهرة إلى أسوان ثم إلى أسمرة ، وواصلت بعد ذلك رحلتها إلى تعز . ونتج عن هذا الإبعاد موجة احتجاج من جانب الطلاب

اليمنيين فى مصر.

وقرر حوالى ٢٤ طالباً يمنياً العودة إلى اليمن احتجاجا على موقف السلطات المصرية. وسافروا بواسطة باخرة إلى الحديدة ،واستقبلهم هناك عبد الله الصيقل وهاشم طالب ، ثم انتقلوا إلى تعز . وذهب هؤلاء الطلاب فيما بعد فى بعثات إلى الدول الاشتراكية أساسا.

ومن بين الذين عادوا من مصر احتجاجا : **أبو بكر السقاف، أحمد الشجنى ، أحمد الحربى، جعفر عيداروس السقاف ،حامد محمد علوى، حمود محمد طالب ، خالد فضل منصور ،عبد السلام الحداد ،عبد الله بكير ،عبد الله صالح عبده ، عبد الرحمن البصرى ،على حميد شرف، علوى جعفر زين ،علوى ملهى ،على حميد شرف ،عمر غزال محمد أحمد عبد الولى ،محمد عمر حسن اسكندر السقاف ،ونجيب عبد الملك أسعد.**

دور أعضاء الحركة الطلابية فى بناء اليمن والوحدة

اكتسب الطلاب اليمنيون فى مصر خبرات خاصة ووعيا متميزا . ويعود ذلك إلى المناخ السياسى والثقافى اللذيكان سائدا فى مصر فى ذلك الحين .كما يعود ذلك أيضا إلى الخبرة المكتسبة من خلال العمل فى رابطة الطلاب اليمنيين ومؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ولجنته التنفيذية .**وكان جميع أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر من الشيوعيين وأنصارهم** .كما أسهم فى تعميق الوعى بشكل عام النشاط الذى مارسه بعض الطلاب من خلال تنظيم« **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» فقد كانت «** حدتو » تسمح لأبناء البلاد العربية المقيمين بمصر بالانضمام إلى صفوفها.

ومن بداية الحركة الطلابية اليمنية فى حلوان ظهر تلاحم بين الطلاب اليمنيين والمصريين والعرب المتواجدين بحلوان خاصة السودانيين .وكان من بين أشكال ذلك التفاعل **نشاط نادى الشباب الديمقراطى** الذى تشكل بمبادرة من الطلاب الشيوعيين .. وينبغى التنويه أيضا بأن وجود تجمع للطلاب اليمنيين الماركسيين بالقاهرة إلى جانب عضوية أعداد ليست قليلة منهم فى منظمة حدتو قد ساعد هو الآخر على تبلور توجهات الحركة الطلابية التى تحدثنا عنها طوال الصفحات السابقة.

لقد لعب الذين أسسوا حركة الطلاب اليمنيين فى مصر فيما بعد أدوار رئيسية تتعلق بمستقبل اليمن .والجدير بالذكر أن هؤلاء المؤسسين كانوا ينتمون إلى الحركة الشيوعية .وقد غطت أدوارهم فى مجال بناء اليمن الحديث مجالات عديدة من بينها **المشاركة فى صياغة الأهداف العامة للمرحلة التاريخية الجديدة، والتحضير للثورة فى الشمال والجنوب ، والدفاع عنها بما فى ذلك ملحمة الدفاع عن صنعاء أثناء حصار السبعين ،وفى بناء مؤسسات الدولة الجديدة بعد ثورة سبتمبر فى الشمال ونجاح الكفاح المسلح وتحقيق الاستقلال فى الجنوب.**

كما شاركوا ومعهم الكثير من أبناء الحركة الطلابية بدور أساسى فى صياغة جوانب رئيسية من ثقافة المجتمع اليمنى الحديثة .وفى مجال الثقافة والفكر والأدب نذكر **أبو بكر السقاف ،وعمر الجاوى ،ومحمد أحمد عبد الولى** الرائد فى مجال الرواية اليمنية وصاحب رواية **يموتون غرباء ،ومحمد أنعم غالب ،ومحمد على الشهارى .غير أن محمد أنعم** يعتبر أيضا من بين مجموعة الشعراء بالحركة الطلابية .وقد عبر ديوانه **«غريب على الطريق»** عن جوانب هامة فى التاريخ الاجتماعى لليمن الحديث .كما يعتبر شعره عن قضايا التاريخ الاجتماعى نهجا اتبعه شعراء آخرون .وتبرز فى هذا المجال أغنية البالة عن المهاجرين التى نظمها **مطهر على الإريانى** المحقق المشهور .والجدير بالذكر أنه كان من أعضا البعثات الطلابية اليمنية بالقاهرة.

وقد ضمت مجموعة الشعراء التى نعنيها الراحل **إبراهيم صادق** رائد الشعر الحديث فى اليمن وصاحب ديوان «عودة بلقيس» وأغنيتى «أنا يمنى أسأل التاريخ » و«يا طير كم أحسدك حريتك فى يدك» التى غناها **محمد مرشد ناجى،ومن أعضاء المجموعة عبده عثمان محمد** وهو من أبرز رواد الشعر الحديث ومن الشعراء الغنائيين أيضا، وهو صاحب مجموعة «فلسطين فى السجن»،ومجموعة «الجدار والمشنقة» ،وديوان «مأرب يتلكم». وقد صدر هذا الديوان بالاشتراك مع **عبد العزيز المقالح** وهو بالاضافة إلى ذلك صاحب **أغنية أحمد قاسم** يا حلو يا أخضر اللون وأغنية «يا بدر يا عدينى» .كما ضمت هذه المجوعة **سعيد الشيبانى** الشاعر الغنائى والخبير الاقتصادى المعروف ،ومن بين أعماله أغنيتى **محمد مرشد ناجى «**يا طير يا رمادى افرد جناح وردنى بلادى» و«يا نجم يا سامر فوق المصلى».وكان هؤلاء الشعراء من أبرز قادة الحركة الطلابية .كما ظهر بين المنتمين لتلك الحركة الطلابية شخصيات عديدة أخرى .فما أكثر أعضاء الحركة الطلابية اليمنية فى مصر الذين لعبوا أدوار بارزة فى بناء اليمن الجديد سواء فى المجال الثقافى أم كافة المجالات الأخرى.

ولم تكن مصادفة أن بعض الذين انتموا إلى تلك الحركة لعبوا فيما بعد أدوار هامة فى مجال العمل من أجل الوحدة اليمنية وتحقيقها .وقد تولى البعض منهم مسئولية ملف الوحدة فى بعض الفترات ومن بين هؤلاء الراحل **أحمد الشجنى** .كما تولت شخصيات أخرى مسئوليات مختلفة تتعلق أيضا بهذه القضية .ومن بينهم **عبده عثمان محمد** الذى شغل منصب وزير الوحدة فى **عهد الرئيس عبد الله السلال ،وخالد فضل منصور** رئيس حزب التجمع الوحدوى اليمنى حاليا ،وقد لعب بوصفه وزير العدل فى اليمن الجنوبى آنذاك دورا مهماً فى هذا المجال فى بداية ثمانينات القرن العشرين .وكان انتقاله لأول مرة فى حياته إلى صنعاء مرتبطا بمهمة تتعلق بقضية الوحدة .وغنى عن القول بأن شخصية الراحل **عمر الجاوى** قد جسدت التوجهات والتطلعات السامية نحو الوحدة اليمنية التى عبرت عنها الحركة الطلابية اليمنية التى كان من أبرز قادتها . ويعرف الجميع دوره اللاحق فى مجال العمل من أجل الوحدة ،ومحاولاته الدائبة والجسورة لتجاوز واقع التجزئة علاوة على دوره فى صياغة دستور دولة الوحدة اليمنية التى تحققت عام ١٩٩٠.

كانت حركة الطلاب اليمنيين فى مصر أحد الروافد الرئيسية للحركة الوطنية اليمنية ذات التوجه السياسى والفكرى الحديث التى برزت فى ذلك الحين فى كل من عدن وصنعاء وتعز . ويمكن القول بأن إنجازات الحركة الطلابية اليمنية ، على كل من المستوى الفكرى والمستوى السياسى ، قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمسار الذى شقته الحركة السياسية والعمالية والثقافية فى عدن وبثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ .كما شكلت من جانب آخر أحد روافد الحركة الوطنية فى الشمال التى توجت بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وغنى عن القول بأن هذه الحركة الطلابية كانت أكثر الفصائل القائمة فى ذلك الحين تشديدا على قضية الوحدة اليمنية .فهى حركة طليعية أسهمت فى طرح ونشر مفاهيم وحدة الشعب ، ووحدة التراب اليمنى والوحدة اليمنية . كما قدمت أيضا الكثير من العناصر التى شاركت بأدوار أساسية فى بعض الأحداث السياسية المصيرية وفى التنظيمات السياسية الفاعلة وفى بناء اليمن الحديث .وفضلا عن كل ذلك فإن القيادات الجديدة التى قدمتها الحركة الطلابية ممثلة فى مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم فى مصر ولجنته التنفيذية قد أسهمت فى تطور اليمن الحديث وفى صياغة ثقافته العصرية.





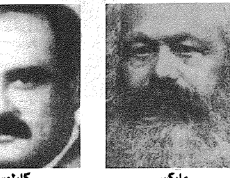
المستشار الألمانى جيرهارد شرويدر يهم بمصافحة شويبله

كتاب **انتيه رادكه** رئيسة حزب الخضر حتى يونيو ٢٠٠٠ «المثل (بضم الميم) والسلطة» Das ideal und die macht.

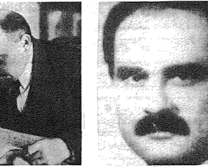
كتاب يعبر عن هوة اليأس التى سقطت فيها إحدى مناضلات حركة الخضر بعد أن اعتلت مركز رئيسة الحزب فى فترة مشاركته لأول مرة فى الحكومة الفيدرالية .انتيه رادكه تخلت عن ترشيح نفسها مرة أخرى للرئاسة فى صيف العام الماضى بعد **أن أدركت أن قوى أخرى فى الحزب هى التى تقوده** . بعد أن اكتشفت أنها وهى فى موقع الرئيسة المشاركة للحزب(حزب الخضر له رئيسان أحدهما سيدة بنص لائحة الحزب) أن وظيفتها الحقيقية هى تهدئة قواعد الحزب الساخطة بسبب تخلى القيادة عن مبادئ ومثل الحزب، وأن عليها ،وهى المعلمة التى أتت للحياة السياسية من حركة أنصار السلام لتصبح عضوا فى حزب الخضر ، عليها الآن أن تبرر مشاركة حزبها فى حكومة تشن حربا (ضد يوغوسلافيا) ،الدولة التى لم تعتد على ألمانيا.



مارکس



كارلوس



لينين

الخضر بعد أن غيروا السياسة غيرت مقاعد الحكم سياستهم

نبيل يعقوب

.وهذا الكتاب واحد فقط من المنشورات العديدة الصادرة فى الفترة الأخيرة والتى تتعرض بالتحليل لحركة الخضر ولمصيرها بعد تحولات أساسية فى سياسة الحزب اختفت معها معالم سياسته التى حددت هويته التى عرف بها فى الثمانينات وبداية التسعينات . وبالفعل **فإن الخضر الذين كانت حركتهم السياسية وكتاباتهم عاملا أحدث تغييرا حقيقيا فى الفكر السياسى والاقتصادى فى أوروبا والعالم بأخذ الطبيعة والحفاظ عليها فى الحسابات الاقتصادية والسياسية، هؤلاء الخضر غيرتهم الآن السياسة، وبالأحرى غيرتهم مشاركتهم فى الحكم** . ويكاد لا يوجد مبدأ فى برنامج حزبهم لم ينتهكوه .وأصبح مجرد ذكر، صفات حزبهم القديمة وكأنه سخرية من واقعهم الحالى، فلم يعودوا حزب حماية البيئة، ولا حزب السلام، ولا الحزب الذى يحرم استخدام العنف فى السياسة ،ولا حزب العمل القاعدى الديمقراطى!.

هجوم من أحزاب المحافظين

منذ بضعة أشهر يواصل المحافظون وبقية قوى اليمين حملتهم على حزب الخضر بالهجوم على ماضى قياداته البارزة. وعرض التلفزيون فيلما وصورا عثر عليها «فجأة» لمظاهرة يشارك فيها يوشكا فيشر(الذى يشغل الآن منصب وزير الخارجية) وهى مظاهرة حدثت منذ٢٥ سنة فى مدينة فرانكفورت .ويصور الفيلم اعتداء فيشر على أحد رجال الشرطة . وصدر كتاب تتذكر فيه إحدى الإرهابيات السابقات **انها كانت تنام فى بيت كان يسكنه يوشكا فيشر وكوهين** بينديت (الذى يحمل الجنسيتين الفرنسية والألمانية ويمثل الخضر الفرنسيين الآن فى البرلمان الأوروبى وهو الآخر من مؤسسى حزب الخضر.وكان زعيما طلابيا فى فرنسا سنة١٩٦٨ وعرف وقتها بدوره المعادى لليسار وللنقابات) .وتأتى شهادة الإرهابى الشهير كارلوس الموجودة بالسجن فى فرنسا بأن **فيشر وبينديت ساعداه على نقل أسلحة بسيارتهما.**

ويمثل فيشر أمام المحكمة كشاهد فى قضية أحد الإرهابيين الذى اعتدوا على اجتماع الأوبيك فى فيينا منذ أكثر من عشرين سنة .وكان صديقا لفيشر. ويتبين أن الإرهابى المذكور كان مختفيا فى فرنسا **بمعرفة كوهين بينديت** وبعلم الأمن الألمانى **(قال بينديت إنه كان يسعى لاقناع الإرهابى بتسليم نفسه)!.**

وعقد البرلمان الاتحادى جلسة خاصة لمناقشة ما أراد المحافظون إثباته وهو عدم

صلاحية فيشر لمنصب وزير الخارجية فلا يجوز أن يكون لممثل ألمانيا ماض قريب من الإرهاب.

حتى الآن أدت هذه الحملة إلى إحراج وزير الخارجية الحالى وزميله وزير البيئة الذى يشاركه عضوية حزب الخضر .وكان يورجن تريتين قبل انضمامه للخضر عضوا فى جماعة **«العصبة الشيوعية»** وهى جماعة ماوية معروفة بتطرفها لليسار وعدائها لليسار الماركسى وبموقفها السلبى تجاه النقابات.

جيل ٦٨ ونشأة الخضر

حركة الخضر التى نشأت فى غرب ألمانيا بدأت حياتها السياسية بالمعارضة الجذرية للسياسة الخارجية والداخلية لألمانيا الاتحادية. ولدت الحركة وسط ما يسمى «جيل٦٨ «أيام حركة الطلاب الراديكالية التى بدأت عام١٩٦٨ فى المدن الجامعية فى ألمانيا ونجحت الحركة التى قاومتها أجهزة السلطة والإعلام والأحزاب السائدة مقاومة ضارية فى تغيير الجو السياسى فى ألمانيا .**فلأول مرة بدت مظاهر إدانة جماهيرية للعدوان الأمريكى على شعب فيتنام وسارت مظاهرات ضخمة فى شوارع ألمانيا الغربية حاملة صور هو شئ** منه و لينين وكارل ليبكنخت منددة باستغلال العالم الثالث ،معارضة لسباق التسلح، ولاستخدام الطاقة النووية، داعية لنظام مواصلات وأنظمة صناعة لا تلوث البيئة إلا أن حركة الخضر منذ بداياتها فشلت فى أن تجد علاقة مثمرة مع النقابات والحركة العمالية عموما.

كتب المحلل السياسى الألمانى المعروف **أوسكار نيجت** فى كتاب صدر منذ أسابيع عن«**جيل ٦٨- المثقفون السياسيون والسلطة**» أن هجوم جيل٦٨ كان محاولة للتغلب على نظام متكلس استبدادى وبيروقراطى ترسخ وجوده فى ألمانيا ما بعد الحرب -نظام لم يسمح بالتصدى الجاد للماضى النازى ،ولم يسمح بمشاركة الطلاب فى القرار فى الجامعات والمدارس ، ولم يتح المجال لديمقراطية قاعدية، ولا بمناقشات علنية بالفعل حول علاقات السلطة والسيطرة القائمة.

الحركة التى أسهمت فى تحقيق إنجازات ديمقراطية مهمة فى ألمانيا فى صيروتها إلى حزب طرحت أيضا **مشروع تنظيم سياسى يسعى لتجاوز مفهوم الحزب** كما كان حتى ذلك ، وانطلق هذا المشروع من رفض المركزية، ورفض ازدواجية المناصب الحزبية والبرلمانية ،والعمل على ربط النضال البرلمانى بالنضال من خارج البرلمان . **ورغم كل ما اعترى هذا النموذج وما سببه من اضطراب إلا أنه كان شكلا احتذته حركات عديدة فى بلدان أوربية**

قادة الخضر يعتذرون عن تاريخهم ويرهنون مستقبلهم للحكم



مادلين أولبرايت

لانتزاع حقوق وحريات ديمقراطية ومكاسب اجتماعية وبيئية .وفر الشكل الأشبه بالجبهة ،وتحرره من الحدود الايديولوجية الضيقة للحزب العقائدى ،وفر إطارا واسعا للحركة من أجل أهداف مشتركة.

ولكن هذه التجربة الناجحة فى المعارضة لم تعد تصلح للحكم الذى يحتاج إلى تماسك من نوع آخر .. تماسك فرضه قادة الحزب الفعليين .الصراع الذى خاضته حركة ٦٨ لم يكن هينا بخاصة لأن الدولة التى كانت بأكملها تحت نفوذ الفكر المحافظ والمعادى للشيوعية والتى اشتمت الخطر فى أية كلمة للدفاع عن شعوب العالم الثالث ورأت خطر الشيوعية فى شعار الديمقراطية القاعدية استخدمت ما بيدها من أسلحة الدعاية والضغط والحصار والمطاردة والقمع . وسقط ضحايا منهم الطالب بينو اونه زورج فى مظاهرة طلابية خرجت احتجاجا على زيارة شاه إيران وأطلقت النار على قائد الحركة الطلابية رودى دوتشكه ولكن هذا التاريخ ليس هو مجال النقاش والصراع الجارى حاليا ..فإن الشكل السائد هو تقديم لوائح اتهام لزنق قادة الخضر ..**وبالفعل نجحت هذه الوصفة».**

التبرؤ من تهمة التضامن مع الثورة الفلسطينية!

الذى يؤلم الكثير من الأعضاء فى قواعد الحزب ومناصريه ويثيرهم هو«**حمى الاعتذار عن خطايا الماضى**» التى أصابت زعيم حزبهم فيشر. فهو باستثناء انكاره لأية علاقة بإرهابيين أو بتنظيم أعمال عنف فى المظاهرات الطلابية يكرر بشكل متواصل ندمه على مشاركته فى مظاهرات صدامية مع الشرطة و«**يعمق**» **الاعتذار بتأكيد أسفه على أنه لم يفهم آنذاك أن احتكار الدولة للعنف هو«قيمة ديمقراطية فى حد ذاته» .ويعتذر فيشر بصغر سنه عندما شارك ١٩٦٩ فى مؤتمر تضامنى فى الجزائر مع منظمة التحرير .** ويقول وكيل وزارته إنه ترك صالة الاجتماع بعد قليل من الوقت بسبب الملل .وتأتى الصحافة بمن يشهد بعد٣٢ سنة على أنه جلس فى صالة المؤتمر منذ البداية حتى الختام . **ويقف قادة المحافظين والأحرار ليتهموا فيشر بأنه شارك وصفق فى مؤتمر كانت قراراته تهدف للقضاء على إسرائيل** . طبعا هذا الزعم لا قيمة له الآن إذ أكد وزير الخارجية ويؤكد إخلاصه لإسرائيل والكل يعرف إعلانه المتكرر عن التزام ألمانيا بأمن إسرائيل ! فى مواجهة هذا الموقف الدفاعى المزمن يكاد يركض خلفه ويمسك بتلابيبه ويتوسل إليه زملاء من الماضى الطلابى مذكرينه بأنهم لم يكونوا البادئين بالصدام مع الشرطة ، وأن هيئات قضائية ووزراء داخلية سابقين من المعسكر البرجوازى انتقدوا العنف الزائد الذى استخدمته الشرطة مع المتظاهرين. وإن إلقاء قنبلة مولوتوف على سيارة لصحيفة «**بيلد**» منذ نحو ربع قرن والتى اتهم الطلاب فيها ثبت أنها كانت استفزازا قام به عميل للشرطة. ولكن الخوف يبدو على **فيشر** وآخرين من أن تفلح الحملة فى اضطرارهم للاستقالة من الوزارة أو على الأقل تترك أثراً يعرضهم الآن أو عند الأزمة المقبلة لتهميش أكثر لدورهم .والإنحسار المتواصل فى دعم الناخبين لهم منذ انتخابات البوندستاغ عام ١٩٩٨ يزيد من قلقهم والمؤشرات متوافرة على جهود حزب الأحرار من أجل أن يرث الخضر كحليف محتمل للمستشار شرودر.

صراع داخلى على الهوية

وتترافق الحملة ضد الخضر مع استمرار

رسالة ألمانيا

حملة لتطويع «الخضر» ليكونوا حلفاء في الحكومة القادمة

الصراع الداخلي على هوية الحزب .وكان هذا الصراع قد بلغ أعلى درجاته مع مشاركة ألمانيا في حرب الناتو ضد يوغوسلافيا ،حيث شارك أعضاء الحزب وقيادات له في مظاهرات نظمها حزب الاشتراكية الديمقراطية وحركة السلام ضد الحرب .واستقال من الحزب مئات الأعضاء في كل المقاطعات ولا زالت مئات المقالات والرسائل تتداول وفيها يوجه الاتهام إلى قيادة الحزب بأنها تتمسك بمقاعد الحكم أكثر من تمسكها ببرنامج الحزب وقرارات مؤتمراته .

ورغم أن الوثائق الأساسية للحزب لا تزال تحمل الكثير من ملامح ما أعطى الخضر أسمهم إلا أن الممارسة الراهنة للحزب ذهبت بسفينته بعيدا جدا عن قناعات وأحلام أعضائه .وتتعايش في الحزب الآن عدة أجنحة متجاورة أكثر من أن تكون متنازعة منها الجناح الليبرالي الذي يرى مستقبل الخضر في إيجاد توليفة بين حماية البيئة ومنهج النيوليبرالية الاقتصادي ،ويأمل هذا التيار أن يحصل على دعم من ناخبي حزب الأحرار الليبراليين .وهناك بقية من عناصر اليسار التي تؤكد أهمية العدالة الاجتماعية وأهمية إنشاء جسور مع النقابات التي سادت بين الخضر وبينها تاريخيا علاقات متوترة . ويبقى الجناح القائد وهو جناح وزير الخارجية ويتسم ببراجماتية لا محدودة ،وقد تعرض لانتقادات شديدة في الصحافة(دي فيلت» لذيليته لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت ،كما أثار الانتقادات داخل وخارج حزبه قوله الأخير «لا يحق لنا أن ننتقد السياسة الأمريكية» والمناسبة هي القصف الصاروخي لجنوب بغداد.

تقلبات الخضر ودور هم المستقبلي

يصف أحد نشطاء الخضر في مقال طويل نشره في الصحف وفي الأنترنت هذا التحول قائلا **إن الخضر منذ أن شاركوا في الحكومة الفيدرالية انقلبوا (دون نقاش) على كل مواقفهم الأساسية السابقة**.فهم على سبيل المثال كانوا يعارضون بشدة الفكرة القائلة بأن إنشاء وظائف منخفضة الأجور تمثل سبيلا لمكافحة البطالة ، وكانوا يصفونها بأنها رأسمالية مانشسترية (١)، أما اليوم فهم يصمون بالجمود والنزعة الأصولية كل من يشكك في زعم النيوليبراليين بأن حل مشكلة البطالة يتطلب تخفيف الأعباء الضريبية عن الرأسماليين .هذا الزعم الذي يذكر بعبارة **مارجريت تاتشر الشهيرة:«أعطوا المال للأغنياء لكي تتحسن أحوال الفقراء»**.

هذه الحملة وهذا الضغط بسبب «عار الماضي» ماذا يعني الآن بالذات وفي منتصف الدورة البرلمانية؟.

ترجع العديد من المؤشرات أن أهداف الحملة الراهنة لا تقتصر فحسب على السعي لإضعاف الخضر واضعاف ،الائتلاف الحاكم من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر ، **بل إنها أيضا ترمي إلى تحقيق المزيد من تطويع الخضر وجعلهم -بعد المزيد من التراجعات-مقبولين من أوساط اليمين كحلفاء في حكومة قادمة تتشكل من المحافظين والخضر (الجدد) .وليس هذا الأمر جديداً تماما . إذ ترددت وسط الخضر من الغرب ومن الشرق أصوات تدعو إلى فتح المجال لتحالفات حكومية أيضا مع المحافظين.**

وفي ألمانيا بتعدديتها الحزبية لعب حزب صغير هو الحزب الليبرالي (٥ إلى٨ بالمائة من الأصوات في الانتخابات العامة) دوراً مهماً في السياسية إذ كان قاسما مشتركا أعظم في كافة الحكومات الفيدرالية تقريبا .واضطر الآن إلى الجلوس في مقاعد المعارضة بعد أن اختار الديمقراطيون الاجتماعيون التحالف مع الخضر بسبب الظروف التي سادت في السنوات السابقة للانتخابات الأخيرة واستراتيجية الأحرار التي راهنت فقط على مشاركة المحافظين في الحكم .الآن غير الأحرار استراتيجيتهم وهم يخطبون ود الديمقراطيين الاجتماعيين ناصحينهم بأن يلقوا عن كاهلهم عبء الخضر ذوي الماضي «المشبوه» وضعيفي الكفاءة في ممارسة الحكم.

ولكن خلف هذه التحولات السياسية تكمن تطورات اقتصادية اجتماعية تدفع الأحزاب لتدقيق وتعديل استراتيجيتها والبحث عن السبل لزيادة فرصها في ممارسة الحكم وتنفيذ مصالح الفئات التي تسعى لتمثيلها وتحصل على دعمها .والمتأمل لهجمات اليمين يجد فيها هجوما على حركة صاعدة لجيل أراد الديمقراطية ممارسة وليست اعلانات دعائية ،ارادها حقوقاً اجتماعية وحريات وحقوق ديمقراطية وليس مجرد دعوة الشعب لمعركة انتخابية تمضي ويمضي الشعب إلى بيوته بعيداً عن عمليات صنع القرار.

ولا شك في وجود صلة بين الهجمات الراهنة والدعوات إلى زيادة وتشديد الدور الأمني للدولة في تواز مع إجراءات تقليص الدور الاجتماعي لها . هذه الدعوات تتكاثر مع تزايد المصاعب الاقتصادية والتوترات الاجتماعية .والمثير أنه في هذا الوقت بالذات يناقش المؤتمر الأخير للخضر في مدينة شتوتجارت ورقة تقول «إننا (أي حزب الخضر) بوصفنا قوة تستهدف تحديث المجتمع قد خلقنا الأساس لإصلاحات اجتماعية واسعة .ونحن نجد اليوم شريكات وشركاء أيضا حيث كان يوجد ولعشرات السنين خصوم فقط».

وفي أكثر من مقاطعة ترتفع أصوات وسط الخضر تدعو للتفكير في إقامة تحالفات من المحافظين.

وفي أكثر من مقاطعة ترتفع أصوات وسط الخضر تدعو للتفكير في إقامة تحالفات مع المحافظين.

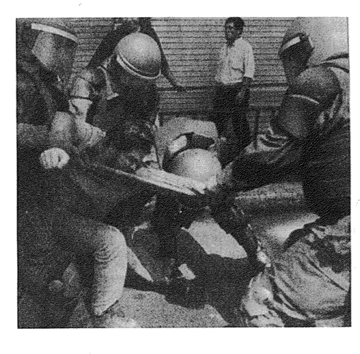
هل سيقتصر دور حزب الخضر في المستقبل على تكملة العدد المطلوب من نواب البوندستاغ لتمكين واحد من الأحزاب الكبيرة من الحكم أي من الحصول على الأغلبية التي تكفل تشكيل الحكومة .. طبعا مقابل المشاركة في الحكم؟.

أم أن تاريخ مشاركته في الحكم منذ أكتوبر ١٩٩٨ قد أجاب عن هذا السؤال فعلا؟.

(١) المقصود مدينة مانشستر في انجلترا والتي يرمز اسمها في الأدب الاقتصادي لميلاد الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد في القرن التاسع عشر وهو الاتجاه الذي يدعو لتحرير الرأسمال من أية قيود أو قوانين تعوق حركته وبالنتيجة يسود استغلال رأسمالي منفلت تسعى النيوليبرالية الحالية لفرضه.



الانفاق الاجتماعى والفقراء فى أمريكا اللاتينية


الشرطة تلقى القبض على متظاهر مناهض للعولمة فى شيلى

بيترشيرلوك

ترجمة: أحمد نبوى حسب النبى

على الرغم من أن مستويات الإنفاق الحكومى الاجتماعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى أوائل التسعينيات فى دول أمريكا اللاتينية تقل عن مثيلاتها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، إلا أن هذه الاختلافات ليست كبيرة كما يتوقع البعض .حيث تماثل نسب الإنفاق الاجتماعى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى **كوستاريكا والأرجنتين** النسبة الموجودة في **أسبانيا** .ومن الواضح أن الأختلافات الكبيرة بين هذه النسب فى هذه الدول لا تعنى أن حجم الانفاق الحكومى الاجتماعى فى أسبانيا أقل منه فى كوستاريكا والأرجنتين.

وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومى الاجتماعى فى دول **جنوب شرق آسيا** تقل عن مثيلتها **فى دول أمريكا اللاتينية** ، إلا أنه من الواضح أن الإنفاق الاجتماعى المرتفع فى أمريكا اللاتينية لم يساعد الفقراء والمهمشين بدرجة كبيرة .وفى حين انخفضت معدلات الفقر بشدة فى العديد من الدول الآسيوية فى العشرين سنة الأخيرة ، إلا أن عدد الفقراء قد ازداد أو ظل ثابتا فى العديد من دول أمريكا اللاتينية .وهذا لا يعنى انخفاض حجم الأموال التى تنفقها دول أمريكا اللاتينية على القطاعات الاجتماعية، ولكنه يعنى ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام بكيفية تخصيص هذه الأموال فى المستقبل إذا أردنا تحسين أوضاع الفقراء.

وتختلف مخصصات بنود الإنفاق الاجتماعى فى دول أمريكا اللاتينية عنها فى دول جنوب شرق آسيا نظرا لتبنى دول أمريكا اللاتينية مدخلا غربيا فى التنمية ،وفى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية المختلفة. وباستثناء **كوستاريكا** فقد حظيت برامج الضمان الاجتماعى بنصيب الأسد فى الانفاق الاجتماعى الحكومى بينما حصل قطاع الإسكان على أقل نسبة من الإنفاق الحكومى الاجتماعى .وعلى الرغم من تشابه توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم على المراحل المختلفة فى أمريكا اللاتينية وفى إنجلترا ، **إلا أن توزيع الموارد المالية على المراحل التعليمية المختلفة فى أمريكا اللاتينية لا تعكس الاحتياجات الفعلية لهذه المنطقة.**

فعلى حين نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية فى منطقة أمريكا اللاتينية بأكملها عشرة أمثال تلاميذ مرحلة التعليم العالى، إلا أن التعليم الابتدائى لا يحظى إلا بـ٥٠٪ فقط من الأنفاق الحكومى على التعليم مقابل ٢٥٪ يحصل عليها التعليم العالى وقد يرى البعض أن الاستثمار فى التعليم العالى يعتبر استراتيجية معقولة لتنمية رأس المال البشرى بين صفوف الصفوة الحاكمة إلا أن هذا الرأى يتجاهل عدداً من القضايا .. أولها أن نسبة الأمية فى دول أمريكا اللاتينية ما زالت كبيرة حيث بلغت ١٥٪ من إجمالى سكان دول أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٩٥ . وثانيها أن الدراسات قد أكدت أن الإنفاق على التعليم العالى لا يتسم بالعدالة، حيث إن أعداداً قليلة من التلاميذ الذين ينتمون إلى أسر فقيرة تلتحق بالتعليم العالى . وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن **أفقر ٢٠٪ من السكان يحصلون على ما يتراوح بين ٤٪ إلى٥٪ من الإنفاق على التعليم العالى فى حين أن أغنى ٢٠٪ من السكان يحصلون**

على ٤٠٪ من الإنفاق على التعليم العالى. ولهذا فمن الصعب جدا تبرير ارتفاع مستويات الإنفاق على التعليم العالى .وعلى العكس من هذا نجد أن الفلبين وتايلاند تخصصان نسباً أكبر من إنفاقهما على التعليم لتمويل التعليم الابتدائى.

وتعانى نظم الرعاية الصحية الحكومية عبر دول أمريكا اللاتينية من تحيز هائل نحو الإنفاق العلاجى المكلف بدلاً من التركيز على الخدمات الوقائية ،وخدمات تحسين مستوى الصحة. ففى خلال المدة من١٩٩٢ إلى **١٩٩٤ خصص نظام الرعاية الصحية فى المكسيك ٦٨٪ من موارده للخدمات العلاجية ،و٧٪ فقط للخدمات الصحية الوقائية** .وفى أواخر الثمانينات خصص نظام الرعاية الصحية البرازيلى ٧٨٪ من موارده للخدمات العلاجية .وكما هى الحال بالنسبة للتعليم فإن توزيع التمويل على القطاع الصحى يثير العديد من الإشكاليات .وعلى الرغم من وجود أعلى نسبة من الأطباء فى الأرجنتين ، إلا أن الأمراض التى يسهل الوقاية منها ما زالت متوطنة فى المناطق الريفية الفقيرة .وقد أشارت إحدى الدرسات المنشورة عام١٩٩٢ إلى أن **هناك حوالى ١٣٠ مليون فرد فى أمريكا اللاتينية لا يحصلون على أية خدمات صحية**. وهذا التحيز لا يتسم بالمساواة، حيث تستفيد الجماعات الأكبر ثراء من الخدمات العلاجية عالية التكلفة مثل الجراحة فى حين أن نفس هذه المبالغ لها تأثير أكبر على الصحة العامة لقطاعات كبيرة من السكان إذا خصصت للخدمات الصحية الوقائية. ونظرا إلى أن نسبة كبيرة من سكان دول أمريكا اللاتينية (وخاصة فى الريف) يفتقرون إلى الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية فإن الأولوية يجب أن توجه إلى تطوير وحدات مجمعة للرعاية الصحية الأساسية لخدمة هذه الجماعات المحرومة . وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت أحيانا إلى الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة فى هذه الدول أقل تحيزا للأغنياء مقارنة بالانحياز الشديد للأغنياء فى دول أمريكا اللاتينية.

وقد أدى انخفاض الأولوية المعطاة للإسكان فى الإنفاق الاجتماعى الحكومى بواسطة الحكومات المركزية إلى استمرار قطاعات كبيرة من السكان فى أمريكا اللاتينية فى العيش فى ظل ظروف غير مرضية .ففى أوائل التسعينات كان **حوالى خمس السكان فى أمريكا اللاتينية محرومين من الحصول على مياه شرب نقية** . ويوجد للتدخلات الحكومية غير المباشرة عن طريق نظيم إيجار وبيع الأراضى أو تقديم قروض رخيصة للإسكان تأثير أكبر على أوضاع السكان السكنية بصورة تفوق تأثير التدخلات الحكومية المباشرة .وعلى الرغم من هذا فمن المأمول أن يتم توجيه الإنفاق الحكومى المباشر نحو برامج تحقق استفادة الجماعات المحرومة من هذا الانفاق بصورة فعلة وفعالة .**وعلى الرغم من أن غالبية الإنفاق الحكومى على قطاع الإسكان موجة نظريا إلى بناء «المساكن الشعبية» ،إلا أن المعدلات العالية للحرمان الشعبى من المساكن تشير إلى أن هذه المنازل مكلفة بشدة بالنسبة للفقراء وتفوق إمكاناتهم المادية** .وفى البرازيل تم استخدام غالبية أموال البنك الوطنى البرازيلى للإسكان فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية فى الحضر وليس لبناء المساكن . وبالاضافة إلى هذا فإن الحرمان الشعبى من المساكن يشير إلى أن هذه **المنازل مكلفة بشدة بالنسبة للفقراء وتفوق إمكاناتهم المادية** . وفى البرازيل تم استخدام غالبية أموال البنك الوطنى البرازيلى للإسكان فى تنفيذ مشروعات البنية التحتية فى الحضر وليس لبناء المساكن . وبالاضافة إلى هذا فإن حجم الأموال التى خصصت لبناء المساكن واستفادت منها أقل الشرائح المجتمعية من حيث الدخل كان قليلا جدا .ولم يتم تخصيص سوى مبالغ ضئيلة لرفع مستوى البنية الأساسية ولتوفيرها فى المناطق العشوائية على الرغم من احتياج الفقراء بشدة لذلك.

ويهيمن الإنفاق على الضمان الاجتماعى على أكبر نسبة من الإنفاق الاجتماعى الحكومى فى دول أمريكا اللاتينية .ويضم الضمان الاجتماعى عدة برامج وأنشطة. ففى المكسيك مثلا يكون المعهد المكسيكى للضمان الاجتماعى مسئولا عن المعاشات والتأمين الصحى والتدريب المهنى . ولا تستحوذ إعانات البطالة سوى على مبالغ ضئيلة من الإنفاق على الضمان الاجتماعى فى غالبية دول أمريكا اللاتينية ، وذلك على النقيض من المملكة المتحدة حيث تهيمن إعانات البطالة على ١٥٪ من الإنفاق على الضمان الاجتماعى . ولا يعنى انخفاض الإنفاق على إعانات البطالة انخفاض نسب البطالة فى دول المنطقة بل على العكس .**ففى الأرجنتين كانت نسبة البطالة عام١٩٩٧ فى الحضر ١٤٪ وإذا أخذنا فى الاعتبار العاملين فى القطاع غير الرسمى وانخفاض عدد ساعات العمل لدى العاملين بالفعل لجد أن ٣٠٪ من إجمالى السكان فى سن العمل فى الحضر لا يعملون فى وظائف رسمية**. ولا يرجع انخفاض الإنفاق الحكومى على إعانات البطالة إلى عدم الاحتياج إلى تلك الإعانات أو إلى عدم توافر التمويل الحكومى وإنما يرجع إلى عدم الاهتمام بقضية البطالة فى البرامج التنموية ، وإلى ضعف النقابات المهنية فى دول المنطقة.

وبالاضافة إلى ضآلة المخصصات المالية لإعانات البطالة فإن الملمح الرئيسى الآخر للإنفاق الحكومى على برامج الضمان الاجتماعى هو المبالغ الكبيرة المخصصة للمعاشات الخاصة بالمتقاعدين وبإصابات العجز عن العمل فى دول أمريكا اللاتينية . ويتناقض هذا الواقع من الوضع القائم فى الدول الآسيوية متوسطة الدخل،حيث تقل نسبة الأموال المخصصة للمعاشات . وقد يبدو للوهلة الأولى أن كبار السن فى دول أمريكا اللاتينية يتمتعون بمستويات معيشية تفوق المستويات المعيشية للشرائح المجتمعية الأخرى . ولكن الحقيقة أكثر تعقيداً حيث يحال إلى التقاعد نسبة كبيرة من الأفراد متوسطى العمر .ففى البرازيل مثلا يحال المعلمون إلى التقاعد بعد العمل لمدة٢٥ عاما فقط .وعلى الرغم من أن مستويات دخل كبار السن تزيد على مثيلاتها لدى الشرائح العمرية الأخرى ، إلا أن هناك نسبة كبيرة من كبار السن لا يحصلون على معاشات حكومية أو على خدمات التأمين الصحى . وقد أوضحت دراسة أجريت فى العشوائيات فى **الأرجنتين أن ٤٥٪ من السكان فى سن الستين لا يحصلون على أى صورة من صور الدعم الحكومى** . وأشارت الدراسة إلى أن **الفقراء من كبار السن الذين لا يحصلون على الدعم الحكومى يشكلون أفقر الشرائح المجتمعية فى مدن العالم الثالث** ، وأنهم يضطرون إلى التشرد فى الشوارع ويعجزون عن دفع تكاليف أمراضهم المؤلمة والمزمنة. وعلى هذا فعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومى على المعاشات فى دول أمريكا اللاتينية فإن هذا الإنفاق لم يوفر ضمانات للحصول على الحد الأدنى الأساسى من متطلبات المعيشة ولم يرحم بعض القطاعات السكانية من الوقوع فى براثن الفقر المدقع.

ولا تحظى برامج دعم الغذاء بدور كبير فى السياسات الاجتماعية الحكومية ففى الأرجنتين بلغ نصيب دعم الغذاء ٢ر٤٪ فقط من الإنفاق الاجتماعى الحكومى عام١٩٩٥ . ولا تحظى برامج دعم الغذاء فى دول المنطقة سوى بمبالغ ضئيلة ،كما أن هذه البرامج قصيرة العمر ولا تستمر نتيجة لتغير

الحكومات .ففى المكسيك تم البدء فى تنفيذ برنامج لدعم الغذاء فى الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ . ويلاحظ أن الأموال المخصصة لتمويل هذا البرنامج كانت قليلة ولا تتناسب مع حجم ظاهرة الفقر فى البلاد .وعلى الرغم من قلة الأموال المخصصة لهذا البرنامج تم استخدامه من قبل رئيس المكسيك لأغراض سياسية ،حيث حصلت الولايات المكسيكية التى كان الحزب الحاكم فى أمس الحاجة إلى أصواتها على نصيب الأسد من الأموال القليلة لهذا البرنامج .وفى البرازيل تم تنفيذ برنامج فى مدينة ريسفى فى الفترة من١٩٧٨ إلى١٩٨٠ بتمويل من ولاية «بيرنا مباكو» لدعم السلع الغذائية المقدمة للفقراء فى الحضر. وبعد نجاح التجربة الاستطلاعية تم إيقافها بدلاً من التوسع فيها .وهناك عشرات البرامج المماثلة فى دول المنطقة التى تم التخلى عنها بعد تطبيقها لمدة قصيرة.

وعلى هذا فإن **برامج دعم الغذاء فى دول أمريكا اللاتينية تعتبر جهوداً ضعيفة للقضاء على عدد قليل من صور الظلم الصارخ القائمة** .وهى ليست أكثر من محاولات غير جادة للتظاهر بحل مشكلات الفقراء والمعوزين .والفائدة الوحيدة لهذه البرامج هى خلق مزيد من فرص العمل الحكومية فى منظمات غير فعالة .وما يتبقى من أموال لدى هذه البرامج بعد خصم العمالة المتضخمة يتم توجيهه للدعاية لهذه البرامج .ونتيجة لهذا لا يصل إلى مستحقى الدعم سوى نسبة ضئيلة جدا من الأموال المخصصة لهذه البرامج.

يتضح من هذا العرض الموجز أن **تخصيص الأموال الحكومية فى دول أمريكا اللاتينية قد فشل فى الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه الدول . وعلى الرغم من زيادة حجم المبالغ المخصصة للإنفاق الاجتماعى فى دول أمريكا اللاتينية عن مثيلاتها فى الدول الآسيوية إلا أن نسبة ضئيلة جدا من هذه الأموال هى التى تصل إلى الفقراء وإلى مستحقيها فى دول أمريكا اللاتينية** .وفى حين نجد أن نمط الإنفاق فى دول أمريكا اللاتينية يتشابه مع مثيله فى الدول المتقدمة إلا أنه لا يجب تفسير هذا التشابه على أنه علامة على حدوث التنمية فى دول أمريكا اللاتينية ، ولكنه يدل على تنفيذ السياسات الغربية فى سياق مجتمعى لا يتناسب معها تماما .حيث تقل الأموال المخصصة لتمويل التعليم الابتدائى وللإنفاق على الخدمات الصحية الأساسية والوقائية ،وعلى دعم الغذاء.

أفقر ٢٠٪ من السكان .. لا يحصلون على أكثر من٥٪ من الانفاق على التعليم العالى .. وال ٢٠٪ الأغنى يحصلون على٤٠٪ منه!

التأمينات الاجتماعية والفئات المهمشة

تناولنا فى الجزء السابق مستويات وبنود الإنفاق الحكومى الاجتماعى فى أمريكا اللاتينية وسوف نتناول فى الجزء التالى توزيع الخدمات الاجتماعية .وهناك ثلاث طرق لتوزيع الخدمات الاجتماعية:

الطريقة الأولى: هى تعميم الاستفادة من الخدمات باعتبارها حقا من حقوق المواطنة ،وهذا ما يحدث مع التعليم الحكومى والرعاية الصحية. ولكن المشاكل المرتبطة بتعميم هذه الخدمات كبيرة جدا.

والطريقة الثانية: تقديم الخدمات لشرائح مجتمعية معينة تعتبر محرومة بصورة أو بأخرى .وتقدم هذه الخدمات بعد تقديم ما يثبت أحقية المستفيدين منها فى الحصول عليها وهذا ما يحدث مع غالبية برامج دعم الغذاء والإنفاق على الإسكان الشعبى .وتشجع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى الطريقة الثانية وعلى الرغم من هذا فإن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأهداف المعلنة وبين الآثار الفعلية لهذه البرامج .**ويتطلب الاستهداف الفعال للفقراء القائم على الاستحقاق الفعلى والقدرات المادية للمواطنين هياكل مؤسسية قوية وهو أمر مفتقد فى منطقة أمريكا اللاتينية** .وتنظر دول المنطقة إلى الخدمات الاجتماعية باعتبارها أنشطة خيرية تتفضل بتقديمها الدولة، وليس باعتبارها حقوقاً مشروعة يجب أن يستفيد منها كل المواطنين . ويعتبر الوصول إلى أفقر الفقراء مهمة صعبة نظرا لأن هذه الشريحة أقل قدرة على التعبير عن نفسها وأقل تنظيما وأقل تأثيراً على السياسة العامة فى المجتمع من الشرائح الأغنى.

والطريقة الثالثة: هى الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعى التى يمثل الإنفاق عليها نصف الإنفاق الاجتماعى الحكومى فى دول أمريكا اللاتينية . ويلاحظ أن الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعى تكون مشروطة بالاستفادة من التأمينات الاجتماعية . ويتطلب الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية أن يدفع الفرد مبالغ مالية تستقطع من راتبه وأن يدفع صاحب العمل مبالغ أخرى قبل أن يحق للمشترك فى التأمينات الاجتماعية الاستفادة منها ويكون هذا المدخل فعالا ومدعما للتماسك الاجتماعى فى المجتمعات الغنية التى تعمل غالبية القوى العاملة بها فى مهن ضمن قطاع العمل الرسمى وتدر دخلاً شهرياً ثابتاً. **أما فى أمريكا اللاتينية فإن نموذج التأمينات الاجتماعية يستبعد قطاعات كبيرة من السكان المهمشين اقتصاديا بالفعل** .ففى الأرجنتين تبلغ نسبة القوى العاملة المستفيدة من التأمينات الاجتماعية ٢ر٥٣٪ مقارنة بـ ٣ر٥٠٪ فى البرازيل ،٥ر٢٤٪ فى كولومبيا ،٧ر٢٥ فى بيرو ،٩ر٣٩ فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .**وهناك شكوك فى صدق الأرقام الخاصة بدول أمريكا اللاتينية .** .وفى ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية ومعدلات البطالة لم يكن من الغريب أن تنخفض نسبة المستفيدين من برامج التأمينات الاجتماعية خلال عقد التسعينات .وكما توضح الأرقام فإن كولومبيا وبيرو لا توفران التأمينات الاجتماعية إلا لربع القوى العاملة بها فقط ،وهو الأمر الذى يتباين بشدة مع ما هو قائم فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

ولا تحمى برامج الضمان الاجتماعى فى دول أمريكا اللاتينية سوى أقلية من إجمالى عدد السكان ، وبهذا فهى تهمش بشدة أكثر الشرائح المجتمعية فقرا وعوزا سواء فى الريف أو بين صفوف المستفيدين من هذه البرامج ،حيث يحصل العاملون فى وظائف ذات رواتب أعلى وفى المهن الأكثر تميزاً بمدى أفضل من العوائد تفوق العاملين فى وظائف ذات رواتب أعلى وفى المهن الأكثر تميزا بمدى أفضل من العوائد تفوق العاملين فى مهن منخفضة الرواتب ويظهر هذا التفاوت فى الاختلاف الواضح بين معاشات الافراد العاملين فى مهن مختلفة. ففى الأرجنتين كان

حوالى ٩٠٪ من المحالين للتقاعد فى عام ١٩٩٨ يحصلون على معاش شهرى يقل عن ٢٠٠ دولار أمريكى فى حيث لا يحصل على المعاش الشهرى الذى يزيد على ٥٠٠٠ دولار أمريكى سوى نسبة قليلة جدا من الأفراد . وتصدق هذه الحقيقة على غالبية دول أمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من انخفاض الاختلافات الكبيرة فى قيمة المعاشات التى يحصل عليها الأفراد منذ عقد الستينات ، إلا أنه لا تزال هناك تفاوتات واضحة .**وما زالت قيادات القطاع العام وضباط الجيش والشرطة فى جميع دول أمريكا اللاتينية تحصل على مزايا تفوق غيرها من الشرائح المجتمعية الأخرى** وفى الأرجنتين ما زال العمال فى المصانع والاداريون يستفيدون من صناديق مختلفة ومنفصلة للرعاية الصحية ،كما إن مستوى الرعاية الصحية المقدم لكل فئة يختلف عما يقدم للفئة الأخرى . ونظرا لأن الاستفادة من برامج الرعاية الصحية نادرا ما يتم ربطها بالمساهمات المالية التى يدفعها الفرد ،فإن الفئات العاملة المشتركة فى برامج التأمينات الاجتماعية تحصل على دعم كبير من نظام الضمان الاجتماعى ككل.

وتقتصر الاستفادة من القروض العقارية على المشتركين فقط فى التأمينات الاجماعية ،فحتى نهاية الثمانينات كانت الحكومات تقدم قروضا عقارية مدعومة باستخدام الفائض من أموال المعاشات وعوائد التأمين الصحى .وفى الأرجنتين يحصل العاملون فى القطاع الرسمى على إعانة مالية شهرية صغيرة من الدولة فى العام الأول من بطالتهم ، ويستبعد هذا النظام من الضمان الاجتماعى العمالة الريفية والخدم العاملين فى المنازل وعمال البناء ، ويحرمهم من الاستفادة من هذه الإعانة البسيطة .وفى كولومبيا يستطيع العاملون فى القطاع الرسمى الحصول على قروض بضمان رهن منازلهم للحكومة.

وهناك اعتقاد شائع خاطئ واسع الانتشار مفادة أن الجماعات المستبعدة من الاستفادة من برامج الضمان الاجتماعى لا تسهم ماليا فى تمويل هذه البرامج ،ولهذا يجب حرمانها من الاستفادة من عوائد هذه البرامج .**ولكن الحقيقة تشير إلى أن الأفراد غير المؤمن عليهم يدعمون نظام الضمان الاجتماعى بعدة سبل** .ومن بين هذه السبل الضرائب التى يدفعها غير المؤمن عليهم وتستفيد منها الدولة فى تمويل برامج الضمان الاجتماعى وبالاضافة إلى هذا يسمح لبعض صناديق الضمان الاجتماعى بفرض ضرائب على الاستهلاك ومن الواضح أن هذه الضرائب يدفعها المؤمن عليهم وغير المؤمن عليهم على حد سواء . وبالاضافة إلى هذا فإن غير المؤمن عليهم ليسوا هم فقط الذين لا يساهمون مباشرة فى تمويل برامج الضمان الاجتماعى ،فهناك أيضا المؤمن عليهم والذين يتهربون من المساهمة فى تمويل هذه البرامج على الرغم من استفادتهم من تلك البرامج.

وينتمى العديد من العمال غير المؤمن عليهم إلى فئة العمالة الرخيصة متدنية المهارات .وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حيث يخضع أكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة لنظام التأمينات الاجتماعية فإن تمويل العمال لبرامج التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى لا يمثل مشكلة كبرى .أما فى أمريكا اللاتينية فإن هناك أقلية محظوظة تتمتع بدعم مالى من جميع الفئات المجتمعية وتستفيد من برامج الضمان الاجتماعى .**وهذا يعنى أن برامج الضمان الاجتماعى فى دول أمريكا اللاتينية لا تتسم بالعدالة، ولاتصل إلى مستحقيها . من الفقراء والمعوزين . بل إن المستفيدين منها هم الأغنياء والطبقة الوسطى . وقد تجنبت غالبية الدول الآسيوية هذا المأزق ووجهت غالبية الإنفاق الاجتماعى لمن يستحقونه.**

وبعد أن تناولنا التوزيع غير العادل للإنفاق الاجتماعى الحكومى يجب أن نوضح أن **هناك توزيعاً جغرافياً غير عادل للبنية الأساسية الخاصة بالبرامج الاجتماعية وخاصة فى قطاع الصحة** فالفرد الذى يعيش فى المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية القليلة يضطر إلى قطع مسافات طويلة حتى يصل إلى العيادات والمستشفيات التى تقع بالقرب من المناطق الحضرية. وقد أشارت إحدى الدراسات التى تناولت التأمين الصحى المقدم لكبار السن فى الأرجنتين إلى أن الخدمات الصحية المتضائلة إنما توجد فقط فى عواصم الأقاليم.**ونظرا لأن معدلات الفقر فى الريف تزيد عنه فى الحضر فإن وجود الخدمات الصحية فى الحضر يمثل انحيازا ضد الريف يعمل على استمرار تدفق الأموال على الحضر الغنى نسبيا ، وعلى حرمان الريف من الإنفاق الاجتماعى الحكومى على الرغم من ازدياد أعداد الفقراء والمعوزين فى الريف عنه فى الحضر** .وفى البرازيل كانت أعداد الأسرة فى المستشفيات فى المقاطعة الشمالية الشرقية الفقيرة أقل من نصف مثيلاتها فى المقاطعة الجنوبية الشرقية الغنية . وقد أدى تطبيق اللامركزية فى تمويل خدمات الرعاية الصحية **إلى تفاقم التفاوتات بين المناطق الجغرافية المختلفة، وإلى تباين نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة من منطقة لأخرى** .ومن ثم فقد أدى عدم العدالة فى توزيع الخدمات الاجتماعية إلى عدم استفادة أعداد كبيرة من المواطنين المستحقين لهذه الخدمات من تلك الخدمات بصورة فعلية، حيث يتبنى مقدمو هذه الخدمات مبدأ تعالى إلينا لكى نخدمك . وأحيانا يقوم العاملون فى هذه البرامج بوضع العقبات عن قصد لتقليل استفادة الأفراد من تلك البرامج وذلك حتى يقل عبء العمل الملقى على عاتقهم .حيث أشار كبار السن المعوقين الذين قابلهم المؤلف فى الأحياء العشوائية بمدينة «ساوباولو» البرازيلية إلى إنهم يضطرون إلى زيارة هيئة حكومية تقع فى الدور السادس فى مبنى حكومى ليس به مصاعد إذا أرادوا الحصول على مساعدات مادية ويفيد هذا الأسلوب فى تقليل أعداد المستفيدين من برامج الخدمات الاجتماعية ،وخاصة فى حالة عدم توافر الأموال الكافية لسد احتياجات جميع المعوزين المتقدمين بطلبات للاستفادة من هذه البرامج .ففى أحد مقاطعات الارجنتين» بيونس ايرس » كانت الأموال لا تكفى إلاّ لتمويل أربعة آلاف فرد متقاعد فى حين أن عدد المتقدمين كان٣٥ ألف فرد، ومن ثم لم يبذل العاملون فى هذه البرامج أى جهد لتسهيل الاجراءات أمام المواطنين.

وقد أدى تفكك الادارات الحكومية والنزعة البيروقراطية بالاضافة إلى الاتجاهات السلبية لدى العاملين فى برامج الخدمات الاجتماعية إلى تفاقم المشكلات وتعقدها ،حيث أشارت دراسة تناولت برامج الخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين الفقراء فى« بيونيس أيرس» إلى فوضوية الهيئات الحكومية وتداخل اختصاصاتها وعدم وجود أى تنسيق بين بعضها البعض . وقد أدى التطبيق الكامل للامركزية إلى تفاقم مشكلة الفوضى وعدم التنسيق . وقد أدى هذا كله إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وحديثة عن المستحقين الحقيقيين لهذه الخدمات الأمر الذى أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من الفقراء من الاستفادة من هذه البرامج وإلى استفادة من لا يستحقون من هذه البرامج بطريق التحايل.

Peter lloyg Sherlock FailingThe Needy ;Public Socialspending In latin america, Journal Of International Development, Vol, 12 2000 ,New York, John Wiley Of Sons,ltd,PP.101-113.

رحيل مناضلة اممية الحضور فى الغياب

فريدة النقاش

عرفت **ماريا** عن قرب قبل سنوات قليلة حين شاركت معها فى مؤتمر نظمته اللجنة اليونانية للتضامن - وهى نائبة الرئيس فيها - بالاشتراك مع نقابات عمال الغاز والكهرباء، فى مارسيليا بفرنسا فى مايو سنة ١٩٩٩.

يقولون ان من رأى ليس كمن سمع، إذ كنت قد سمعت عن **ماريا** كثيرا من زميلاتها ورفيقات النضال والسجن .. **"ليلى الشال" و"فاطمة زكى" وزينب الملوانى و"ثريا أدهم" و"نوال المحلاوى ...** سمعت عن شجاعتها ونبلها، تفانيها وإخلاصها لقضايا التحرر الوطنى والطبقات الكادحة، روحها الشعبية البسيطة التى تكسر الحواجز فى ثوان وتنشئ علاقات حميمة .. ولولا شعرها الأصفر ولكنتها الخفيفة لما أدرك أحد ممن عملت معهم أنها يونانية الأب والأم، بل مصرية بنت بلد ..

سمعت أيضا من **إميلى نفاع** المناضلة الشيوعية الأردنية التى تعاونت مع" **ماريا"** فى كثير من المنتديات والمؤتمرات والأعمال الشعبية المشتركة فى منطقتنا وفى بلدان العالم المختلفة، وتضامنها على نحو خاص مع الشعب الفلسطينى الذى ساندت " ماريا" قضيته بتفان باعتبارها واحدة من قضايا التحرر الوطنى فى العالم، التى احتضنها **جميعا حلم ماريا بانتصار الاشتراكية فيه لتصفية كل أشكال الاستغلال والقهر والخوف والخروج من حالة البربرية إلى حالة الإنسانية الحقة ..**

عرفت" ماريا" إذن عن قرب فتمنيت رغم مرور السنين وتنوع التجارب والخبرات أن أكون مثلها .. وأيقنت أننى كنت خاسرة لأننى لم أسع من قبل لهذه المعرفة العميقة، إذ وجدت فيها مثلا متكاملا للمناضل الاشتراكى الأممى، خاصة بعد أن تخلى بعض الاشتراكيين لافحسب عن المبادئ وإنما حتى عن الحلم ذاته، وانتقل بعضهم إلى الشاطئ الآخر مراهنين على الليبرالية الجديدة وبريقها المخادع، وعلى حرية السوق باعتبارها الحرية، بعد أن أصابهم انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية بالجزع الذى أصاب الجميع بمن فيهم ماريا، لكن دون أن يكسر روحها أو يجعلها تفقد الثقة فى هؤلاء الذين منحوها هذه الثقة، أى الطبقة العاملة والكادحين على امتداد المعمورة.

لم تنكسر روحها حتى وهى ترى بعينيها كيف انساقت بعض الفئات الشعبية هنا وهناك وراء الحلم المراوغ بنظام رأسمالى يعبد السوق والمنفعة العارية، ويمكن أن ترتفع عليه فى نفس الوقت رايات الحرية الحقة دون حلم آخر لأن الرأسمالية ستكون آخر المطاف.

ولدت" **ماريا بابا دويلوجازى"** فى القاهرة عام ١٩٣٠ لأبوين يونانيين ولدا بدورهما فى الاسكندرية وعاشا كل حياتهما فى مصر دون أن يحصلا على جنسيتها.

وبدأت حياتها كمدرسة للغتين الفرنسية والانجليزية.

وانخرطت فى الحركة الشيوعية المصرية السرية فى عام ١٩٥٤، وهى السنة التى اعتبرها" **الحزب الشيوعى اليونانى"** سنة إنضمامها اليه حين فعلت ذلك لدى عودتها إلى اليونان.

وخلال فترة النضال السرى فى مصر قامت بعمل نقابى واسع فى مدرسة ليسيه الحرية فى مصر الجديدة بين الأساتذة والطلاب، وفى منطقة شرق القاهرة كانت مسئولة حزبية عن مجموعة نسائية استقطبت لها مدرسات وطالبات، وكانت معروفة جدا فى الحى عبر نشاطها الهائل.. « **فتحت لى طاقة جديدة أتعرف منها على إمكانياتى لا كمدرسة فقط وإنما أيضا كمناضلة سياسية** » كما قالت لى السيدة" **زينب الملوانى"** واحدة من عشرات جندتهن ماريا فى صفوف الحركة الشيوعية وأنشأت علاقات حميمة مع أولياء أمور طلابها وطالباتها. وكانت منطقة ميدان الجامع الآن فى مصر الجديدة تسمى " عزبة المسلمين" .. وكانت منطقة فقيرة بذلت فيها **ماريا"** جهدا خارقا بين النساء والأسر، فكانت تمسك بالمقشة لتنظيف الشوارع لتكون قدوة للنساء بعد أن أقنعتهن أن الفقر ليس من الضرورى أن يتعايش مع القذارة ..

" كنا نلف فى البيوت ونقنع زوجات العمال بضرورة القيد فى جداول الانتخابات ووقفت ماريا طويلا عند أبواب مصنع كانت أغلبيته من العاملات فى المطرية لتلتقى بالوردية الخارجة وتنتظر الوردية الداخلة لتقنع العاملات بتسجيل أسمائهن فى جداول القيد وأنشأنا لجنة نسائية فى مصر الجديدة اخترنا لرئاستها شخصية مرموقة ذات شعبية وعملنا من خلاله"

وقادت ماريا مظاهرات زوجات العمال لمساندة المناضلة الجزائرية "**جميلة بوحريد"** ومؤتمر التضامن الأسيوى الأفريقى. ويتذكر " **نبيل زكى"** الذى كان مسئولا عنها حزبيا أنه **فى معمعة الصراعات الداخلية فى الحزب كانت ماريا دائما فى الشارع تعمل مع الجماهير دون كلل. شعلة من النشاط والحيوية من الذكاء والمقدرة وكأنها وحدها حزب بكامله ولذا لم تصبها الانقسامات والصراعات الحزبية بأى التواء فى السلوك أو أضرار نفسية..**

كانت وبقيت دائما سوية صريحة، معطاءة وصبورة .. كانت باختصار نموذجا ومثلا يحتذى لافى زمانها فقط وإنما على امتداد الزمن.

كتب المبدع الجزائرى الراحل كاتب يسن " مسرحية عن الرجل ذى النعل المطاط هوشى منه - قائد الثورة الشعبية الفيتنامية الذى كان يمشى ويمشى.

وكانت **ماريا** تجرى ولاتمشى، كما تقول زينب الملوانى..

" هل تصدقين أنها كانت تستهلك أكثر من حذاء كل شهر، لأنها تخرج من موعد لموعد، ومن اجتماع حزبى لآخر .. ومن حى شعبى لحى شعبى، تشهد بنفسها عملية ذبح العجول التى أقنعت نساء العمال فى إحدى المناطق الفقيرة بشرائها وذبحها صحيا لتكون أرخص كثيرا مما يباع فى الأسواق، وحين وقعت أزمة فى الصابون علمت النساء كيف يصنعنه فى البيت.

وكان **"زكريا لطفى جمعة"** نائبا عن مصر الجديدة، قادتنا " ماريا للعمل معه فأعطانا مقرا للجمعية وأنشأنا فيه البرلمان

الصغير وإنتخبنا له أحد عشر امرأة ، كنت أنا منهم وحورية مصطفى والدة منى عبد العظيم أنيس.

تقول " **ليلى الشال**" .." عملت معها فى لجنة أوضاع الأسر بعد أن بدأت الحملات ضد الشيوعيين وقبل اعتقالى ومحاكمتى سنة ٥٩. **كانت المباحث تضغط على زوجات المسجونين الشيوعيين ليطلبوا الطلاق بعد أن فصلوا الرجال من أعمالهم، ولعبت هى دورا هائلاً فى الحفاظ على كيان الأسر وإعاشتها وطمأنتها حتى لاتسقط فرائس لألاعيب الأمن الخبيثة التى استهدفت فى المقام الأول تحطيم الحزب".**

ألقى القبض عليها فى مارس ١٩٥٩ ضمن الحملة الشاملة على كل المنظمات الشيوعية المصرية **وحكم عليها لأنها أجنبية بالسجن ثلاث سنوات** ولأنها تمتعت ببعض الحرية فى السجن لأنها لم تكن معتقلة ، لعبت كما تقول -" **ليلى الشال**" - دورا كبيرا فى مساعدة المسجونات على الاتصال بعائلاتهم ، حيث كانت هى تتلقى الزيارات وتستطيع أن تذهب إلى العيادة فى سجن القناطر للرجال .. وأحبتها كل المسجونات من المنظمات المختلفة وحتى المتصارعة فيما بينها ، وكان أبوها مدير مصانع حلويات جروبى وهو ميسور إلى حد ما ، فكانت قادرة على بذل مساعدات كبيرة للمسجونات.

وكان مشهد خروجها من السجن تراجيديا كانت حفلة بكاء .. لأننا جميعا كنا نعرف كما كانت هى تعرف أنها ستخرج من السجن إلى المطار فقد صدر أمر بطردها من البلاد بعد أن قامت حملة احتجاجات دولية كبيرة على أساس أنها ليست مصرية.

يقول " **نيكولا جازى**" زوج مارى ورفيقها والذى كان أيضا يعيش فى مصر وألقى القبض عليه فى الحملة ذاتها ضد الشيوعيين " **وأثناء وجودى فى سجن الواحات كنت أسمع عنها ولم أتعرف عليها شخصيا إلا فى أثينا عند استقبالى لها مبعدة من مصر..**

وهنا اسمحوا لى أن أقول ، كرفيق حياتها لمدة ٣٦ سنة ، أن أهم ماتميزت به ميرى أنها حققت فى حبها وصدقها وصراحتها وإخلاصها وتفانيها ونشاطها الجم توازنا وتناغما نادرين بين أسرتها ، وحزبها وكفاحه ، وأصدقائها وزميلاتها وزملائها فى العمل ، وعملها المهنى .

فور وصولها إلى أثينا بدأت عملها المهنى وانضمت إلى **حزب اليسار الديمقراطى الموحد (EDA)** الذى كان آنذاك الحزب اليسارى الشرعى الوحيد فى اليونان والذى كان يضم فى صفوفه جميع الشيوعيين اليونانيين لأن حزبهم كان محظورا ومطاردا.

فى ١٩٦٧ عند قيام الديكتاتورية العسكرية ، التى فرضت الحظر على كافة الأحزاب بما فيها EDA بالطبع ، شردت من عملها كمدرسة لأنها رفضت أن تقدم للأمن العام إقرارا بالتخلى عن معتقداتها وآرائها السياسية . فى تلك الفترة سعت ، بدون نجاح للاتصال بالخلايا السرية للحزب الشيوعى اليونانى وقامت فى نفس الوقت بمساندة بعض من ذوى المعتقلين السياسيين . كما سعت ، بنجاح فى هذه المرة للإفراج عنى بعد اعتقالى (هذه قصة أخرى).

فور سقوط الديكتاتورية العسكرية فى ١٩٧٤ وفرض الحزب الشيوعى اليونانى لشرعيته فى الواقع العملى ، أى قبل إلغاء مختلف القوانين التى كانت تحظر نشاطه العلنى ، انضمت إليه واستأنفت عملها التدريسى فى المعاهد الخاصة لتعليم اللغات الأجنبية فأسهمت فى تأسيس نقابة معلمى اللغات الأجنبية فى المعاهد الخاصة وتولت مهام نائب الرئيس . ومن خلال النقابة انتخبت عضوا فى مجلس إدارة الاتحاد العام لمعلمى التعليم الخاص.

بعد إحالتها على المعاش فى ١٩٨٣ عملت فى مجال الترجمة الفورية (حتى رحيلها) ، وانضمت فى الوقت ذاته إلى " اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطى الدولى" (التى كانت تتعاون معها منذ تأسيسها فى ١٩٨١) فأصبحت نائب رئيسها حتى نهاية ١٩٩٩ ومسئولة عن قسم العالم العربى والبحر المتوسط حتى رحيلها.

فى جميع أوجه نشاطها اللاحق كانت تصر بقوة على أنها لاتمثل شخصها وإنما لجنة التضامن وان كل تصرف لها محكوم بأهداف اللجنة التى تتلخص فى " المساهمة فى توطيد الصداقة والتضامن بين الشعوب .. وتعبئة الرأى العام ليعبر عمليا عن مساندته المعنوية والسياسية والمادية للشعوب المناضلة من أجل الاستقلال الوطنى والحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعى والسلام". وعند بحث أية مشكلة سياسية أو غير سياسية كانت تصر على ضرورة الربط بين معالجتها فى حد ذاتها وبين الكشف عن أسبابها الحقيقية والقوى المسببة لها وشجبها . وبالنسبة للعديد من المشاريع ، التى أسهمت فى تنفيذها ، من خلال لجنة التضامن ، فى بلدان مختلفة فى مجال التنمية أو المساعدة الإنسانية ، كانت تصر على الربط بين المشروع المعنى وبين الأسباب السياسية التى أوجدت الحاجة إليه بل والدوافع السياسية الكامنة وراء تنفيذه بحيث يكون من يسمى بـ" الشريك المحلى" على إطلاع تام ، ومن هذا المنطلق:

* شاركت فى اليونان فى تنظيم الكثير من المظاهرات الاحتجاجية والاجتماعات العامة والمؤتمرات والندوات للتضامن مع نضالات شعوب مختلفة.

* مثلت لجنة التضامن فى " لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضية الفلسطينية(ECCP) وتولت مهام نائب رئيسها حتى رحيلها . ومن خلالها اشتركت فى العديد من المؤتمرات والندوات الدولية المنظمة وغير المنظمة من قبل الأمم المتحدة لمناصرة القضية الوطنية للشعب الفلسطينى.

* لعبت ، حتى قبل أسابيع قليلة من رحيلها ، دورا فعالا فى تنظيم المؤتمرات الستة لـ" التضامن والتعاون فى البحر الأبيض المتوسط" وشاركت فى خمسة منها(أثينا ١٩٩٢ والقاهرة ١٩٩٤ ومدريد ١٩٩٥ ومالطا ١٩٩٧ ومرسيليا ١٩٩٩) فى حين حال مرضها دون مشاركتها فى السادس (لارنكا ٢٠٠١).

* أسهمت فى إقامة وتنمية علاقات نضالية بين لجنة التضامن اليونانية وعديد من المنظمات غير الحكومية فى عدد من البلدان العربية: فلسطين والأردن ولبنان(التى زارتها مرتين بعد تحرير الجنوب وهى تحت العلاج الكيميائى) وكردستان العراق والسودان (حيث زارت منطقة البقة عبر إريتريا فى محاولة لتنفيذ مشروع للمساعدة الإنسانية) وغيرها . وأسهمت أيضا فى إقامة علاقات مثمرة بين اللجنة والقوى المؤيدة باخلاص للقضية الوطنية الفلسطينية فى إسرائيل والعديد من البلدان الأوروبية.

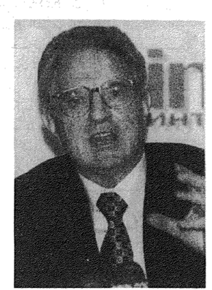
لقد رحلت مناضلة أممية من طراز فريد لابد أن سيرتها ستبقى إلى الأبد.

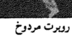
رحيف السنين

الوحوش التى نتعولم تحت قيادتها

د. سمير حنا صادق

(١) درس من شرق آسيا


جورج سورس

روبرت مردوخ


نعم .. العولمة شر لابد منه.

نعم .. العولمة لارد لهجمتها الضارية.

ولكن، ألا يجب علينا ونحن نرى الخطر المحدق أن نحاول رد بعض مضاره؟ ألا يجب علينا أن نعرف طبيعة قادة هذه العولمة؟.

***

لن نحتاج إلى كثير من البحث والتقصى : تقود العولمة مجموعة من **الشركات «العابرة للقارات»** يملكها ويديرها مجموعة محدودة من« **رجال الأعمال» (الاسم الحركى للرأسماليين)** يحركون ، بخيوط تتحكم فيها أيديهم ، مفكرين وأجهزة إعلام وجيوش وسياسيين وتجار ورجال أعمال أقل أهمية . ويحرك هذه المجموعة دافع واحد هو الربح: اربح أو تقتل .. اقتل كى تربح.

والقتل والعنف فى ثقافة هذه المجموعة معنوى ومادى ولكنه دائما وحشى وبلا رحمة.

**

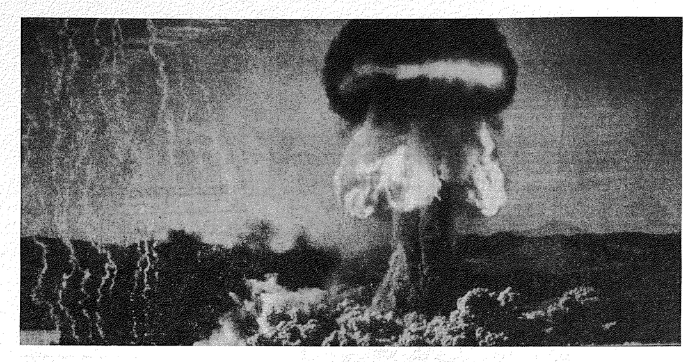
ولا حاجة بنا إلى الذهاب إلى التاريخ القديم،إذ يكفى أن نتذكر **هيروشيما ونجازاكى** ،ومذابح **اليونان** بعد الحرب العالمية الثانية ومذابح أمريكا الجنوبية فى **شيلى وجواتيمالا وغيرها** ،ومذابح شرق آسيا **فى فيتنام وإندونيسيا وكمبوديا ولاوس** ،ومذابح **فلسطين** الشهيدة.

ويكفى أن نتذكر الحقبة التاتشرية الريجانية ، التى يفخر بها عتاولة اليمين الأنجلو أمريكى ،والتى وصفتها تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة« بالحقبة الضائعة» ،هذه الحقبة التى قيدت فيها الرأسمالية المتوحشة -بما فيها رأسمالية كندا التى تبدو كالحمل الوديع- **قيدت فيها هذه الرأسمالية قارة أفريقيا بالديون ذات الفوائد الباهظة ،وبالحكام المرتشين الفاسدين(هل نذكر موبوتو) ونهبتها مرة ثانية بعد نهب العبيد الأول** ، وسرقت ماسها وذهبها وبترولها وبنها وكاكاوها وفواكهها وتركتها فريسة لأمراض الفقر من الإيدز للملاريا للأيبولا وللصراعات التى زرعتها أجهزة المخابرات ،وللتصفيات العرقية والإثنية (الهوتو والتوتسى-الإيبو والهاوسا) والدينية (شمال وجنوب السودان ، اليوروبا والهاوسا فى نيجيريا) .

كل هذا مع دعاية مقززة وكرة مصطنع ،وإنسانية داعرة قبيحة تتصنع الرأفة والإحسان والعطف على ضحايا الإجرام الرأسمالى الجشع.

واسمح لى أيها القارئ العزيز أن أقدم لك ترجمة لمقال كتبه **شالمرزجونسون Chalmers johnson** وهو رئيس « مؤسسة دراسة السياسات اليابانية فى سان دييجو بولاية كاليفورنيا فى الولايات المتحدة ونشر فى جريدة « **لوس أنجلوس تايمز**» فى ٢٤ يونيو عام١٩٩٩ بعنوان « دعنا نقوم بزيارة جديدة إلى رأسمالية آسيا **العتيقة- "let s' revisit Asia s' crony capitalism**.

يقول الكاتب إنه بعد كل ما قيل على صفحات الجرائد عن رأسمالية شرق آسيا



قنبلة هيروشيما

العتيقة وعن غياب الشفافية ،وعن خطورة اقتصاديات شرق آسيا على الرأسمالية الأنجلو أمريكية ،فإننا نعرف الآن أن هناك أسباباً أخرى للأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا . ولما كان واجب قادة المنطقة أن يناقشوا أحداث السنوات الأخيرة ،فإن هذا هو ما يدور فى غرف اجتماعاتهم من كوالالامبور إلى سيول إلى بكين:فبعد انتهاء الحرب الباردة (**بسقوط الاتحاد السوفيتى**) قررت الرأسمالية الأمريكية أنه من الواجب اتخاذ مبادرة لعملية فى شرق آسيا إذا أرادت أن تحافظ على سيطرتها على الكوكب ،فقد أصبح النمو السريع لاقتصاد هذه البلاد يمثل خطرا على القوة الأمريكية ، وأصبح من الواجب تحجيمه.

وكانت العملية مؤسسة على مرحلتين:

كانت المرحلة الأولى هى« **تليين** Soften up **الآسيويين** فأرسلت أمريكا أهم أساتذة الاقتصاد الجامعيين (ممن لا يعلمون شيئا عن آليات السوق ..إلخ) للتبشير بالعولمة وهى تعنى إطلاق آليات السوق وتحطيم اتحاد العمال ،وإلغاء الضمانات الاجتماعية ،وشغل الوظائف الادارية المهمة المسئولة عن الرقابة بمسئولين مرتشين يوافقون على الفروق الشاسعة فى المرتبات بين المديرين والعمال ،ونقل الصناعات إلى المناطق منخفضة الأجور مع عدم الالتفات إلى التكلفة الاجتماعية.

ثم جاءت المرحلة الثانية : فبعد أن بدأت الشركات الأسيوية فى تحطيم نظمها وأصبحت تقف عارية فى الأسواق العالمية ، انهالت عليها **رؤوس الأموال الطفيلية** ،وهى أموال يمتلكها أثرياء غربيون بيض يديرون عمليات مالية معقدة (هل تذكرون **سيروس**)؟ وتقع مكاتبهم فى مناطق معدومة الضرائب مثل جزر كايمان.

واغتصبت هذه الأموال بسهولة **تايلاند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية** ، ثم سلمت أجساد المغتصبين المرتعشين إلى مؤسسة النقد الدولية التى لم تكن وظيفتها إنقاذ المرضى بل تأكيد حصول البنوك الغربية على قروضها من البلاد الخربة.

كان الأمريكيون يتوقعون بعض المتاعب ،وفى ٤ مارس ١٩٩٨ قام الاميرال **جوزيف بروهر** **Admiral joseph prueher** **القائد** الأعلى للقوات الأمريكية فى شرق آسيا بتحركات تحسبا لخلافات عمالية . وساهمت القوات الاندونيسية (التى دربها بروهر) فى عمليات قتل ١٢٠٠ رجل واغتصاب ١٥٠ سيدة.

وكانت النتيجة وبالا على كافة الأطراف: فقد تسبب ضعف الوضع الاقتصادى لبلدان شرق آسيا فى عجزها عن شراء الأسلحة التى كان البنتاجون يرغب فى بيعها . وبدأت المنطقة فى إعادة التفكير فى العولمة ،وأظهر الصينيون واليانيون حكمة بالغة بالبعد عن هذه العمليات وتجاهلوا تعليمات «الإصلاح» من واشنطن . وظهرت نتائج كل هذا فى **مؤتمر كوالالامبور** لدول شرق آسيا فى نوفمبر ١٩٩٨ الذى وصف فيه وزير خارجية اليابان حكومة أمريكا بأنها تسيطر عليها «**روح شريرة**»-وهى عبارة تذكرنا بعبارة **ريجان** فى وصف الاتحاد السوفيتى.

وهاجم **آل جور** فى العاصمة الماليزية رئيس الدولة(**مهاتير**) لرغبته فى الدفاع عن دولته ضد المضاربة وطالب أهل البلاد بالانقلاب عليه . ولا يفهم الأمريكيون حتى الآن أن حديثهم عن التجارة الحرة وآليات السوق قد أصبح ممجوجا ولا صدى له.

ونحن لا نحاول أن ندفع إلى كراهية الشعب الأمريكى .فقد قدم هذا الشعب الكثير إلى الإنسانية وهو مثلنا ضحية لقادته المتوحشين.

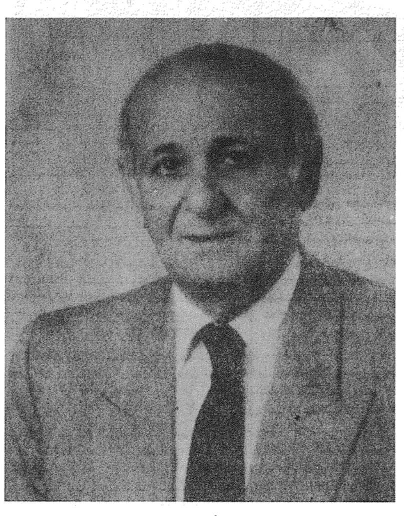
ونحن لا نطالب بالرفض التام للعولمة .فهذا ما لا طاقة لنا به.

ولكننا نطالب بالاحتياط الواجب ضد قيادة هذه العمليات ،وبحماية اقتصادنا (مثلما فعلت ماليزيا) بقدر المستطاع من عدوان آليات السوق وبالتعاون مع الشعوب الأخرى بما فيها الشعب الأمريكى(ولنتذكر سياتل) فى صد هذه الهجمة المتوحشة الشرسة من أصحاب الشركات العابرة للقارات.



سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.



وخزة فى أعيننا جميعا

مصرى أضطهد مع المصريين..
ويهودى أضطهد مع اليهود ..
وفلسطينى كره إسرائيل واضطهد مع الفلسطينيين

د. رفعت السعيد

أبى المناضل اليسارى الجميل شحاته هارون سلفيره إلا أن يكتب نعيه بنفسه قبل أن يرحل.

كتبه فى صلاهة فرعونية قديمة. رتله طوال حياته كصلاه دائمة التواصل. فعله، نفذه ولم يجعله مجرد كلمات، نقولها وننساها كما اعتدنا دوما.

أنا انسان

أنا مصرى أُضطهد مع المصريين

أنا أسود أُضطهد مع السود

أنا يهودى أُضطهد مع اليهود

أنا فلسطينى أُضطهد مع الفلسطينيين

هذه العبارات ليست مجرد نعى.

ولا هى مجرد صلاة ولا حتى مجرد فعل.. هى حياة كاملة عاشها محام مصرى يهودى يسارى. استمدها من منابعها الأصليه دينه الذى تمسك به، وطنه الذى عاش حياته مدافعا عنه، ماركسيته التى وهبها كل أنفاس الحياه.

لكن الأمر لم يكن سهلا . وهذه العبارة لم تأت عفواً، فشحاته عاش معنا فى هذا المناخ الكئيب، والذى ازداد ويزداد كآبة. المناخ الذى ينظر وفقط بعين واحده إلى كل شئ وأى شئ. مناخ يرفض تقبل الآخر فإما أن تكون مثله.. وإما أن تكون ضده.

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدى المساوء

ولأنه يهودى نسى البعض تاريخه، نضاله، تضحياته، ابتسامته الودود، رفضه للصهيونية، نضاله ضد العدوان الإسرائيلى.. بل نضاله معنا.

ويوم أن كنا نزهو فى حزب التجمع بوجوده معنا وعضواً فى لجنتنا المركزية، كان البعض من سياسين آخرين يعتبون علينا، بل وينعون علينا ذلك.

ولم تكن حالة شحاته هارون سوى واحدة من مفردات التخلف الفكرى والعقلى التى تنامت فى الساحة السياسية المصرية.

مفردات تُستجمع كلها فى كلمتين إثنتين «رفض الآخر».

وننعى نحن اليساريين ويحماس رفض المتأسلمين للآخر. كونهم يعتبرون أنفسهم «جماعة المسلمين» وليس مجرد جماعه «من» المسلمين. وكونهم يعتقدون. بل ويؤكدون أن رؤيتهم للإسلام ليست مجرد رؤية شخصية أو حتى جماعية للاسلام وإنما هى الإسلام ذاته. يمزجون الدين بالرؤية الذاتيه للدين، يخلطون بين الدين «المقدس» وبين الرأى الإنسانى، بين ما هو كلى الصحة وما هو نسبى يرواح ما بين

الخطأ والصواب.

هؤلاء ينتهون إلى أن رأيهم أو رؤيتهم هى وحدها صحيح الإسلام.. وأن ما عداها هو «الآخر» المعادى المخطئ و.. الكافر.

والمتأسلمون ليسوا وحدهم..

فالناصريون يفعلونها . بعين واحدة ينظرون إلى أنفسهم ولتراثهم. عين لا يرون بها إلا الأمجاد . النضال الناصرى. المعارك الشجاعة . الاصلاح الزراعى . التصنيع التأميم. وينسون ولا أقول يتناسون ما قد تراه العين الأخرى.. اضطهاد الآخر. تزييف الانتخابات. حل الأحزاب . الدكتاتوريه. السجون. التعذيب النازى..افتقاد الديمقراطية.

فقط يعتبرون أنفسهم وتجربتهم وكل ما كان كامل الصواب. وكل الآخرين مجرد خصوم. أعداء . ثورة مضادة.

ناسين أن السوس الذى نخر عظام الناصريه آتى من داخلها من عمق أعماقها، وأنه بدأ فعله الخبيث منذ إنكار الآخر، منذ إعدام خميس والبقرى لمجرد مشاركتهما فى إضراب عمالى. منذ حل الأحزاب. وفتح المعتقلات وإبعاد يوسف صديق وخالد محيي الدين وكل من إعترض أو اختلف أو تردد فى الانحناء..

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا

وبنا إلينا جاءت الآلام.

فعلها الناصريون بأنفسهم، بأيديهم. وكانت الثمرة المريرة التى وجهت إليهم الضربة القاسية نابعة من داخل الوعاء القيادى الناصرى الحاكم، وقد نالت حظ، وتفوقت على الجميع، لأنها كانت أكثر الجميع خضوعا وإنصياعاً للزعيم. آتى السادات لأنه الوحيد الذى لم يقل لا . للزعيم . ولو كان هناك تقبل أو قبول لمن يقول لا.. لما أتى السادات رئيساً.

ولم يتلقن أحد الدرس.

ويظل الناصريون - أو أكثرهم - يرفضون الآخر .. ليكون هذا الآخر هو العدو .. تماما كما يفعل المتأسلمون..

***

والماركسيون هم أيضا ظلوا ولأمد طويل يرتلون نصوصاً ماركسية باعتبارها الحق المطلق . كامل الصحة وخلافها أو المختلف معهاكامل الخطأ. ولا بأس من ترصيع رفض الآخر بأوصاف متميزه

- المتأسلمون يقولون الكافر.
- الناصروين يقولون الخائن
- الماركسيون يقولون الانتهازى..

والماركسيون ظلموا أنفسهم بإيمانهم المطلق بصحة كل حرف فى الكتب الماركسية أو حتى التى قيل عنها أنها كذلك.

ثم ظلموا أنفسهم اكثر عندما اعتبروا «الاخ الأكبر» هو الاكبر فى كل شئ هو البابا الفاتيكانى الممسك بكل مفاتيح الخطأ والصواب.. ساروا خلفه كطفل يمسك بذيل فستان أمه يذهب معها حيثما تذهب.

- «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون»
- تيتو بطل ثورى يصبح كذلك ثم هو خائن فهو كذلك.
- ماو مفكر وقائد وملهم ثم هو منشق.
- الحملة ضد ربيع براغ فعل ثورى.
- دبابات السوفييت عندما تدوس متظاهرى بوادبست ترسخ الفعل الثورى ضد الثورة المضادة..
- يوليو ١٩٥٢ فعل أمريكى عبر صراع استعمار جديد ضد استعمار قديم، ثم وبعد ذلك عبد الناصر القائد الثورى الملهم هكذا فعلها الشيوعيون فى أكثر من مكان.. وربما - أقول ربما - فى كل مكان وباستثناءات نادره.

وعندما فعل الشيوعيون المصريون فعل الاستثناء هذا ورفضوا وجهة نظر ستالين التى أكدت أن البرجوازية الوطنية ألقت بعلم الحريات نهائيا إلى الوحل وانه يتعين تكوين كتلة من القوى الثوريه [العمال والبرجوازية الصغيره وتعنى هنا الفلاحين]لتحارب ما يسمى بأحزاب البرجوازية الوطنيه ومنها الوفد فى مصر وذلك وفقا لتركيبة نظرية مثيره للدهشة تقول إن العدو الرئيسى هو الاستعمار والإقطاع .. ولكن إتجاه الضربة الرئيسية يترك هؤلاء ويتجه نحو أحزاب البرجوازية الوطنية . لماذا؟

لانها هى التى تضلل الجماهير.

رفض الشيوعيون المصريون الأن يتركوا المعركه ضد الاستعمار والقصر الملكى والإقطاع وحكومة الطاغية صدقى [١٩٣٠]

ليوجهوا ضربتهم الرئيسية ضد حزب الوفد الذى كان وقتها يقود نضالا فاعلا ضد الدكتاتورية وضد إلغاء دستور ١٩٢٣.

ولو فعلوها واستمعوا لتعليمات الرفيق ستالين لداستهم نعال المصريين.

ووقعوا بين فكى كسارة البندق.

ضربات الأمن ومطاردات السلطه وتفكر وإنكار «الأخ الاكبر»

لقد فعلوها .. قالوا: لا . فأصبحوا الآخر .. العدو. وطردوا من جنة الكريملين.

لكنهم آثروا عليها جنه التراب المصرى حتى بسجونها وصعابها.

.. وتقضى أيام من الجفاء .. ظل الكريملين يرفض الاعتراف بهؤلاء الأولاد المشاغبين ورغم ذلك وربما بسبب ذلك يرسخون أقدامهم في التراب المصرى. وتكون ثورة يوليو. ويكون القرار يرفض الشيوعيون المصريون أو أكثرهم.. فهم شركاء فاعلون فى صناعة الثوره.

يفعلونها مره ثانيه.. يقولون لا. ويهاجمون من الجميع هجوما شرساً ومريراً.

لكن هذه المشاغبة لم تنف عنهم أنهم وفى أحيان كثيرة عاشوا ممسكين بزيل فستان الأم. وخاصة فى كل ما يخص الشأن الخارجى.

ما هو مصرى يشاغبون حوله. أما ما هو خارجى فليكن للاخ الاكبر كامل الحق فيه فتورطوا معه ضد ربيع براغ، وضد ثوار المجر، وفى تمجيده ورفض ما يرفضه . أليس هو الاخ الاكبر..؟

وإذ تسلم قيادك لمن هو بعيد. تستسلم له فانك تفقد متعه إعمال العقل.

وتعتبر كل ما يقول مسلمات مطلقة الصحه. تنظر بالعين الواحدة، ترفض كل ما هو غير ذلك.

وويل للآخر منك

***

والغريب والمثير للدهشه أننى عندما أتهم المتأسلمين برفض الآخر وانكاره يهلل الناصرويون والماركسيون فرحاً وطرباً [أو اغلبهم على الاقل].

وعندما ألمس الناصرين يحدث ذات الشئ للآخرين، وكذلك عندما أوجه نتقادات لبعض إخوتى من الماركسيين.

المشكلة إذن هى أن «فيروس» رفض الآخر موجود ويحتاج إلي مقاومة شرسة..

ليس فقط لدى الآخر وإنما لدى أنفسنا، نقاومه فى عقولنا نحن وليس فقط عند الآخرين

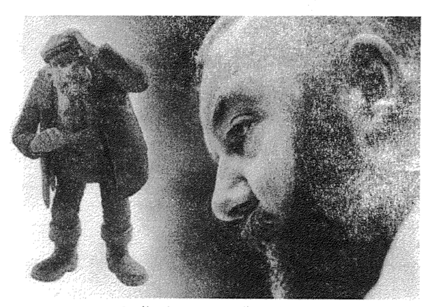
«ها أنت ذا ترى القشة فى عين أخيك ولا ترى الخشبة فى عينيك»

هكذا قال الإنجيل وهكذا يفعل الكثيرون منا.

ونعود إلى الرفيق الجميل شحاته هارون لنكتشف إن كتابته لم تكن نعيا ولا صلاة وإنما كانت وببساطة وخزة فى عيوننا، علنا نفيق

فهل يمكن أن نفيق؟

من أين تأتى الموسيقى فى الأفلام؟
«هروب الدجاج» من الذبح فى« سوق المتعة»!


تونى هاجارث .. السيد« تويدى» صاحب المزرعة

أحمد يوسف

لم أستطع أن أمنع نفسى وأنا أشاهد فيلم «**هروب الدجاج**» من مقارنته بالعديد من أفلامنا التى تقدمها لنا السينما المصرية فى الآونة الأخيرة ، على مستوى الشكل أو المضمون على السواء. وأرجو ألا يظن القارئ -وهنا ليس الظن إثماً بأية حال- أننى سوف أمتد بالمقارنة إلى **الفارق التقنى الهائل الذى يجعل السينما المصرية اليوم تكاد أن تنتمى إلى عصر ما قبل اختراع فن السينما** ، فذلك الفارق- إن جعلناه المعيار الوحيد -سوف ينتهى بنا منذ البداية إلى أن الأغلب الأعم من أفلامنا لا ينبغى لها أن تسمى أفلاماً أو أن تعرض فى دور العرض . لكننى من جانب آخر أرى أن ذلك التخلف التقنى الذى تعانى منه صناعتنا السينمائية -على الرغم من أهميته- ليس هو العائق الحقيقى أمام تقديم فن يتسم بالأصالة ، إذا ما استطاع الفنان بحق أن يدرك بوعى سياسى وجمالى ناضج ماهية رسالته تجاه جمهوره ، وموقفه من قضايا مجتمعه.

هاجت تلك الشجون بداخلى وأنا غارق فى عالم فيلم« **هروب الدجاج**» ، فهو فيلم من أفلام التحريك التى تتحرك فيها الأشكال الصلصالية على هيئة حيوانات ، لكنك سرعان ما تصدق وجودها كأنها بشر حقيقيون، من لحم ودم ،وهو فيلم «حدوته» لكنه يتبنى أسلوبا سردياً شديد الإحكام والتشويق ،**وهو فيلم يتوجه للأطفال فإذا بك تجد فى أعماقه رسالة سياسية جادة تحث الجمهور على امتلاك صناعة المستقبل.** ،فكيف لى أن أقارنه بمعظم أفلامنا التى نرى فيها نجومنا الساطعين يتحركون كالأشباح والظلال على الشاشة دون أن يتركوا فى نفوسنا أثراً ،وهى الأفلام التى تفتقد أوليات السرد حتى فى أكثر أشكاله بساطة، لكن **الأهم هو أنها أفلام تزعم أنها «للكبار فقط» فإذا بها تعامل جمهورها باعتباره حشداً من الأطفال المعاقين ذهنياً** ،لتنتهى بهم دائما إلى رسالة سياسية- بالمعنى الأشمل للكلمة- تدفعهم إلى فقدان الثقة تماما فى قدرتهم على فهم واقعهم ، أو امتلاك مصيرهم ،أو حتى جدوى هذا الامتلاك.

أرانى وكأنى أتحسس الكلمات حتى لا أعلن عن مرارتى وخيبة أملى فى بعض من فنانينا السينمائيين اللامعين ، الذين امتد نشاطهم أيضا للإنتاج ليصنعوا-كما يفترض- ما يتصورونه الانجاز الفنى الجدير بأسمائهم فجاءة أفلامهم نوعاً من« سوق الفرجة» التى تزعم أنها تتناول قضايا سياسية واجتماعية (وميتافيزيقية)خطيرة وتهاجم تابوهات محرمة،لكنها فى التحليل الأخير تجعل من ذلك الزعم مبرراً لكى تصنع شرائط سينمائية أقرب إلى « **صندوق الدنيا**» ،يتحول فيها البشر- كل البشر ،وعلى عكس أفلام التحريك! -إلى كائنات مريضة تتفرج عليها (وعلى أنفسنا؟!) كأنها حيوانات السيرك ومخلوقاته المشوهة.

يقول لك فيلم «**سوق المتعة**» على سبيل المثال إنه يحكى عن قصة شخص برئ دخل السجن لسنوات طويلة،**لكنه عندما يحصل**

على حريته لا يعرف ماذا يفعل بها (يا سلام؟!) ، لكن العصابة الغامضة التى ورطته تعوضه عن سنوات سجنه بسبعة ملايين من الجنيهات (هكذا) ؟! بشرط ألا يسأل عن حقيقتهم أبداً ،فيقرر «بطلنا» أن يصنع من هذا الثروة سجناً (تصور؟!) يجمع فيه زملاء سجنه القدامى بمن فيهم بلطجى السجن الباطش ومأموره الأرعن .

وعلى الجانب الآخر ،فإن هناك الفكرة النقيض لامرأة من الطبقة المتوسطة تحترف البغاء مع نوعية مختارة من زبائنها حتى« تكوّن نفسها » لتبدأ حياة شريفة تنعم فيها بالحرية (وياله من تمرد ثورى)! يتمحك صناع فيلم« سوق المتعة» بأنهم يتحدثون عن هؤلاء الذين أفقدهم القمع طعم الحرية ،ونحن نوافقهم على ذلك تماماً مجسداً فى شخص البطل كنموذج يجعلنا نشعر بأن الحرية ليس لها من بديل ،لكن الفيلم يحشد عشرات من الكومبارس الذين بلا ملامح إنسانية ، نراهم يقررون أن يمضوا فى الطريق ذاته نحو السجن «الاصطناعى» باستمتاع بالغ ،حتى أنهم يشاركون بطلنا- داخل السجن!! -رقصة وأغنية على طريقة فيفى عبده فى فيلم «نور العيون» ،ولا تسل نفسك أبداً عن الوعى بالأسلوب (أو بالأحرى عدم الوعى به) الذى ينتقل بالفيلم فجأة إلى هذه النمرة الاستعراضية دون منطق فنى أو سياق واقعى ، بما يذكرك بتساؤل فتاة صغيرة بريئة فى إحدى قصص جار النبى الحلو :«ترى من أين تأتى الموسيقى فى الأفلام؟» ، (وكم هو سؤال شديد البساطة والسذاجة ، لكنه أيضا شديد الصعوبة فى أن تجيب عنه فى سطور قليلة لأهميته الجمالية البالغة).

كما لا تسل نفسك أيضا عما إذا كان الفيلم لا يرى فى عالمنا الذى نعيش فيه إلا هذا السجن الذى نصنعه لأنفسنا جميعاً ، ودون استثناء واحد حتى لو حصلنا على الحرية ، أو أن تكون الفكرة النقيض هى البطلة التى وجدت حريتها فى أن تحصل على مزاجها وعلى الفلوس فى آن واحد ، وكأن الدعارة ذاتها ليست إلا عرضاً لمرض اجتماعى سياسى واقتصادى وثقافى أكثر عمقاً تنبغى مواجهته (وهذا هو« التابوه » الحقيقى الذى لا يجرؤ معظم صناع أفلامنا على فضحه) .

لكن أرجو أن تسأل نفسك سؤالا واحدا ، إذا ما كان الفيلم واعيا تماما بأنه يجعلنا نرى هذا العالم- على مستوى الشكل والمضمون -من خلال وجهة نظر البطل ، ولتتأمل تلك اللقطات الطويلة التى يدفعنا فيها الفيلم لأن نتوحد مع بطله فى استمتاعه (ياله من كرم أن يجعلنا نشاركه هذه المتعة بالفرجة على مفاتن البطلة، وهو يكتفى منها بالاستمناء بدلا من إقامة علاقة إنسانية سوية ،فكأن الفيلم- ربما دون أن يدرى -يطالبنا بدورنا بأن نقف علاقتنا بالفن والعالم كله عند حدود تلك الممارسة المريضة المشوهة!.

السلطة والجماهير فى مزرعة الدجاج

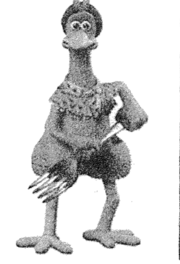
قد يبدو من الأقرب أن نقارن بين فيلم «سوق المتعة» والفيلم الروائى الأمريكى «الهروب من سجن شوشانك» الذى يستخدم أكثر أساليب السرد السينمائية نضجاً ليحكى عن قصة سجين مظلوم اكتشف أن السجن- بكل ظلماته وظلمه- ليس إلا نموذجا مصغراً للعالم كله ، وأنه لا بديل عن الحصول على الحرية والانعتاق من الأسوار حتى لو دفع الإنسان من أجل ذلك ثمناً غالياً ، لكن ما يجعل المقارنة مع فيلم التحريك« هروب الدجاج» أكثر أهمية هو ما سبق ذكره عن أنه فيلم يتوجه للأطفال لكى يزرع بداخلهم مفهوم الحرية ، بما يؤكد على وعى الفنان برسالته الحقيقة تجاه مجتمعه ، من خلال عمل فنى يتسم بالبساطة فى السرد ، والعمق فى المضمون ، دون أن يتحول إلى موعظة أخلاقية ساذجة ، ودون أن يفقد أيضا قدرته على توجيه النقد شديد المرارة لسلبيات واقعه.

يبدأ فيلم« هروب الدجاج» بلقطة عامة فى الليل تحت ضوء القمر ، لنرى أسلاكا شائكة تحيط بمزرعة الدجاج ،فتدرك على الفور أنك تشاهد معسكر اعتقال بالمعنى الحرفى للكلمة ،حيث يطوف صاحب المزرعة «مستر تويدى» بكلاب الحراسة المتوحشة على الأبواب ليتأكد من إحكام إقفالها .وفى مشهد ذى إيقاع سريع ، نرى من خلال الفوتو مونتاج محاولات متكررة للدجاجة المتمردة «جنجر» للهروب مع رفيقات مزرعتها من هذا السجن ،وتنتهى المحاولة بعد الأخرى بحبس جنجر فى السجن الانفرادى (صفيحة قمامة مغلقة) ، لكنها تخرج دائما وقد ازدادت تصميما على التفكير فى خطة أخرى للهرب. وسرعان ما سوف تدرك- من خلال أسلوب سردى شديد البساطة- العلاقة بين السجن والسجان ،فإذا كان الانطباع الأول الذى يتولد لديك هو أن المزرعة تشبه معسكر اعتقال نازيا ،فإن ما سوف يتأكد على الفور أن الفيلم يقصد العلاقة بين السلطة والشعب .ومرة أخرى قد تتصور أن الفيلم يجتر حكايات دعائية -على الطريقة الأمريكية - عن تلك المجتمعات التى يطلقون عليها «شمولية» (والتى يقصدون بها فى العادة النظم الاشتراكية) ، لكن الحقيقة أن الفيلم«البريطانى»-وعلى عكس التفسيرات الشائعة لرواية مثل «مزرعة الحيوانات» -لا ينفى هذه الشمولية أبدا عن المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، التى تستلب الإنسان وتحوله إلى سلعة (أو دجاجة داجنة) حيث يصبح معيار نجاح النظام هو الأرقام التى تظل فارغة من المعنى إذا لم تكن تعنى أن يحصل الإنسان على حريته وحقه فى الحياة.

إن السلطة فى فيلم« هروب الدجاج» تتجسد فى« مسز تويدى (ولتلاحظ أن الفيلم جعلها بريطانية حتى النخاع) ،صاحبة المزرعة قاسية القلب ، التى لا تهتم إلا بمعدل إدرار الدجاج للبيض ،وحيث على الفور ذبح الدجاجة التى ينخفض معدل انتاجها .وفى مشهد شديد البلاغة ، تقوم السيدة تويدى فى طابور الصباح باستعراض الدجاجات ومعدلات إنتاج بيضاتها ، وتقف بنظرات صارمة أمام دجاجة عجوز تتصبب عرقاً ، لتأخذها للذبح فى لقطة« سيلويت» لا نراها مباشرة على الشاشة ، وإن ارتجفنا للصوت المدوى لسقوط البلطة على عنق الدجاجة ،

جوليا سوالا.. الدجاجة المتمردة «جنجر»





لنرى فى اللقطة التالية هيكلها العظمى وهو فى مقدمة الكادر على مائدة طعام **السيدة تويدى** -بل إن صاحبة المزرعة- فى سباقها المحموم نحو مزيد من الربح- تقرر أن تحول المزرعة بأكملها إلى صنع فطائر لحم الدجاج ، فتجلب آلة ضخمة لذبح الدجاجات بعد تسمينها . .**وهنا يكاد الفيلم أن يشير إلى أن الرأسمالية البريطانية المعاصرة- لا فرق فى ذلك بين عمال ومحافظين -تنظر إلى الجماهير كقطيع سجين ، كل مهمته أن يدخل إلى «مفرمة» النظام ليتحول إلى أرقام** . وإلى «جانب **السيدة تويدى** يوجد زوجها **السيد تويدى** الذى يتسم بالكثير من الغباء ،**ويجسد الذراع القمعى للسلطة** التى تستخدمه كأداة للدفاع عن« استقرار» النظام ، بينما هى فى الحقيقة تحتقره فى أعماقها.

على الجانب الآخر ، ما تزال الدجاجة المتمردة **جنجر** تفكر فى الهرب ، وتحاول أن تستحث زميلاتها على تنفيذ خططها ،ليستعرض الفيلم نماذج ذات ملامح إنسانية مختلفة(**على الرغم من أنها ليست على الشاشة إلا دجاجات من الصلصال)** ، فهناك ديك المزرعة العجوز«**فاولر**» الذى يظل يجتر ذكرياته عن بطولاته فى الحرب فى سلاح الجو البريطانى(**سوف نعلم فيما بعد أن معظمها من نسج خياله ، فكأنه الفيلم يوجه هنا أيضا انتقاده لنزعة الركون إلى أوهام أمجاد الإمبراطورية البريطانية)** ، لكنه عاجز تماما عن تقديم حل حقيقى لدجاجاته ،كما أن هناك **الدجاجة «ماك»** التى ترتدى النظارات الطبية على عينيها وتتمتع بقدر من الملاحظة العلمية ، **والدجاجة «بابس»** التى تقضى أوقاتها فى أعمال «التريكو».

وبين هذه الجانبين: **السلطة والشعب، هناك الفأران نيك وفيتشر** ، اللذان لا يواجهان بالطبع نفس المصير الذى ينتظر الدجاجات فى حاضرهن ومستقبلهن (ولنعتذر للقارئ عن استخدام الضمائر العاقلة لأننا نتحدث بالفعل فى السياق الفنى للفيلم عن بشر حقيقيين) ، لكن **الفأرين يتسمان بطابع تجارى انتهازى** ، فكأنهما يجسدان تلك الطبقة من السماسرة التى ترتزق من الأزمات ، فهما يقايضان الدجاجات على البيض ، مقابل ما يستطيعان سرقته من أدوات صغيرة من أصحاب المزرعة ،مثل ملعقة تستطيع بها جنجر أن تحفر نفقا تحت الأسوار الشائكة فى إحدى محاولات هربها الفاشلة.

الهرب خارج الأسوار

فى هذا العالم الخانق ، لا تتوقف **الدجاجة جنجر** عن حلمها بالهرب ، وتظل تنظر فى أسى نحو السماء وهى تراقب أسراب الطيور التى تتمتع بالحرية ، بينما يظل الجميع من حولها «ينعمون » بما تمنحه لهم **السيدة تويدى** من مزيد من الطعام ، لاهين عن المصير الذى ينتظرهم ،**مؤكدين لجنجر أن أحلامها ليس إلا خيالا محضاً** ، وذات صباح ، يسقط على المزرعة الديك « **الأمريكى روكى** » ، الهارب بدوره من السيرك ، والذى لا تجد فيه الدجاجات إلا« ديكا » شابا يستطيع تعويضهن عن الديك **العجوز فاولر** ،على حين تلجأ إليه **جنجر** لكى يعلمهن الطيران(**هناك تلاعب لفظى بالدلالات المختلفة بالانجليزية العامية لكلمتى «دجاج» «ديك»)** وللوهلة الأولى أيضا ، قد يتصور المتفرج أن الفيلم يصنع من الديك «الأمريكى» بطلاً منقذاً ، بما يعنيه من دلالات سياسية ، لكن مهلاً ، فشيئا فشيئا سوف **يتضح لك أنه ليس إلا «فهلوياً» أنانياً ، ينعم بما تمنحه له الدجاجات من ترفيه وتدليل ، بينما يستخدم الرقص لكى يعلم الدجاجات القدرة على الطيران ،ويغتنم الفرصة بين الحين والآخر لمغازلتهن ومطارحتهن الغرام** ، بل إنه لا يبدى رغبة فى قبول اقتراح **جنجر** إلا عندما تساومه على إخفائه حتى لا يعثر عليه أصحاب السيرك.

ويمضى الفيلم فى مونتاج متواز مثير بين قيام **السيدة تويدى** بإعداد آلتها الضخمة الجديدة لذبح الدجاجات وصنع فطائر من لحمها ،وبين العمل الاستعراضى **لروكى** فى تعليم الدجاجات كيف ترفرفن بأجنحتهن ، لكنهن تزددن سمنة يوما بعد يوم حتى أن طيرانهن يصبح مستحيلا . **وذات صباح جديد، يستيقظ الجميع فيكتشفون أن روكى قد« نفد بجلده » ، وعاد إلى حياته اللاهية ، لذلك فإنه ليس أمام جنجر- وقد اعتصرها الأسى لهروبه وحده- إلا أن تعتمد الدجاجات على أنفسهن** بصنع طائرة (كما فى فيلم التحريك «حياة حشرة»)من المعدات الصغيرة التى يسرقها لهن الفأران السمساران اللذان يغاليان فى أسعارهما بزيادة عدد البيض الذى يحصلان عليه.

صناع فيلم « سوق المتعة» يتمحكون فى مفاهيم كبيرة عمن أفقدهم القمع طعم الحرية.. ورسالته الحقيقية لا تخرج بنا عن حدود رؤية وممارسات أبطاله المشوهة

إن الإيقاع يتزايد سرعة بين إشعال نيران آلة **السيدة تويدى** ، واستكمال طائرة الهرب ، لينتهى الفيلم بمشهد أخر شديد الإثارة لإقلاع الطائرة ،وتعلق **السيدة تويدى** بها حتى تمنعها ، وفى اللحظة الأخيرة يعود **روكى** نادما ليقدم يد المساعدة للدجاجات ،غير أن الفيلم لا يعطيه فى هذا المجال إلا دوراً هامشياً ، بينما تتصدى **جنجر للسيدة تويدى ،لتسقط صاحبة المزرعة القاسية فى فرن آلتها التى تنتهى بانفجار هائل.**

وفى المشهد الأخير ، نرى الدجاج وقد انتقل إلى مزرعة بلا أسوار وسط المروج ،حيث يقيم حياة سوية ينعم فيها بالحرية ،وحيث يعمل الجميع لبناء حياتهم بأنفسهم ، ونرى الديك العجوز **فاولر** وهو يحكى للكتاكيت الصغيرة قصة كفاح آبائهم من أجل الحصول على الحرية ، بينما تعلمهم الدجاجة **ماك** كيف يستطيعون الطيران منذ نعومة أظافرهم ،حتى لا تحرمهم أية قوة عاتية من نعمة الحرية ،وحتى لا يعودوا مرة أخرى إلى السجن وراء أية أسوار.

يا نمل العالم ، اتحدوا!

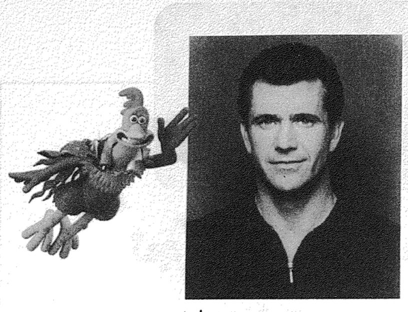
إن ما يبهرك حقا فى هذا المشهد الأخير هو الوعى الجمالى الفائق للمخرجين **بيتر لورد ونيك بارك** (والمخرج فى فن التحريك على نحو خاص يتحمل كل المسئولية عن جميع اختياراته الفنية والتقنية) ،فسوف **تسبح عيناك فى تلك الدرجات الناصعة من اللون الأخضر لمزرعة الحرية ، بينما كانت قد طغت ظلال اللون البنى على كل الجزء السابق من الفيلم حيث كانت مزرعة العبودية** وهو الوعى الجمالى الذى يمتد إلى جميع مشاهد الفيلم ،حيث تتصارع الموسيقى ذات الطابع العسكرى تعبيراً عن السلطة ،مع الألحان الأسيانة الشجية تعبيراً عن تصميم جنجر على الحصول على الحرية ،كما يستخدم المخرجان حركة « **الكرين** » إلى أعلى للإيحاء باللقطات العامة لمعسكر العبودية فى الليل وقد أحاطت به الأسوار ، ليتم تغيير الإضاءة فى نفس اللقطة إلى ضوء النهار ليتأكد مرور الأيام الثقيلة على نفس المستذلين المهانين .ولنتأمل لقطة وجهة النظر من خلال عينى الدجاجة جنجر بينما يغلق عليها- وعلينا- غطاء صندوق القمامة (السجن الانفرادى) ،فهنا نتوحد مع الشخصية الرئيسية فى أزمتها ،**ولتقارن بين ذلك وما فعله فيلم« سوق المتعة » فى جعلنا نتوحد مع بطله فى استراقة النظر على جسد بطلته العاهرة!!.**

ولن تفوت عليك أبدا براعة كاتبة

السيناريو **كاري كيركباتريك** في الحفاظ على« حدوته » بسيطة قريبة من رؤية المتفرج الصغير والكبير معا ، فهي تستخدم أكثر أساليب السرد قدرة على التسلل إلى عقل المتفرج ووجدانه في وقت واحد ،كما أنها تلجأ إلى عدة ذروات دراميــة تسهم في تأكيـد عنصري التشويق والتوتر طوال الفيلم ، مثل قيام **السيدة تويدي** بإجراء تجربة آلة صنع الفطائر على جنجر- حتى تتخلص من تمردها- **وإنقاذ روكي** لها في اللحظة الأخيرة، أو السباق بين صنع الدجاج للطائرة وإصلاح **السيدة تويدي** لآلتها وإعادة تشغيلها ، ثم محاولات الهرب بالطائرة وتعلق **السيدة تويدي** بها لإعاقتها .**لكن الأهم هو قدرة السيناريو على أن يسبغ على شخصياته المتخيلة جميعها تنويعات على سمات إنسانية مختلفة**،ومما أسهم في ذلك قيام بعض الممثلين والنجوم المشهورين بالأداء الصوتي لهذه الشخصيات ، مثل **ميل جيبسون للديك روكي ، وجوليا سوالا للدجاجة جنجر ، وتوني هاجارث للسيد تويدي ،وميراندا ريتشاردسون للسيدة تويدي.**

لكن ما يميز فيلم« هروب الدجاج » كفيلم تحريك بريطاني عن أفلام التحريك الأمريكية المعاصرة هو اعتماده على تقنية تحريك الصلصال« **كادرا وراء كادر** » بتراثها الأوروبي الذي بلغ ذروته في **السينما التشيكية واليوغوسلافية** خلال الستينات ، بينما تغرق الأفلام الأمريكية في تقنيات الكومبيوتر (دون أن يقلل هذا من شأنها بالطبع) ، بالاضافة إلى أن « **هروب الدجاج** » **يتضمن العديد من الإشارات الذكية لأفلام روائية تعتبر اليوم من كلاسيكيات السينما ،مثل مشهد جنجر في سجنها الانفرادي وهي تسلي نفسها بضرب الكرة في الحائط على طريقة ستيف ماكوين في فيلم« الهروب الكبير» ،ومثل المشهد الطوباوي الأخير في مزرعة الحرية الذي يذكرك كثيرا بفيلم « ٤٥١ فهرنهايت ».**

وعلى الرغم من- أو ربما بسبب- المتعة الحقيقية، الطفولية والناضجة معاً ، التي تستغرقك خلال مشاهدة فيلم « **هروب الدجاج** » ،فإن الشعور بالمرارة لن يبارحك أيضا عندما يتأكد أن **السينما تستطيع أن توجه رسائل سياسية عميقة دون أن تتخلى عن إثارة المتعة (ولكن ليس أبدا على طريقة «سوق المتعة»)** ،وعندما تتذكر عدداً كبيراً من أفلام التحريك المعاصرة التي تؤكد قدرة السينما على المساهمة بشكل إيجابي في



ميل جيبسون .. الديك الأمريكي الفهلوي « روكي »





ميراندا ريتشاردسون. .... السيدة« تويدي» صاحبة المزرعة

صياغة وجدان الجمهور . ولنتأمل على سبيل المثال فيلم« **النمل** » الذي يدعو إلى ضرورة تفجير القدرات الإبداعية الكامنة داخل الإنسان بلا حدود ، أو فيلم« **العالم الصغير» أو«حياة حشرة»** الذي يقف إلى صف الشعوب الصغيرة ضد هيمنة القوى الباطشة ، في عالم يكرسون فيه لما يسمى العولمة أو النظام العالمي الجديد، وكأن الفيلم يرفع شعار:« **يا نمل العالم اتحدوا** ، أو حتى فيلم« **قصة لعبة**» بجزئيه، الذي يزرع في وجدان الطفل الأمريكي حقائق الحياة مصطبغة -بقدر من الذكاء والدهاء -بالقيم الأمريكية.

وها هو فيلم« هروب الدجاج » يطلب منا ألا نرضى أبدا بمصيرنا كدجاج يساق إلى الذبح دون أن يدري ، وألا ننخدع بما قد ترمي به السلطة لنا لنظل مجرد أدوات تأكلها آلتها حتى تظل قادرة على القمع ، وأن نرفض أن نكون « داجنين» تنظر إلينا السلطة -كما قالت السيدة تويدي -على أننا سوف نظل دائما «جبناء» (المعنى العامي لكلمة «دجاج »)أغبياء عاجزين عن تنظيم أنفسنا. ولنتذكر كلمات **جنجر** لرفيقاتها وهي تشجعهن على التمرد- وكأنها تقتبس عنا أحد أقوالنا المأثورة التي لا نعمل بها- ! بأنه « **لا يمكنكم أن تروا الفردوس إلا إذا تغيرتم**» ، ولكن كيف لنا أن نتغير إذا كانت أفلامنا لا تشير من قريب أو بعيد إلى إمكانية وجود هذا الفردوس ، فهي **الأفلام التي تشترينا وتبيعنا في« سوق المتعة»!.**

مشاغبات



لجنة الدكتور مصطفى !

رفضت محكمة القضاء الادارى ،الاستشكال الذى قدمه الدكتور مصطفى كمال حلمى- بصفته رئيسا لما يسمى لجنة شئون الاحزاب- لوقف تنفيذ حكمتها بالغاء قرار تجميد حزب العمل وتعطيل جريدة «الشعب».

وعلى طريقة «إياك أعنى والكلام لك يا دكتور مصطفى ، أشبعت حيثيات رفض الاستشكال ، هيئة قضايا الدولة- التى أقامت الاستشكال نيابة عن الدكتور مصطفى ولجنته- تقريعا ولو ما وغرمتها ٤٠٠ جنيه ،لتعمدها تعطيل تنفيذ أحكام القضاء ، بإقامة الاستشكالات فى أحكام مجلس الدولة أمام محاكم عادية تعلم أنها غير مختصة، وأمرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبدون إعلان..!

وعلى طريقة الرد خالص وبدون علم وصول ، اجتمعت لجنة شئون الأحزاب فور صدور الحكم، لتصدر بيانا تقول فيه إن قرارها بتجميد الحزب والصحيفة، لا يزال قائما ، ونافذاً ،وأنه لا يمكن السماح بصدور« الشعب» ، بينما الحزب فى «الديب فريزر» ،وأنها أرسلت فى شهر يوليو من العام الماضى ، إلى المحكمة الادارية العليا ، تطلب منها الحكم بصفة مستعجلة بحل حزب العمل «الاشتراكى» وتصفية أمواله ، ووقف اصدار صحفه.. ومعنى ذلك أن على حزب العمل وصحيفته وكل من يتشدد لهما ، أن يبل حكم محكمة القضاء الادارى ويشرب ماءه ، أو أن يضرب رأسه فى الحيط..

أما الذى لا نعرفه فهو: هل أقامت اللجنة دعوى حل الحزب فعلا أمام المحكمة الادارية العليا؟.. أم أنها قررت ذلك فقط؟ .فإذا كانت قد اكتفت باتخاذ القرار فما الذى حال بينها وبين إقامة الدعوى؟ .. وإذا كانت قد أقامتها فما الذى يحول دون نظرها؟. أما الذى نعرفه فهو أن لجنة اللى بالى بالك كانت قد نسبت لحزب العمل تصرفات أحالتها إلى المدعى العام الاشتراكى للتحقيق فيها، وأن هذا التحقيق قد توقف لأسباب مجهولة من اللى بالى بالك.

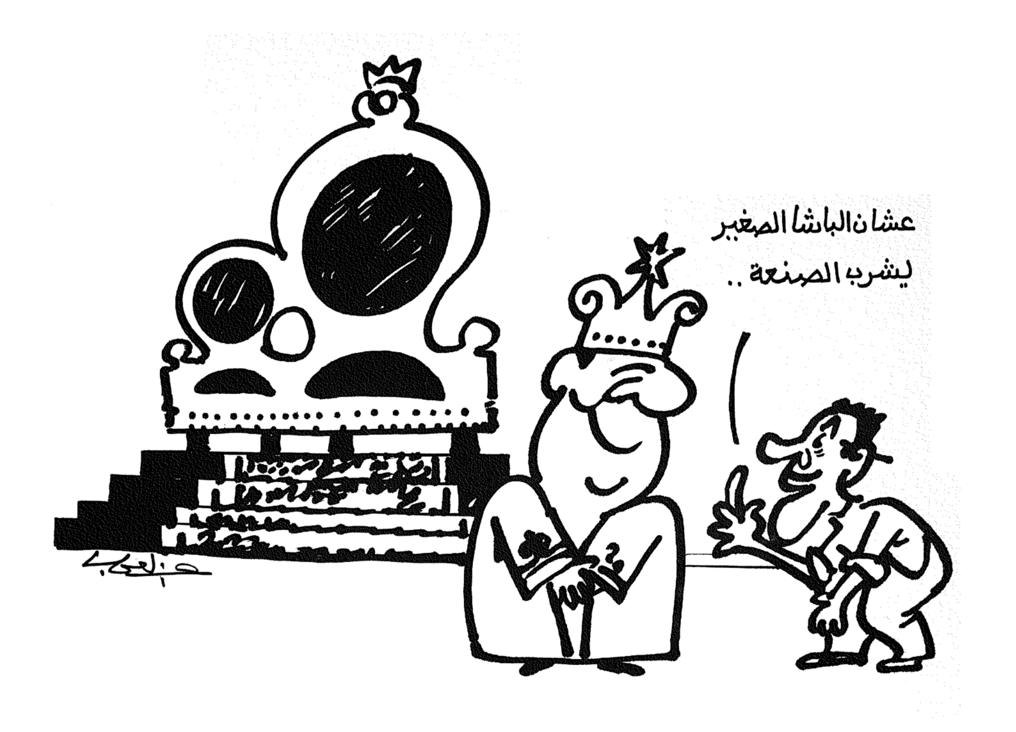
أما الذى نحن متأكدون منه، فهو أن قرار تجميد حزب العمل ، هو قرار سياسى غلف بأسباب قانونية هشة وقد آن الآوان لكى تتحرك الأحزاب السياسية للتوسط من أجل إلغاء هذا القرار، على أساس اتفاق سياسى واضح:

* أن تكف الحكومة عن مكائدها القضائية ضد الأحزاب عموما وأن توقف التحقيقات فى الاتهامات الوهمية التى وجهتها إلى حزب العمل وعن محاولات الوقيعة بين أجنحته لاتخاذ ذلك ذريعة لضرب الجميع وتصفية الجميع.

* أن ينشط حزب العمل ، باعتباره مظلة شرعية لتيار الإسلام السياسى الذى يؤمن بالعمل الديمقراطى ويلتزم بأساليبه ، وليس باعتباره حزبا دينيا أو مظلة للتيارات الجهادية ، وأن يكف هو وغيره من المنتمين للتيار الإسلامى عن الزعم بأنه يحتكر الحديث باسم مقدسات الأمة، وألاّ يصدر الخلافات السياسيّة إلى منابر المساجد ، أو يتخذ منها ساحة للصراع السياسى والحزبى!.

ولو حدث هذا فسوف يعود حزب العمل وتعود الشعب ويستريح الدكتور مصطفى كمال حلمى من تقريع القضاء ، نتيجة لتورطه فى اللى بالى بالك!.

صلاح عيسى


عشان الباشا الصغير
يشرب الصنعة ..
ح. العجاب


فى بلدنا نقول..
إن كبر إبنك
خاويه
عز العرب